

الباب الأول:

إقتصاديات الإقتراض وتفاقم أزمة المديونية

الخارجية للدول النامية.

مقدمة الباب:

إن أزمة الديون الخارجية للدول النامية ليست حديثة النشأة، بل تعود جذورها إلى القرن الثامن عشر، وهذا عندما لجأت بعض البلدان النامية إلى الإقتراض الخارجي لأجل القيام بمهام التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ثم تبعتها فيما بعد باقي البلدان الأخرى.

ويشير التاريخ إلى أن البلدان النامية قد أفرطت في إعتماها على الإقتراض الخارجي خلال القرن التاسع عشر في ظل غياب سياسة إقتراض كفؤة، وذلك رغبة منها في التحديث على النمط الأوروبي، وهو ما أدى إلى ظهور حالات التوقف عن السداد عند بعضها، والذي كان السبب المباشر في إحتلالها عسكرياً.

وقد تميزت فترة منتصف القرن العشرين، وبصورة خاصة فترة ما بين الحربين العالميتين بتراجع كبير في حركة القروض الدولية، بسبب الظروف والأزمات التي عاشها الإقتصاد العالمي خلال تلك الفترة، كما ساهمت السوق الثانوية للسندات المصدرة من قبل البلدان المدينة في التخفيف من أزمة المديونية الخارجية التي عرفها العالم آنذاك.

وبعد الحرب العالمية الثانية، إستعادت الأسواق الدولية لرؤوس الأموال نشاطها، وذلك بعد التراجع الكبير الذي سجلته خلال الحربين العالميتين، إلا أن هذا النشاط وإلى غاية سنة 1955 كان محصوراً في صورة تدفقات لرؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية نحو أوروبا الغربية، وذلك لأجل إعادة إعمار ما دمرته الحرب هناك، إلا أنه وإبتداء من عام 1956 حدث تحول هام في مجال تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وعرفت الديون الخارجية للبلدان النامية تزايداً واضحاً، خاصة وأن هذه الفترة قد شهدت إزدياد عدد البلدان التي حصلت على الإستقلال السياسي، وبالتالي زيادة حاجتها إلى الإقتراض الخارجي لتمويل جهود التنمية فيها.

وقد شهد النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين ظهور حالات العجز عن السداد في بعض البلدان النامية، وأنشئ بذلك نادي باريس عام 1956، وكانت الأرجنتين أول بلد يقوم بإعادة جدولة ديونه الخارجية، تم تلتها البرازيل والشيلي والبيرو وتركيا وغيرها.

كما إتسمت فترة السبعينات بظروف ملائمة شجعت البلدان النامية على زيادة إقتراضها الخارجي لمواجهة متطلبات التنمية الإقتصادية، وهو ما أدى إلى تنامي مديونيتها الخارجية بصورة كبيرة، حيث سجلت نمواً بلغ 23% في المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة.

فسهولة الحصول على القروض من المصادر الخاصة الأجنبية خلال فترة السبعينات، قد شجع البلدان النامية على زيادة إقتراضها من تلك المصادر، وذلك بالرغم من أن شروطها كانت أصعب نسبيا من شروط القروض العامة، وهكذا إرتفع نصيبها النسبي من إجمالي المديونية الخارجية من 45% عام 1970 إلى 64% عام 1980، ولا يخف أن ذلك كان يمثل إتجاها واضحا في تشويه هيكل المديونية الخارجية لتلك البلدان وتحملها بالتالي لأعباء مديونية ثقيلة.

إن النمو المتزايد في حجم الديون الخارجية وأعبائها والذي إرتبط بنمو إقتصادي ضعيف في معظم البلدان النامية منذ عام 1980، قد شكل مقدمة لإنفجار أزمة الديون عام 1982، لتتسع فيما بعد دائرة الأزمة وتشمل عددا آخرا من الدول النامية المدينة وعلى رأسها الجزائر.

وقد كان لتلك الأزمة التي عاشتها البلدان النامية منذ عام 1982 آثارا وخيمة على الناحية الإقتصادية والإجتماعية بها، حيث تدهورت معدلات الإدخار والإستثمار وزادت معدلات التضخم والبطالة بشكل لم يسبق له مثيل ، ومن أجل إحتواء آثار أزمة الديون الخارجية على إقتصاديات البلدان النامية ، سارعت البلدان الدائنة والهيئات الدولية وغيرها إلى تقديم حلول وإقتراحات عاجلة ، كما قامت البلدان النامية من جهتها بتطبيق حلول وخيارات، لكن الواقع أثبت فشل تلك الحلول في محاصرة الأزمة، وهو ما دفعها في النهاية إلى تبني خيار إعادة الجدولة، وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

إن جملة هذه النقاط هي ما سنتطرق إليه بالدراسة والتحليل في هذا الباب، وذلك من خلال أربع فصول كالتالي:

الفصل الأول: الثوابت التاريخية لظاهرة الإستدانة الخارجية في البلدان النامية.

الفصل الثاني: المعطيات الدافعة لتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

الفصل الثالث: آثار المديونية الخارجية على إقتصاديات الدول النامية.

الفصل الرابع: البدائل والمقترحات المطروحة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

الفصل الأول:

الثوابت التاريخية لظاهرة الإستدانة الخارجية
في البلدان النامية.

مقدمة الفصل:

تفاقت في الآونة الأخيرة مشكلة الديون الخارجية للدول النامية بشكل ملفت للإنتباه، ويتأكد بذلك ومع مرور الوقت حقيقة هامة مفادها عدم إمكانية تسديد الجانب الأكبر منها، وهذا ما دفع المفكرين وذوي الاختصاص في الدول الدائنة إلى ضرورة معالجتها في ضوء المصالح الإستراتيجية العليا للنظام الرأسمالي العالمي وعدم تركها للمعالجات المالية للإقتصاديين، وهذا بالطبع تجنباً للأثار المدمرة لكل من الدول المدينة والدائنة على حد سواء.

وفي الواقع لا يكف تفسير الأزمة من خلال النظريات الإقتصادية التقليدية (حركة رؤوس الأموال الدولية، نظريات الفائض والعجز وآليات تسويتها، علاقة الإختلال الداخلي بالإختلال الخارجي... إلخ) حيث أنها تفترض أن العالم يتكون من وحدات (دول) متجانسة ، أعلى قدر كبير من التجانس، وتهمل علاقات التبعية والنمو اللامتكافئ، ولا تأخذ في إعتبارها الدور الذي لعبه ولا زال تصدير رأس المال، بالإضافة إلى ما طرأ على الإقتصاد العالمي في بنيته في ظل نمو الشركات العابرة للقارات، وحدوث نوع من التآلف بين وحدات الإنتاج على المستوى العالمي وبين المؤسسات المصرفية العالمية.

وبالنظر لهذه الأهمية المتزايدة التي تكتسبها ظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية على مستوى النظام النقدي الدولي، كان لابد من التطرق إلى الإستعراض التاريخي لها، وذلك ابتداءاً من القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين، أين إنفجرت الأزمة وبدت واضحة بشكل جلي للعيان، وذلك إعتقاداً على مبحثين أساسيين هما:

المبحث الأول: المنظار التاريخي لديون الدول النامية من سنة 1780 إلى سنة 1914.

المبحث الثاني: الديون الخارجية للدول النامية في القرن العشرين.

المبحث الأول: المنظار التاريخي لديون الدول النامية من سنة 1780 إلى سنة 1914.

إن ظاهرة الديون الخارجية للدول النامية ليست وليدة اللحظة أو حتى هذا القرن، بل جاءت نتيجة تداعيات عدة تضافرت لتولد هذه الظاهرة التي أثقلت كاهل ذات الدول بالخصوص، ثم توالى تواريخ الإستدانة مفرزة المديونية الخارجية للدول النامية بالشكل والحجم المتعارف عليه في وقتنا الحالي.

ومن أجل هذا، نحاول فيما يلي من أسطر، إستعراض بدايات ظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية، إستنادا إلى بعض الأمثلة الحية لتجارب بعض هذه الدول في الإستدانة الخارجية.

المطلب الأول: بدايات نشوء ظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية.

من خلال إستعراض العديد من المصادر التي تكلمت عن المديونية الخارجية للدول النامية، تمكنا من التوصل إلى أن هذه الديون تعود جذورها إلى القرن الثامن عشر، كما أن هذه المصادر حاولت التدقيق في هذه الفكرة، وإعطاء سنة 1780، كتقريب عن تاريخ نشوء ظاهرة الدين الخارجي، حيث تمكنت الدول الرأسمالية إبتداءا من هذا التاريخ من التغلب على تناقضاتها الداخلية، بمعنى تناقضات تراكم رأس المال وتصريفه وإعادة الإنتاج، وقد تميزت هذه الفترة بالمبادلات السلعية في إستيراد الدول الرأسمالية للمواد الخام والزراعية وتصدير منتجات إستهلاكية ومصنعة، وبالنظر للنمو اللامتكافئ بين هاتين المجموعتين من الدول وإنخفاض مستويات الأجور في الدول الأقل تقدما، تمكنت الدول الرأسمالية من إستنزاف جزء هام من الفائض الإقتصادي للدول النامية، وفي ذات الوقت من تصريف الإنتاج الذي عجزت الأسواق المحلية في الدول الرأسمالية عن إستيعابه¹.

والجدير بالإشارة، أن هذا الوصف للعلاقات القائمة بين الدول المتقدمة والنامية، إستمر حتى سنة 1880، حيث لم تشهد هذه الفترة أي إختلالات هيكلية في موازين مدفوعات الدول النامية، نظرا لما كانت توفره آليات قاعدة الذهب وثبات سعر الصرف من ضمان لتحويل الموارد بين هاتين المجموعتين بسهولة وكميات محدودة.

كما أن ظاهرة اللجوء إلى الإقتراض الخارجي لم تقتصر على البلدان النامية لوحدها، فتاريخ المديونية، يذكرنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، نيوزيلندا، اليابان وغيرهم، قد لجؤوا بدورهم إلى الإقتراض الخارجي في القرن التاسع عشر²، كما أصبحت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية مقترضا هاما في الأسواق المالية الدولية.

¹ الإتحاد العام لنقابات عمال مصر، "تطور الأزمة الاقتصادية والنقدية في النظام الإقتصادي العالمي ونشوء ظاهرة المديونية"، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، 1992، ص.103.

² George corm , **L'endettement des pays ou voie de développement – Mécanismes et conséquences de l'endettement des tiers – monde – o.p.u, 1982, p.58 .**

إلا أنه وبعد هذا التاريخ ومع "ارتفاع أحجام رؤوس الأموال الباحثة عن الربح والتراكم، وفي الوقت الذي إنخفضت فيه إمكانات استثمارها بالداخل وإنخفض بالتالي معدل الربح، إتجه تصدير رؤوس الأموال إلى الدول النامية في شكل استثمار لإنتاج المواد الخام، خاصة مع الظروف المواتية للمناخ الإستثماري، من حيث توافر الثروات الطبيعية، الأيدي العاملة الرخيصة و إنخفاض أسعار الأراضي، بالإضافة إلى فتح أسواق إستهلاكية واسعة"¹.

وعموماً، شهدت الفترة (1820-1914) حركة تصدير واسعة لرؤوس الأموال من قبل بعض دول أوروبا الغربية، وبصورة خاصة من فرنسا وبريطانيا²، وقد إتجه قسط كبير من هذه الرساميل نحو البلدان التي تعرف آنذاك " بالبلدان الجديدة "، كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وجزء آخر من تلك الرساميل إتجه نحو البلدان التي تسمى اليوم بالدول النامية، والتي كانت في معظمها خاضعة للإمبراطوريات الإستعمارية.

وكانت معظم الرساميل البريطانية المصدرة آنذاك للعالم الخارجي، قد أخذت شكل الإكتتاب في صورة أوراق مالية (60% في صورة أسهم و20% في صورة سندات) تعود للدول المحلية أو لشركات السكك الحديدية التي قامت بإنشائها البنوك الأوربية الكبرى³، على أن تقل أعباء الديون في تلك الفترة، لم يكن يسبب مشكلات حادة، نظراً لوجود فائض في الميزان التجاري لهذه الدول (باستثناء حالات نادرة)، وذلك بسبب تعاضم قطاع الصادرات وإقتصاد الواردات على عدد محدود من السلع الإستهلاكية والغذائية، مما خلق التنافس الإحتكاري بين الدول الرأسمالية على مناطق الإستثمار والسيطرة عبر البحار، الأمر الذي أدى إلى قيام حربين عالميتين.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول النامية في الإستدانة الخارجية.

من أجل فهم آليات وميكانيزمات نشوء ظاهرة المديونية الخارجية في الدول النامية، نتناول فيما يلي بعض الأمثلة التي تبرز بوضوح تسبب الأيدي الداخلية والخارجية على حد سواء في تفاقم أزمة الديون، التي كانت في كثير من الأحيان سبباً جوهرياً في الإكتساح العسكري للعديد من الدول آنذاك.

فبالنسبة للدول العربية سنأخذ تجربة مصر والإمبراطورية العثمانية، والتي كانت العديد من الدول العربية بتسمياتها في الوقت الحالي لاتزال تحت سيادتها ، وتبعاً لذلك، وإن كان محمد علي قد إستطاع مقاومة إغراء الإستدانة الخارجية، فإن حلفاؤه وخاصة الخديوي إسماعيل على العكس من ذلك، هذا

¹ الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، مرجع سابق ، ص. 104.

² بلغت الرساميل المصدرة من قبل بريطانيا خلال الفترة (1816-1913) ما قيمته 878 مليون جنيه إسترليني ، أنظر في ذلك:

- Mark raffinot , **dette extérieurs et ajustement structurel** , édition C.E.F,1991, p. 25.

³ J.C.Berthélemy , **Dette des tiers-monde**, AFAQ , 2^{ème} édition , Alger , sans date , p.10.

الأخير الذي كان يشيد بالتطور والتنمية على النمط الأوروبي، ويعتبر بلده جزءاً من أوروبا¹، ولذلك فقد إنجرفوا منذ عام 1854 وبصورة خاصة عام 1864 في سلسلة من الإستدانات، التي تجاوزت بكثير قدرة الإقتصاد المصري وهو في الحالة التي كان عليها آنذاك.

وقد أخذت الديون المبرمة في مصر - إعتباراً من سنة 1854 - تتضخم بتواتر سريع، إلى غاية سنة 1876، أين توقفت مصر عن تسديد ديونها الخارجية، ثم أجرت عمليات لإعادة جدولة ديونها، وأنشئت بذلك لجنة الدين العمومي لمراقبة مالية مصر، وهذا كمرحلة أولى لإستيلاب السيادة المصرية، ثم تلتها عملية إحتلال بريطانيا لمصر سنة 1882².

وقد توقفت مصر عن سداد ديونها، حين إرتفع الدين المصري إلى مبلغ مقداره 68.5 مليون جنيه إسترليني عام 1874 مقابل 3 ملايين جنيه عام 1863، وقد تراوحت نسبة الفائدة الفعلية على هذه الديون من 9 إلى 11%، بينما كانت نسبة الفوائد المعتمدة في سوق رؤوس الأموال الأوروبية لا تتجاوز 6% (أنظر الجدول رقم 1)، وبالتالي فقد كانت خدمة الديون الخارجية تستنزف في مثل هذه الظروف ثلثي إيرادات الدولة ونصف قيمة صادراتها.

الجدول رقم (1) : تطور الدين العمومي المصري خلال الفترة (1862 - 1873).

الوحدة: ألف جنيه إسترليني

سنة القرض	الدين الإسمي	سعر الإصدار (%)	المحصول الفعلي للدين	النسبة الفعلية للمحصول (%)	الفائدة الإسمية (%)	الفائدة الحقيقية (%)	نهاية الإهلاك	القسط السنوي
1862	3293	83	2500	76	7	9	1892	265
1864	5704	93	4864	85	7	8.2	1879	620
1865	3387	90	2750	81	7	8.6	1881	368
1866	3000	92	2640	88	7	8	1874	710
1867	2080	90	1700	82	9	11	1881	258
1868	11890	75	7193	61	7	11.5	1898	953
1870	7143	75	5000	70	7	10	1890	669
1873	3200	70	19974	63	7	11	1903	2566
المجموع	68497	-	46621	-	-	-	-	6409

Source : J.Ducruet , les capitaux européennes au proche- orient , P.U.F, paris, 1964, P.26.

¹ لقد كان الخديوي إسماعيل يردد دائما عبارة:

"mon pays n'est pas plus en afrique , nous faisons actuellement partie de l'europe"

- Documents diplomatique française , AFFaire de l'egypt, 1880, p.115

أنظر في ذلك:

² جورج قرم، التبعية الإقتصادية - مآزق الإستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي - دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة،

بيروت، 1986، ص.48.

أما الدين العثماني فقد توافقت بدايته مع الحقبة التي صدر فيها ثاني مراسيم إعادة تنظيم الإمبراطورية على أسس حديثة وأوربية، وقد كان ذلك عام 1856¹، فبدأت بإقامة مشاريع متطورة في مجالات عدة ، كالسكك الحديدية، البرق والهاتف، ومشاريع الري والطرق... إلخ، وقد تطلبت عملية إقامة هذه المشاريع أموالاً ضخمة ، تم الحصول عليها من خلال الإستدانة الخارجية، وبمعدلات فائدة تراوحت ما بين 6 إلى 9%، كما تم تنفيذها من قبل شركات أجنبية، وبإضافات هامة في الأسعار ناتجة عن جشع المتعهدين، وعن فساد الإدارة المحلية وعدم كفاءتها².

وما إن حل عام 1875، حتى وجدت الإمبراطورية العثمانية نفسها غير قادرة على سداد ديونها الخارجية التي تراكت بسرعة، إذ إنتقلت من 5.5 مليون ليرة تركية عام 1858 إلى 218 مليون ليرة تركية عام 1875 (أنظر الجدول رقم 2) ، وفي عام 1880، أنشئ مجلس إدارة الدين العام العثماني وأصبح بذلك جهاز وصاية إقتصادية ومالية بيد السلطات الأوروبية، الأمر الذي أفقد الإمبراطورية العثمانية إستقلالها الإقتصادي.

الجدول رقم(2): تطور الدين العمومي العثماني خلال الفترة (1858-1874).

الوحدة: ألف ليرة تركية

السنة	الدين الإسمي	سعر الإصدار (%)	المحصول الفعلي للدين	نهاية الإهلاك	معدل الفائدة (%)	القسط السنوي
1858	5500	76	4180	1893	6	385
1860	2241	62.5	1401	1896	6	152
1862	8800	68	5984	1886	6	704
1863	8800	71	6248	1887	6	704
أ 1865	6600	66	4356	1887	6	557
ب 1865	40000	50	20000	1898	5	1960
1869	24444	61	14911	1902	6	1711
1870	34848	32.125	11915	1969	3	1232
1872	30555	98.5	12055	1878	9	1101
1873	12239	59.5	18180	1903	6	2139
1874	44000	43.5	19140	—	5	2200
المجموع	218027	—	117650	—	—	12845

Source : J.Ducruet, op.cit, p.94 .

¹ لقد جاء في إحدى فقرات المرسوم الثاني الصادر عام 1856، والمتعلق بإعادة تنظيم الإمبراطورية العثمانية على أسس حديثة على النمط الأوروبي مايلي: "سوف تتخذ الإجراءات لإنشاء المصارف وسائر المؤسسات المشابهة، بغية تحقيق إصلاح في النظامين المالي والنقدي، وكذا تكوين رؤوس أموال تستعمل في إنباء مصادر الثروة المالية للإمبراطورية، وسوف تتخذ الإجراءات بإنشاء الطرق والقنوات، بغية تسهيل المواصلات، وإنماء مصادر الثروة في البلاد"، أنظر في ذلك: جورج قرم، مرجع سابق، ص.49.

² أنظر في ذلك: - نفس المصدر السابق، ص.50.

ويمكننا الإقرار أن قسما من الديون المصرية، وكذا الديون العثمانية أستفيد منه لتمويل مشاريع تحديثية هامة كالسدود، الطرق، السكك الحديدية ومشاريع الري، إلا أن جميعها قد تم تنفيذها كليا من قبل الشركات الأجنبية، بما يعني أن سيرورة التحديث لم تدمج فيها التكنولوجيا المستوردة في سياق داخلي لتنمية تكنولوجيا محلية، بل بقيت التكنولوجيا المستوردة جسما غريبا بعيدا عن السيطرة المحلية، كما يتجلى لنا بوضوح أن النخب الحاكمة في كل من الإمبراطورية العثمانية ومصر، كانت ترغب مؤكدا في التحديث، والسبب في ذلك محاولة الوصول إلى تحقيق قوة صناعية مستقلة، والتي نجم عنها تغييرات إقتصادية سريعة، بينما بقي التطور الإجتماعي الشامل منعدما، وقد أدى ذلك إلى إثارة معارضة شعبية تزعمتها النخب التي لم ينالها التحديث.

وعلى غرار ما جرى في الشرق الأوسط، نعجب أن نرى سيرورة الإستدانة في أمريكا اللاتينية تباشر بها النخب الحاكمة، في ظروف كانت تتمتع فيها هذه النخب بحرية تصرف نسبية، نظرا لأن توجه الإقتصاد إلى الخارج، وإن كان على درجة من الأهمية، فإنه لم يصل إلى حد يصبح معه الهرب قدما إليه هو الحل الوحيد، ويمكننا أن نذكر هنا -على سبيل المثال لا الحصر- سياسة "بورفيرودياز" (Porfiro Diaz) في المكسيك، الذي فتح أبواب بلده في وجه رؤوس الأموال الأجنبية، فأدت تجربته إلى الحرب الأهلية وإلى كره كل ما هو أجنبي في المكسيك.

فبعد أن تحررت دول أمريكا اللاتينية من الإستعمار الإسباني مطلع القرن التاسع عشر، عادت النخب بسياساتها الإقتصادية، فأقحمتها بالتالي في الحلقة المفرغة لتبعية الإستعمار الجديد.

وترد بشأن هذه الدول أمثلة عدة، حيث لم يمارس أي ضغط عسكري فيها، وهذا عند عدم سلوك دولة ما من دول أمريكا اللاتينية سياسة تضر بالمصالح الإقتصادية لبريطانيا العظمى، بل يمكننا التأكيد - على هذا الصعيد بالذات - أن أمريكا اللاتينية كانت في وضع محاكاة قياسا إلى سائر بقاع العالم، فلم يلجأ معها إلى سياسة المدفع إلا نادرا، خاصة فيما يتعلق ببريطانيا العظمى، التي لم تدخل بقوة السلاح إلا مرة واحدة عام 1920، وكان ذلك ضد فنزويلا¹.

وقد بدأت الإستدانة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية مع حروب التحرير، التي حظيت بتعاطف الرأي العام البريطاني، وإعتبارا من عام 1820 باشرت كل من كولومبيا، الشيلي، البيرو، بيونس أيرس، المكسيك وغواتيمالا الإستدانة من أسواق لندن، حيث بلغ مجموع الديون عام 1825 ما مقداره 21 مليون جنيه إسترليني، بمعدل فائدة حقيقي يتراوح بين 5.9 و10%، وقد كانت موزعة حسبما يوضحه الجدول رقم (3) أدناه.

¹ جورج قزم، مرجع سابق، ص 58. 67.

الجدول رقم (3): قروض دول أمريكا اللاتينية من أسواق لندن خلال الفترة (1822-1825).

الوحدة : ألف جنيه إسترليني

السنة و البلد المدين	القيمة الاسمية للقرض	سعر الإصدار (%)	معدل الفائدة الإسمي (%)	معدل الفائدة الحقيقي (%)	المحصول الفعلي للقرض *
1822	كولومبيا	2000	84	6	1680
	الشيلي	1000	70	6	700
	بواييه	200	80	6	160
	البيرو	450	88	6	396
1824	البيرو	750	82	6	615
	بيونس إرس	1000	85	6	850
	كولومبيا	4750	88.5	6	4203.75
	البرازيل	1200	75	5	900
1825	المكسيك	3200	58	5	1856
	البرازيل	2000	85	5	1700
	المكسيك	3200	89.75	6	2872
	البيرو	616	78	6	480
	غوادا لاخارا	600	60	6	360
	أمريكا الوسطى	163	73	6	118.99
المجموع	21123	-	-	-	16891.74

Source: R.Rosa. Rodriguez, les problèmes structurel des relations économiques internationales de L'Amérique Latine, Dross, Genève, 1963, p p.33.34.

وبالرغم من حالات العجز عن الدفع التي عرفتتها معظم دول أمريكا اللاتينية (المكسيك، البيرو، فنزويلا، بوليفيا والأرجنتين... إلخ) آنذاك، إلا أن ذلك لم يمنع من حصولها على قروض جديدة، وظهور أزمات مالية جديدة، من الخمسينات إلى نهاية ثمانينات القرن التاسع عشر.

وقد بلغت الإستثمارات البريطانية في أمريكا اللاتينية عام 1880 ما يعادل 179.5 مليون جنيه إسترليني، لترتفع سنة 1913 إلى 395.3 مليون جنيه إسترليني، أما الإستثمارات الفرنسية، فقد بلغت عام 1913 ما مقداره 8.4 مليار فرنك فرنسي، منها 2.6 مليار فرنك فرنسي موظفة في صورة إكتتابات في سندات الدولة¹.

* عادة ماتم التفرقة ما بين القرض الإسمي والقرض الفعلي (المحصول الفعلي للقرض) ، فالأول يمثل القرض المتفق عليه في العقد بين الدائن والمدين ، أي القيمة التي صدر بها القرض، أما القرض الفعلي أو مايسمى بالمحصول الفعلي للقرض ، فهو يمثل ما تبقى من قيمة القرض الإسمي بعد حذف العمولات والحسومات التي يفرضها البنك المسؤول عن تجهيز القرض.

¹ R.Rosa.Rodriguez, op.cit , p p.33.34

أما الإستثمارات الأمريكية، فقد بلغت عام 1914 ما مقداره 1.6 مليار دولار، منها 368 مليون دولار فقط موظفة في صورة أسهم وسندات¹.

وضمن إطار بلدان المغرب العربي، تعتبر التجربة التونسية في مجال الإستدانة في القرن التاسع عشر من الأمثلة البارزة التي خاضتها الدول النامية، حيث يعود تاريخها إلى بداية عام 1830، أين كانت السوق المالية الفرنسية آنذاك مصدرا رئيسيا لحصولها على رؤوس الأموال، وظلت ديونها الخارجية حتى عام 1859، ضمن الحدود المقبولة، إذ لم تتجاوز 12 مليون فرنك فرنسي، وقد كانت خدمة الدين تمثل نسبة 100% من دخلها الوطني آنذاك²، إلا أنه وبعد عام 1859، شهدت المديونية التونسية تزايدا كبيرا، بسبب رغبتها في التحديث وتقليد النمط الإستهلاكي الأوروبي، ومع حلول عام 1867، وجدت تونس نفسها غير قادرة على مواجهة أعباء ديونها الخارجية التي تفاقمت بقوة، وبلغت 160 مليون فرنك فرنسي، الأمر الذي إضطرها للتوقف عن السداد، وهو ما أدى إلى تكوين لجنة تضم مندوبين فرنسيين وإيطاليين وإنجليز، مهمتها مراقبة مالية الدولة التونسية التي فقدت إستقلالها الإقتصادي، وإنتهى الحال بها إلى إحتلالها عسكريا من قبل فرنسا عام 1881³.

كما نشير إلى أن التجربة المغربية في الإستدانة الخارجية، قد جاءت متأخرة مقارنة بالتجربة التونسية وغيرها من تجارب الدول الأخرى، فالنظام المغربي لم ينجر في تيار التحديث الإقتصادي على النمط الأوروبي، كما حصل في تونس ومصر وغيرها، وبقي محافظا على الموقف العدائي تجاهه، وقد إستمر هذا الموقف حتى وصول السلطان عبد العزيز إلى العرش عام 1894، عندها بدأت الإستدانة المغربية تعرف بعض التزايد، وقد ظهرت أولى صعوبات التسديد سنة 1902⁴.

أما ضمن إطار البلدان الآسيوية، فيطرح المثل الياباني مسألة من نوع خاص، بإعتبار أننا بصدد بلد إستطاع - رغم لجوئه للإستدانة لتحقيق التحديث - ألا يجعل من التدفق المالي الخارجي محورا لأولويات هدامة، والتي سبق وأن وضحنا تأثيراتها في الأمثلة السابقة، وهكذا تكون اليابان قد حققت تحديثا ذاتي المركز، لم يتعثر بفعل الأولويات الكلاسيكية المتفتحة بإفراط نحو الخارج.

وقد يدعي البعض أن نجاح التجربة اليابانية يعود الفضل فيه إلى توسع اليابان الخارجي وغزواتها الإستعمارية، والصواب هنا على ما يبدو، أن الإنتصارات الإمبريالية اليابانية يعود الفضل فيها إلى حصيلة سيرورة ناجحة من التكنولوجيا الذاتية، ومما لا شك فيه أن اليابان لم يكن بمقدورها أن تؤسس إمبراطورية، أو أن تحافظ حتى على إستقلالها إزاء الدول الأوروبية الكبرى - في ظروف

¹ Ibid, p.34 .

² George Corne, op.cit , p.46 .

³ Ibid, p.46 .

⁴ Ibid, p.46 .

التنافس الإمبريالي الحاد الذي تميزت به آسيا - لو لم تنجح في بناء قوة صناعية ذاتية وإستقلالية تكنولوجية مكنتها من بناء قوة عسكرية كبرى.

ونذكر في هذا الصدد، أن اليابان قد أخضعت في الحقبة (1840-1870) إلى سياسة المدفع، وأنها اضطرت إلى توقيع إتفاقيات تجارية، فتحت بموجبها موانئها أمام السلع الغربية، ضمن نظام الإعفاءات الجمركية.

وخلال الحقبة (1868-1897) ورغم العروض العديدة الصادرة عن المصارف الأوروبية، لم تبرم الحكومة اليابانية إلا قرضين متواضعين، الأول منهما عام 1870، وقيمته مليون جنيه إسترليني بفائدة نسبتها 9%، وهذا للمساهمة في تمويل السكك الحديدية، والثاني عام 1873 وقيمته 2.3 مليون جنيه إسترليني بفائدة نسبتها 7%، ومن ثم، لم تلجأ اليابان إلى الإستدانة الخارجية إلا اعتباراً من عام 1897، وقد إستعملت لتمويل حروب التوسع اليابانية، غير أن هذه القروض والتي بلغت 1.6 مليار ين عام 1913، كانت متوازنة مع حجم الإقتصاد الياباني وقدرته¹.

وقد كان للبلدان الآسيوية الأخرى، تجربة في مجال الإستدانة الخارجية لا تقل أهمية عن تجارب الدول النامية الأخرى التي عرضناها سابقاً، ففيما يتعلق بالتجربة الصينية في مجال الإستدانة الخارجية، فقد جاءت متأخرة نسبياً، حيث كانت النخبة الصينية الحاكمة في مطلع القرن التاسع عشر، قليلة الإهتمام بالتقدم التكنولوجي والتطور الذي حدث في أوروبا، ولم تكن لها الرغبة في التحديث، ولم يتغير هذا الوضع إلا مع ظهور برجوازية محلية، كانت نتيجة لتوسع المصالح الغربية في الصين، فارتبطت مصالح هذه البرجوازية مع مبادلات الرأسمالية الغربية، وعندها ظهرت عقائد داعية إلى التحديث على النمط الأوروبي، فلجأت الصين إلى الإستدانة الخارجية لتمويل مشاريع إقامة السكك الحديدية وغيرها، كما أستخدم جزء منها لتسديد مبالغ التعويضات المفروضة عليها نتيجة الهزائم التي منيت بها (الحرب الصينية - اليابانية سنتي 1894 و1895)، وبالخصوص حرب البوكسرز (Boxers)، وقد حصلت الصين على قسم كبير من ديونها من الحكومة الروسية، التي كانت بدورها تحصل عليها من السوق المالية الأوروبية، لا سيما السوق المالية الفرنسية².

وقد شهدت الإستدانة الخارجية للصين تزايداً ملحوظاً، حيث بلغت 279.7 مليون دولار عام 1902، ثم إرتفعت إلى 496.31 مليون دولار عام 1914، وحينها واجهت الصين صعوبات كبيرة في تسديد ديونها الخارجية، مما اضطرها إلى رهن مداخلها الجمركية والضريبية لخدمة ديونها الخارجية³.

¹ جورج قرم، مرجع سابق، ص ص. 70. 73.

² George Corme, op.cit, p.56.

³ Ibid, p.56.

ومن أجل أكثر إيضاح، نضرب فيما يلي مثال التجربة الهندية في الإستدانة الخارجية، إذ أن شركة الهند قد ساهمت منذ مطلع القرن التاسع عشر في دعم سيطرة الإستعمار الإنجليزي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على القسم الأكبر من شبه الجزيرة الهندية، ذلك أن المنشأ الأساسي للإستدانة الهندية كان في إنشاء شبكة السكك الحديدية منتصف القرن التاسع عشر، وذلك بتشجيع من القوة الإستعمارية من أجل تسهيل سيطرتها العسكرية على شبه الجزيرة الهندية، وكذا لأهمية هذه الشبكة في نقل الأغذية بسرعة إلى المناطق المتضررة من المجاعة، وهكذا فقد تم إستثمار رؤوس الأموال في مشاريع مد خطوط السكك الحديدية بفائدة مضمونة من الحكومة الإنجليزية بلغت 5% سنويا.

وخلال الفترة (1858-1869)، أنفق على السكك الحديدية وحدها مبلغ 70 مليون جنيه إسترليني، وحسب التقديرات، فقد كانت كلفة أشغال السكك الحديدية تفوق قيمتها المتوقعة بكثير، إذ بلغت 18000 جنيه إسترليني للميل الواحد بدلا من 8000 جنيه إسترليني، وعلى الرغم من أن الفحم والحديد متوفرين في الهند بكثرة، إلا أن الشركات الأجنبية، ومنها الإنجليزية بالخصوص، فضلت إستيراده من إنجلترا، ولم تعمل على تطور هذه الصناعة في الهند، مما أدى إلى إنفاق ما يزيد عن ثلث رأس المال المستثمر في السكك الحديدية الهندية حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر على الحديد المستورد من إنجلترا¹، وهو ما أدى إلى زيادة المديونية الخارجية الهندية وأعبائها.

ويعترف كل من عاصر هذه التجربة أن بناء شبكة السكك الحديدية في فرنسا أو إنجلترا لم يكن لينفذ بالسرعة التي نفذ بها في الهند، وأن التنفيذ لو تم في الهند على يد السلطات المحلية، لكان من الممكن أن تتخفف تكاليفه، إنما الأشغال كانت ستمتد لفترة أطول، إذ ليس من المؤكد أن الحكومة الهندية كانت لتسلك سياسة مختلفة، فيما لو كانت حرة في تصرفاتها، فنحن قد رأينا سابقا كيف أن حكومات حرة نسيبا سلكت سياسة مشابهة².

وخلاصة كل ما سبق أننا في غنى عن مضاعفة الأمثلة، لأننا نلاحظ دائما تكرار السيرورات نفسها، إنما يجدر بنا أن نشير إلى حالات الإستدانة التي لم يتأت عنها إعادة تكوين التخلف، فبالإضافة إلى مثل اليابان الذي أتينا على ذكره، كانت الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وأستراليا من كبار المستدينين من أسواق رؤوس الأموال البريطانية في القرن التاسع عشر، وهذه الأمثلة تبرز أهميتها باعتبار أن هذه البلدان كانت جميعها في وقت ما من المستعمرات، وقد ظلت لمدة طويلة مختصة في الإنتاج الأولي في إطار التقسيم الدولي للعمل الذي فرضته بريطانيا منذ أوائل القرن التاسع عشر.

¹ George Corne, op.Cit, p.57.

² جورج قرم، مرجع سابق، ص.77.

وفي الإتجاه المعاكس، يجب ألا نستخف بأهمية العوامل الداخلية التي جعلت من اللجوء للإستدانة الخارجية سببا إضافيا في تقييد الإقتصاد وتوسيع تبعيته، فتجربة اليابان وأخرى عديدة، لبرهان أكيد على ضرورة حيازة حد أدنى من الأهلية التكنولوجية المحلية، لئلا تتحول الإستدانة الخارجية إلى محور مركزي للتبعية للخارج، وسوف نرى أن الإتجاهات الإجتماعية والإقتصادية للدول النامية في القرن العشرين، ليست إلا إستمرارا للإتجاهات المعهودة في القرن التاسع عشر، إذ أن الماضي يحتوي حتما على توضيح أفضل للحاضر، ولا مجال للعجب في أن يظل اللجوء للإستدانة الخارجية محورا أساسيا في تبعية كثير من البلدان للخارج.

المبحث الثاني: الديون الخارجية للدول النامية في القرن العشرين.

سنحاول من خلال هذا المبحث إستقراء تاريخ الديون الخارجية للفترة الممتدة بين قيام الحرب العالمية الأولى وإنفجار أزمة المديونية العالمية في الثمانينات، حيث ظهرت أنماط جديدة للمديونية الخارجية -في الفترة ما بين الحربين العالميتين- مصدرها القروض الحكومية الثنائية، وكذلك القروض التي تدفقت من المنظمات والهيئات الدولية المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي والبنوك الإقليمية، وهي منظمات تسيطر عليها أساسا حكومات الدول الرأسمالية، وأصبح بالتالي تصدير رأس المال الحكومي يهدف إلى تأمين المصالح العامة السياسية، الإقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى تأمين المناخ المضمون للإستثمارات ، وبعدها نتابع بالأرقام والتحليل تنامي ديون الدول النامية حتى إنفجار أزمة الديون الخارجية في الثمانينات.

المطلب الأول: حركة الرساميل الدولية خلال الفترة (1914-1945) (ما بين الحربين العالميتين).

تميزت الفترة الممتدة بين بداية ونهاية الحرب العالمية الأولى بتراجع كبير في حركة الرساميل الدولية، ثم تجددت هذه الحركة في العشرينات، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك البلد الدائن الأساسي بالنسبة لبقية العالم، وبالخصوص لكندا، أمريكا اللاتينية والكاريببي وأوروبا، حيث حصلت الأولى على ما نسبته 40% من إجمالي القروض الأمريكية، والثانية على ما نسبته 30% والثالثة على ما نسبته 20%¹.

وبالرجوع إلى تاريخ المديونية الخارجية، نجد أن البلدان النامية، التي كانت مقترضة هامة من الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى، هي الهند ودول أمريكا اللاتينية، وبالخصوص الأرجنتين والبرازيل، كما نجد أيضا بعض الدول التي تصنف الآن من بين الدول المتقدمة، وهي ألمانيا، كندا وأستراليا².

وتشير المصادر إلى أنه وفي عام 1929، قد تراجعت تدفقات رؤوس الأموال نحو الدول النامية بنسبة 38%، أما في عام 1930 فقد تراجعت بنسبة 72%³، ويرجع السبب في ذلك للظروف والأزمات التي عاشها الإقتصاد العالمي خلال هذه الفترة، والتي كان من نتائجها حدوث تغيير كبير في القوى على المستوى الدولي وبروز الكتلتين ، الشرقية بزعمارة الإتحاد السوفياتي (سابقا)، والغربية بزعمارة الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ J. C. Berthélemy, op.cit p.16.

² Ibid, p.16.

³ Marc Rafinot, op.cit , p.27.

وفي أوائل الثلاثينات من القرن العشرين، وبسبب أزمة الكساد العالمية (1929-1933)، والتي كان من نتائجها تراجع مداخيل صادرات الدول النامية المدينة بنسبة تزيد عن 60%، بسبب الركود الإقتصادي الذي أصاب إقتصاديات الدول الصناعية، وتزايد نزعة الحماية من قبل الدول المتقدمة، وإنهيار أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية¹، هذه الأخيرة التي عمدت - في مرحلة أولى - لتجاوز أزمة السيولة، خاصة بمحاولة الحصول على إتمادات لأجل قصير من المصارف الغربية لتأمين خدمة ديونها، وبسبب عدم حصولها على تلك الإتمادات دخلت معظمها (أمريكا اللاتينية، معظم بلدان شرق أوروبا، تركيا والصين) في مرحلة العجز عن الدفع منذ عام 1931، مما أدى بها إلى التوقف عن السداد، وحينها توقف تصدير الرساميل إلى البلدان المتوقفة عن الدفع، كما إلى البلدان التي إحتزمت التزاماتها على حد سواء.

ويعتبر المؤرخون أن أزمة ديون الثلاثينات هي الأهم في المرحلة المعاصرة، وهي تماثل إلى حد كبير أزمة الثمانينات من حيث طبيعتها وآثارها، وحتى الحلول المطروحة لمعالجتها، مع فارق هو أن تلك الحلول المطروحة لم تجد طريقها نحو التطبيق، بسبب غياب التنسيق وتوحيد السياسات بين الجهات المعنية آنذاك².

ومن بين أهم الإقتراحات التي قدمت آنذاك لمعالجة أزمة الثلاثينات ما يلي³:

1. إقتراح هيوبرت هندرسون، ويكمن في تدخل بنك التسويات الدولية الذي أقيم عام 1930، في إطار خطة يانغ لتسوية مسألة التعويضات الألمانية، وكان هذا البنك قد أصدر قروضا ميسرة لمساعدة البلدان المدينة في التغلب على الصعوبات المالية التي تواجهها، فلعب بذلك دورا يماثل الدور الذي يلعبه حاليا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
2. إقتراح (خطة) حاكم بنك إنجلترا، الذي يهدف إلى إنشاء وكالة متخصصة متعددة الأطراف، مهمتها تقديم قروضا ميسرة للبلدان التي تواجه صعوبات كبيرة في تسديد ديونها الخارجية، هذه الوكالة هي شبيهة بصندوق النقد الدولي في الوقت الراهن الذي يقوم بتلك المهمة، من خلال إصداره لقروض ميسرة للسلطات العامة، من أجل توفير التمويل اللازم للبلدان المدينة غير القادرة على الحصول عليها من السوق المالية بصورة مباشرة، لكن بشروط يلتزم البلد المستفيد من تلك التسهيلات بتطبيقها، وهذا ما يسمى بسياسات التصحيح الهيكلي.

¹ تشير الدراسات إلى أنه خلال الفترة (1929-1933) إرتفع متوسط معدل التعريف الجمركية المفروضة على صادرات الدول النامية من 10 إلى 60%، وإنخفضت أسعار الصوف والنحاس خلال نفس الفترة بنسبة 63 و65% على التوالي، أنظر في ذلك:

- Marc Raffinot, op.cit, p.27.

² J.C berthélemy, op.cit, p.15.

³ Ibid, p p.15.16.

وإلى جانب هذه الصور الأولية للحلول المستتدة إلى إنشاء مؤسسات عامة متعددة الأطراف، قامت السوق نفسها بدورها في إمتصاص الأزمة، لا سيما بواسطة السوق الثانوية للسندات الصادرة من قبل البلدان المدينة، حيث إستطاعت بعض البلدان المدينة - عام 1930 - شراء جزء من ديونها الخارجية بسعر أقل من قيمتها الأصلية، فعلى سبيل المثال إشترت البيرو ما نسبته 31% من ديونها بسعر يعادل 21% من قيمتها الأصلية، وإشترت كولومبيا ما نسبته 22% من ديونها بسعر يعادل 21% من قيمتها الأصلية، كما إشترت الشيلي ما نسبته 18% بسعر يعادل 50% من قيمتها الأصلية.

فعملية توظيف الرساميل خلال فترة الحربين العالميتين، كانت تتم على شكل سندات خزينة أمريكية ، بريطانية وفرنسية، صادرة عن حكومات الدول النامية، وقد كان عائد هذه السندات عاليا، فعلى سبيل المثال كان عائد السندات الصادرة عن حكومة الأرجنتين يصل إلى ضعف عائد هذه التوظيفات غير الخطرة، أو أن درجة الخطر فيها أقل، إلا أن عائد هذه السندات كان يختلف بحسب نوع العملة التي حررت بها والجهة التي تنسب إليها، فقد كانت السندات الأجنبية المحررة بالجنيه الإسترليني أعلى من عائد التوظيف في سندات بريطانية عامة، في حين نجد العكس بالنسبة للسندات المحررة بالدولار الأمريكي، كما أن هناك فرق كبير من حيث عائد السندات الأمريكية والبريطانية.

والواقع أن تجربة أزمة الثلاثينات قد أدت إلى تعديل هام في شكل التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تراجع التمويل من خلال إصدار سندات من قبل الدول النامية، لصالح التمويل من خلال الإستثمارات المباشرة والقروض العامة والخاصة.

المطلب الثاني: وضعية ديون الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية وإلى غاية سنة 1970.

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، إستعادت الأسواق الدولية لرؤوس الأموال نشاطها، وذلك بعد التراجع الكبير الذي سجلته خلال فترة الحربين العالميتين، إلا أن هذا النشاط وإلى غاية عام 1955، كان محصورا في صورة تدفقات لرؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية نحو أوروبا الغربية، وذلك لأجل إعادة إعمار ما دمرته الحرب هناك، وقد كان ذلك على حساب تراجع تدفقات رؤوس الأموال نحو الدول النامية، كما كانت القروض والمساعدات التي إستفادت منها الدول النامية من الهيئات الدولية، محدودة جدا مقارنة بتلك التي إستفادت منها أوروبا.

إلا أنه وابتداءً من عام 1955، قد حدثت تحولات هامة في مجال تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وعرفت الديون الخارجية للدول النامية تزايداً كبيراً، حيث إنتقلت من 8 مليار دولار عام 1955 إلى 66 مليار دولار عام 1970¹، أي أنها تضاعفت بأكثر من ثماني (08) مرات خلال نفس الفترة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها:²

- أنه بنهاية إعادة إعمار دول أوروبا الغربية وتحقيق الإنطلاقة الإقتصادية بها، قد قامت الدول الغربية (بريطانيا وفرنسا بصورة خاصة) بتحرير إستثماراتها الخاصة والعامّة، وزيادة قروضها للدول النامية، وذلك رغبة منها في إستعادة مكانتها المفقودة على الساحة المالية الدولية؛
- تزايد عدد الدول النامية التي حصلت على إستقلالها السياسي، والتي تزايدت حاجتها بالتالي للقروض والمساعدات الدولية لتمويل جهود التنمية التي تقوم بها في جميع المجالات، حيث تعجز مدخراتها المحلية لوحدها على تمويلها؛
- التنافس القائم آنذاك بين المعسكرين، الإشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي (سابقاً)، والرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عمل كل معسكر على كسب عدد أكبر من الدول النامية من خلال منح قروض ومساعدات مغرية؛
- تزايد إهتمام المنظمات الدولية بظروف البلدان النامية، فزادت بالتالي من مساعداتها الإنمائية لها. وبالرغم من أن مديونية البلدان النامية التي تشكلت خلال هذه الفترة، تتكون بالأساس من قروض ومساعدات عامة للتنمية، مُنحت بشروط ميسرة، حيث كان معدل الفائدة لايتجاوز 2.75%، مع مدة إستحقاق لا تقل عن 20 سنة³، إلا أن خدمات المديونية قد عرفت تزايداً ملحوظاً، حيث إنتقلت من 0.77 مليار دولار عام 1957 إلى 6.1 مليار دولار مع بداية عام 1970⁴.

وظهرت حالات العجز عن السداد في بعض البلدان النامية المدينة، وأنشئء بالتالي نادي باريس (Club de Paris) عام 1956، لإعادة جدولة ديون الدول النامية، وقد كانت الأرجنتين أول من قام بإعادة جدولة ديونه الخارجية عدة مرات مع هذا النادي، ثم تلتها البرازيل، الشيلي، البيرو، تركيا، الهند، غانا وأندونيسيا، حيث كانت عمليات إعادة الجدولة من جانب نادي باريس وحتى عام 1969، تتعلق بمبالغ لا تتجاوز قيمتها 500 مليون دولار⁵.

¹ كانت الديون الرسمية هي الغالبة في هيكل المديونية الخارجية للدول النامية آنذاك، حيث تصل نسبتها إلى 99%، أنظر في ذلك: - فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص.294.

² الهاشمي بوجعدار، "أزمة المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المتخلفة مع دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002-2003، ص.124.

³ Marc Rafinot, op.cit, p.36 .

⁴ World Bank, **Developments and Perspect for External Debt of the Developing countries** : 1970-1980, Washington, D.C, 1981, p.8 .

⁵ J.C.berthélemy, op.cit, p.18 .

وتأسيساً على كل ما سبق، يمكننا الإقرار أنه خلال هذه الفترة، قد تكونت أول حلقة لمشكل جدي لا زالت تعاني منه إلى غاية اليوم معظم الدول النامية، ألا وهو أزمة المديونية الخارجية، التي أصبحت تهدد ليس فقط إستقلالها الإقتصادي بل وحتى إستقلالها السياسي.

المطلب الثالث: وضعية الديون الخارجية للدول النامية خلال الفترة (1970-1981).

مع بداية عقد السبعينات تبلورت ملامح أزمة إقتصادية عالمية طويلة المدى، تتميز بسمات جديدة مثل إنهيار نظام النقد الدولي - وهذا من خلال إنهيار إتفاقية بريتون وودز، إثر القرار المنفرد الذي إتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بوقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت 1971 وتعويم الدولار، دون أن تتشاور مع صندوق النقد الدولي- وبالتالي إنتهاء عصر إنخفاض أسعار مواد الطاقة وتزايد نزعة التدويل التي قادتها الشركات الدولية النشطة، وبروز صراع واضح بين المراكز الرأسمالية العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان ودول غرب أوروبا).

وقد تولد المصدر الأول في عرض الرساميل، إثر الزيادة التي حصلت في أسعار النفط العالمية عام 1973، حيث تكونت لدى بعض الدول النامية النفطية فوائضا مالية معتبرة، عجزت إقتصادياتها عن إستيعابها، وإستطاع النظام المصرفي الدولي آنذاك عبر آلياته من إعادة تدويرها، ومع الركود الإقتصادي الذي ضرب إقتصاديات البلدان الرأسمالية الصناعية بداية السبعينات، والذي كان من بين آثاره حدوث تراجع كبير في الإستثمار والنمو بتلك البلدان، فقد تولدت بأسواق رؤوس الأموال الدولية سيولة مفرطة، هذا وقد تزامن ذلك مع تزايد حاجة البلدان النامية لمزيد من الإقتراض الخارجي، بسبب تزايد عجز موازين مدفوعاتها (أنظر الجدول رقم 4)، الناجم أساسا عن تدهور شروط التبادل التجاري بسبب الإنخفاض الكبير في أسعار صادراتها من المواد الأولية غير النفطية، نتيجة لتراجع الطلب العالمي عليها، جراء موجة الكساد التي إجتاحت البلدان الصناعية آنذاك، وبسبب الإرتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار وارداتها، إثر موجة التضخم التي ضربت البلدان الرأسمالية الصناعية آنذاك.

وعليه فإن عجز الحساب الجاري لمجموع البلدان النامية، قد إنتقل من 12.6 مليار دولار عام 1970، ليصل إلى 67.8 مليار دولار عام 1980، ثم يقفز إلى 105.6 مليار دولار عام 1981.

الجدول رقم (4): تطور عجز الحساب الجاري لمجموع البلدان النامية ووسائل تمويله خلال الفترة (1970-1981).

الوحدة: مليار دولار

1981	1980	1973	1970	البيان
78.6 -	53.6 -	6.8 -	9.7 -	صافي ميزان السلع والخدمات*
51.8 -	39.3 -	9.4 -	5.5 -	صافي دخول عوامل الإنتاج
41.2	32.9	5.1	2.6	مدفوعات الفوائد على القروض متوسطة الأجل
105.6 -	67.8 -	9.1 -	12.6 -	عجز الحساب الجاري
12.2	11.6	4.8	2.4	وسائل التمويل منها : التحويلات الرسمية
71.8	58.4	16.3	8.2	قروض متوسطة الأجل منها :
21.8	21.6	5.9	3.6	- رسمية
50.0	36.8	10.4	4.6	- خاصة
14.9	10.6	4.4	2.3	الإستثمارات الأجنبية
6.3	13.2 -	10.8 -	1.5 -	صافي التغير في التحويلات

* لا يشمل دخول العوامل.

المصدر : الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص.127.

وإزاء هذا النمو الكبير في عجز موازين مدفوعات البلدان النامية، لجأت هذه الأخيرة إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لسد ذلك العجز المتزايد، وهو ما يبينه الجدول السابق، حيث يلاحظ أن القروض الخارجية على مختلف أنواعها (قروض رسمية وقروض خاصة) قد ساهمت بنسبة كبيرة في سد عجز الحساب الجاري خلال هذه الفترة.

وقد وجدت البنوك التجارية بالبلدان الرأسمالية الصناعية في توسيع إقراضها للبلدان النامية الخيار الملائم للتخلص من الأموال التي تراكمت لديها، حيث تم ذلك بشروط سهلة ودون ضوابط أو مراعاة لقواعد الإحتراس والضمانات التقليدية المصرفية، ودون أن تراعى قدرة هذه البلدان على السداد في المستقبل.

وبهذا، كانت الفترة (1970-1981) بحق فترة التنامي القوي للديون الخارجية للبلدان النامية، والجدول التالي يعطينا صورة أوضح عن ذلك:

الجدول رقم (5): تطور حجم وبنية الديون الخارجية للبلدان النامية خلال الفترة (1970-1981).

الوحدة: مليار دولار

1981	1980	1978	1976	1974	1972	1970	البيان / السنوات
592.5	423.3	3255	212.9	143.3	92.0	63.6	حجم الديون الخارجية منها:
498.7	304.7	261.1	167.1	111.0	72.8	52.6	1- قروض عامة مضمونة:
146.1	78.3	67.5	51.6	40.2	30.1	22.6	- قروض ثنائية ميسرة
-	23.4	18.3	11.5	8.0	5.3	4.3	- قروض من مصادر رسمية
113.2	51.8	36.4	23.4	15.7	10.8	8.0	- قروض متعددة الأطراف
239.4	187.3	138.9	80.5	47.2	26.6	17.7	- قروض خارجية مضمونة
93.8	82.5	64.4	35.7	32.2	19.3	11.0	2- ديون من مصادر خاصة غير مضمونة

Source: - World Bank , **World Debts tables**, External Debt of Developing countries, Washington, D.C, 1986.

- World Bank, **Developments and Perspect for External Debt of the Developing countries: 1970-1980**, Washington, D.C, 1982.

يلاحظ من الجدول السابق أن الديون الخارجية للبلدان النامية، قد عرفت تزايداً قوياً خلال الفترة (1970-1981)، حيث إنتقلت من 63.5 مليار دولار عام 1970 إلى 592.5 مليار دولار عام 1981، مسجلة بذلك نمواً قدره 23% في المتوسط سنوياً، وقد كان هذا النمو أعلى بكثير من النمو الإقتصادي المسجل في مجموع البلدان النامية الذي لم يتجاوز 5.5% في المتوسط سنوياً خلال نفس الفترة¹.

كما يتضح من الجدول السابق، أن الديون العامة المضمونة من قبل الحكومات كانت تمثل نسبة كبيرة من إجمالي هذه الديون، حيث تراوحت نسبتها ما بين 77 إلى 83% خلال نفس الفترة، كما كان متوسط معدل نموها السنوي يقدر بحوالي 22%، حيث قفزت من 52.6 مليار دولار عام 1970 إلى 498.7 مليار دولار عام 1981، كما عرفت الديون الخاصة غير المضمونة هي الأخرى تزايداً كبيراً، حيث إنتقلت من 11 مليار دولار عام 1970 إلى 93.8 مليار دولار عام 1981، وهو ما يدل على أنها إزدادت بمعدل متوسط سنوي قدره 21% خلال نفس الفترة، كما إرتفع نصيبها النسبي من 17.3% عام 1970 إلى 19.5% عام 1981.

¹ راجع في ذلك: تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم، واشنطن، 1982.

إن هذا التطور السريع الذي عرفته المديونية الخارجية للبلدان النامية خلال الفترة (1970-1981) قد أدى إلى زيادة هشاشة وضعها الإقتصادي والمالي، فقد حدث تشوه كبير في هيكل أو بنية الديون الخارجية، لأن سهولة الحصول على القروض من المصادر الأجنبية قد شجع الدول النامية على زيادة إقتراضها من هذه المصادر، بالرغم من أن شروطها أصعب نسبيا من القروض العامة، سواء من حيث معدل الفائدة، مدة القرض، مدة السماح أو عنصر المنحة.

خاتمة الفصل:

يتضح لنا مما سبق الظروف العالمية التي نشأت وتضخمت فيها أزمة الديون الخارجية للدول النامية حتى نهاية السبعينات من القرن العشرين، ويتبين لنا من خلال ذلك أن الأزمة هيكلية، لأنها ذات علاقة وثيقة بطريقة أداء الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وهو موقف خطير معرض للإنفجار على نحو أشد فداحة مما حدث في فترة الكساد العظيم خلال الفترة (1929-1933)، لأن أسلوب التوازن الذي يقره رأس المال العالمي هو توازن هش، فليس من المعقول الإستمرار في تقديم الحجم الكافية من القروض الجديدة، التي تمكّن البلدان النامية من تمويل أعباء خدمة ديونها الخارجية، وتمول بها عجز موازين مدفوعاتها بشكل لا نهائي، لهذا لم يكن غريبا في السنوات الأخيرة أن يتزايد القلق والخوف والإضطراب بين صفوف الدائنين والمدينين على حد سواء مع إستمرار تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

الفصل الثاني:

المعطيات الدافعة لتفاقم أزمة المديونية الخارجية
للدول النامية.

مقدمة الفصل:

تعد مشكلة المديونية الخارجية من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة، لذا فقد حظيت باهتمام كبير من قبل الحكومات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فضلا عن إهتمام المنظمات والهيئات الدولية بها، خاصة بعد إعلان العديد من الدول المدينة عدم إمكانيتها سداد ديونها بسبب عجزها.

وقد بدأت هذه المشكلة - كما تعرفنا على ذلك سابقا - منذ القدم، إلا أن خطرها بدأ في الإستفحال منذ الخمسينات، ومن ثم تفاقم في الستينات والسبعينات، إلى أن انفجرت الأزمة أوائل الثمانينات.

فقد لجأت الدول النامية إلى الإقتراض الخارجي لتلبية متطلبات التنمية، وللتخلص من حالة التخلف الذي تعاني منه، ولتعزيز نموها ورفع مستوى معيشتها، لكن الذي حدث هو وقوعها في مشكلة إقتصادية أعمق عرفلت مسيرة التنمية، وزادت من عجز موازين مدفوعاتها، وأخيرا وقوعها في فخ المديونية الخارجية، التي عمقت بدورها أواصر التبعية للخارج، إذ لم تقتصر بوصفها مشكلة إقتصادية أو مالية فحسب، لكن ما فتئت أن تمس الخيارات الإجتماعية والسياسية على حد سواء، ذلك أن الديون تتعلق مباشرة بمدى إمكانية هذه الدول على النهوض بإقتصادياتها، وفي نفس الوقت، فهي تعكس نمط العلاقات الإقتصادية الدولية بينها وبين الجهات الدائنة، ومن هنا يتجلى لنا الهدف الرئيسي من وراء هذا الفصل في توضيح الأسباب والعوامل الدافعة لتفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية من خلال مبحثين أساسيين هما على التوالي:

المبحث الأول: الخصائص الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية.

المبحث الثاني: تحليل أثر الصدمات الخارجية في الإختلالات الاقتصادية للدول النامية.

المبحث الأول: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية.

إن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ليست بالجديدة على الساحة الاقتصادية الدولية، فقد يعود أصلها إلى فكرة أثبتت الأيام صحتها، كونها بنيت على فرضية بعيدة عن الواقع، فحواها أنه بالإمكان رفع مستوى المعيشة لسكان هذه الدول في الأجل القصير، وتمويل التنمية من خلال الإعتماد المتزايد على الموارد المقترضة من الخارج، دون أن يتبع هذا الإقتراض مشاكلًا في الأجل المتوسط والطويل.

وبناءً على هذه الفكرة، قامت العديد من الدول التي تعاني من عجز في رؤوس أموالها بالإقتراض من الأسواق الدولية وحكومات الدول الصناعية، وإستمرت بالإستيراد والإستثمار والإستهلاك بشكل يفوق ما تنتجه أو تصدره، مما أدى إلى زيادة العجز في موازين مدفوعاتها، وبالتالي زيادة الإقتراض من الخارج لسد هذا العجز.

ومن هذا المنطلق، فإن تحليل مبررات لجوء الدول النامية إلى الإقتراض الخارجي، يستوجب التعرض في بداية الأمر إلى طبيعة الخصائص والمشاكل الاقتصادية التي تعانيها تلك الدول، وهذا من أجل فهم الحاجات والأولويات الداخلية الدافعة للإستدانة الخارجية، والتي تسهم بصورة مباشرة في خلق الإختلالات الاقتصادية وتزايدها في هذه الدول، وذلك بالرغم من وجود قدر كبير من عدم التجانس بين مجموعات الدول النامية، من حيث هياكلها الاقتصادية ودرجة تعقدها وتشابكها، وكذا إختلاف الفلسفات الاقتصادية والعقائد الدينية والثقافية، ومستوى إنتاجية عنصر العمل ومستوى التنمية البشرية، حيث يمكن إيجاز البعض من تلك الخصائص فيما يلي:¹

المطلب الأول: تدهور مستوى الطاقة الإنتاجية.

يرجع هذا التدهور إلى عوامل عديدة، من أهمها الإنخفاض النسبي في مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج، خاصة منها عنصر العمل، وهو ما يعزى إلى أن مدخلات عنصر العمل لا يواكبها -بدرجة مناسبة - مدخلات عناصر الإنتاج الأخرى من رأس المال أو الخبرة الإدارية والتنظيمية... الخ.

ويرتبط بذلك التدهور أيضا إنخفاض المستوى الصحي والتعليمي -كما سنوضح لاحقاً- ويضاف إلى ما سبق تخلف الفن التقني المستخدم في الإنتاج، وتواضع معدلات الإستثمارات الموجهة لهذا المجال، فضلا عن غياب فئة المنظمين القادرين على المبادرة، في ولوج مجالات النشاط

¹ سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص ص. 24. 30.

الإقتصادي الجديدة لتطوير الفن الإنتاجي وتحديثه، كما يسهم إنخفاض المخصصات المالية الموجهة لعمليات الإحلال والصيانة والتجديد في تدهور الطاقة الإنتاجية القائمة.

المطلب الثاني: إختلال علاقات النمو بين القطاعات الإقتصادية الرئيسية.

تتسم الهياكل الإقتصادية في أغلب الدول النامية بتراجع الوزن النسبي لقطاعي الزراعة والصناعة، و ذلك لحساب تزايد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، وهو ما تؤكد بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (6): تطور نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية خلال الفترة (1965 - 1987).

الوحدة: نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

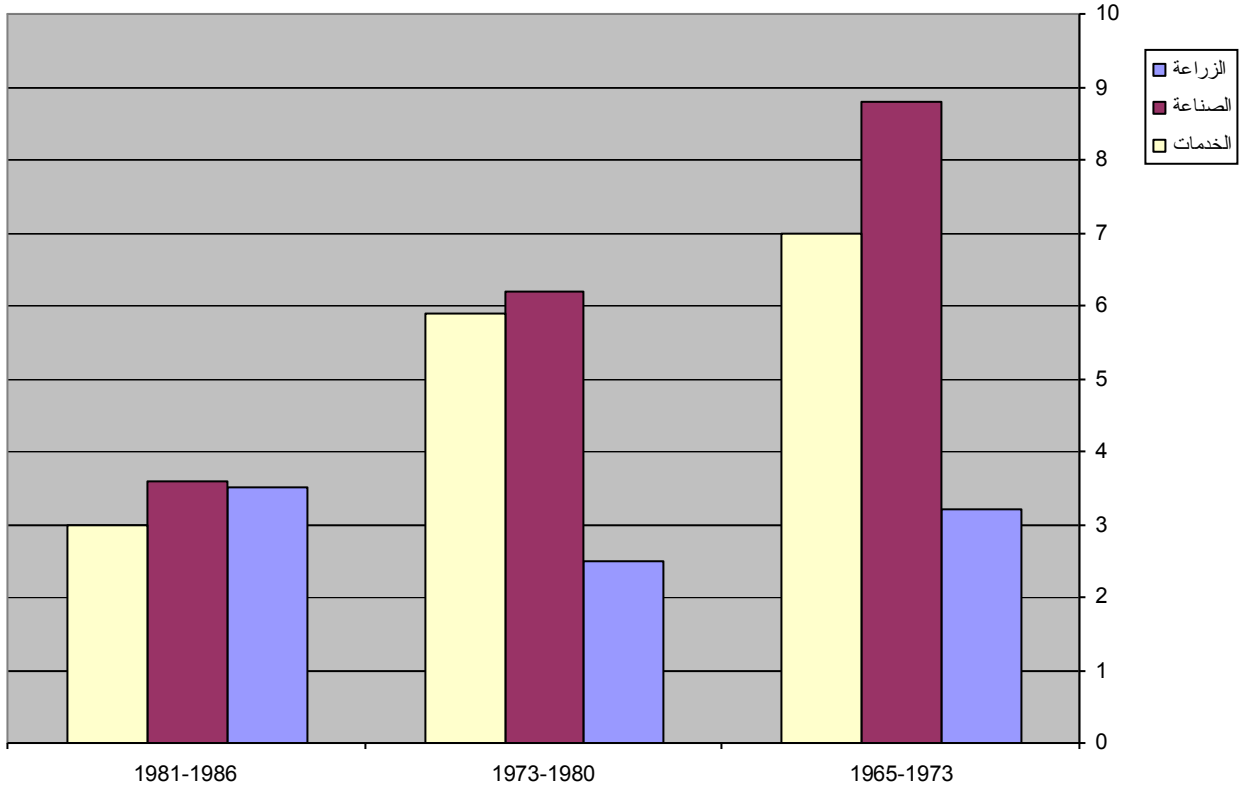
السنوات	البيان	الإنتاج الزراعي	الإنتاج الصناعي	إنتاج قطاع الخدمات
1965		20	29	51
1973		24	32	44
1980		19	37	44
1984		20	35	45
1987		19	25	56

المصدر: سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.25.

من بيانات الجدول السابق، يتضح أن نسبة الناتج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي، قد تراوحت بين 19 و 24% خلال الفترة (1965-1987)، كما كانت النسب المناظرة في القطاع الصناعي 25 و37%، في حيث تراوحت نسبة مساهمة إنتاج قطاع الخدمات بين 44 و 56% من إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة.

والجدير بالذكر، أن إنحراف الهيكل الإقتصادي في غالبية الدول النامية، قد إرتبط بإنحراف هيكل تخصيص الإستثمارات بين القطاعات السلعية والخدمية، حيث لم تحض القطاعات السلعية بالإستثمارات الكافية لتجديد الطاقات الإنتاجية، بهدف رفع مستوى إنتاجيتها ، علاوة على إستمرارية الحاجة للتوسع في الأصول الثابتة والتطوير الفني والتقني، وهو ما إنعكس على تدني معدلات نمو القطاعات السلعية (الزراعية والصناعية) مقارنة بالقطاعات الخدمية، الأمر الذي يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (1) : متوسط معدلات نمو القطاعات السلعية والخدمية في الفترة (1965-1986).



المصدر: سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.26.

ولا يخف، أن انخفاض معدلات نمو القطاعات السلعية، فضلا عن انخفاض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، قد تمخض عنه نقص المعارض من المنتجات الأساسية (الغذائية والإستثمارية الوسيطة)، ومن ثم تزايد الإعتماد على واردات المدخلات الصناعية والزراعية من ناحية، وكذا الواردات من السلع الإستهلاكية والغذائية، وما يترتب على ذلك من ضغط على الميزان التجاري، وتزايد رصيد المديونية الخارجية من ناحية ، وكذلك تسارع معدلات التضخم من ناحية أخرى.

المطلب الثالث: تدهور مستوى المعيشة الحقيقي للسكان.

يتجه مستوى المعيشة الحقيقي للإنخفاض في غالبية الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وينعكس تدهور معيشة السكان كما ونوعا على عديد من المؤشرات، يتمثل أهمها في انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، إنتشار ظاهرة الفقر، علاوة على تدهور المستوى الصحي والتعليمي، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (7): تطور بعض المؤشرات الاجتماعية والإقتصادية في الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة (حسب تقديرات سنة 1986).

الدول الصناعية المتقدمة	الدول النامية	الدولة
12960	1045	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي سنويا (دولار)
3.7	0.3	معدل النمو السنوي لدخل الفرد (%)
0.7-0.4	2.1	معدل نمو السكان سنويا (%)
25	50	معدل الإعالة (%)
15 لكل ألف مولود	(69-124) لكل ألف مولود	معدل الوفيات
أقل من 20 في الألف	30-50 في الألف	معدل نمو المواليد
73-70 سنة	49-57 سنة	العمر المتوقع عند الميلاد
99-65	34	نسبة الأفراد الملمين بالقراءة والكتابة (%)

المصدر: سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.28.

تعكس بيانات الجدول السابق، إنخفاض متوسط الدخل السنوي للفرد، ومعدلات نموه في معظم الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، فقد قدرت نسبة دخل الفرد في تلك الدول إلى نظيره في الدول الصناعية المتقدمة بحوالي 1/12، وهو ما يؤكد إتساع الفجوة الداخلية القائمة وإستمرارها فيما بين المجموعتين من الدول.

وإلى جانب ما سبق، سجل مستوى الخدمات التعليمية والصحية تدهورا ملموسا، إنعكس في إنخفاض العمر المتوقع للفرد في الدول النامية (49-57 سنة) مقارنة بالدول المتقدمة (70-73 سنة)، ضف إلى ذلك إرتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال إلى حوالي (69-124 في الألف)، في حين يصل هذا المعدل إلى حوالي (15 لكل ألف مولود) في الدول المتقدمة، كما تؤكد الإحصائيات أن أكثر من بليون نسمة من سكان الدول النامية لا يحصلون على السرعات الحرارية اللازمة، وتبلغ نسبة الأطفال منهم حوالي 30%، بالرغم من أن إحتياجات هؤلاء الأفراد من تلك السرعات تقدر بأقل من 2% من الإنتاج العالمي للحبوب، هذا بالإضافة إلى تلوث مياه الشرب، والتي تعد من أهم الأسباب التي أدت إلى وفاة أكثر من 35% من الأطفال في إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية، وعلاوة على ذلك، فإن معظم الخدمات والتسهيلات الطبية في الدول النامية غالبا ما تتركز في المناطق الحضرية التي يعيش بها حوالي 25% فقط من إجمالي عدد السكان، مما يعكس مدى إنخفاض الرعاية الصحية للغالبية العظمى منهم في تلك الدول.

وفيما يتعلق بتدهور المستوى العام للتعليم، فبالرغم من أن نفقات التعليم في مراحله الأولى تستحوذ على نسبة كبيرة من الموازنة العامة في تلك الدول، إلا أن نسبة الأفراد الملمين بالقراءة والكتابة ظلت منخفضة بدرجة كبيرة مقارنة بالدول المتقدمة، إذ بلغت تلك النسبة 34% في الدول النامية، مقارنة بنسبة (65-99%) في الدول المتقدمة، ضف إلى ذلك انخفاض كفاءة السياسات التعليمية في الدول النامية، وإبتعادها عن متطلبات التنمية الحقيقية الشاملة.

ويعزى تدهور مستوى الخدمات التعليمية والصحية في تلك الدول إلى انخفاض نسبة الإنفاق العام الجاري والإستثماري الموجه لتلك القطاعات، إذ تشير الإحصائيات إلى انخفاض متوسط نسبة الإنفاق العام على التعليم والصحة إلى إجمالي الإنفاق العام من 15% و5.2% عام 1975 إلى 11.4% و4.4% عام 1986 على الترتيب.

كما إنخفض متوسط نسبة الإنفاق العام على خدمات الإسكان والضمان الإجتماعي من 18.8 إلى 12% فيما بين عامي 1972 و1986.

المطلب الرابع: إستراتيجية التنمية المتبعة¹.

قامت كثير من البلدان النامية المدينة، منذ حصولها على الإستقلال السياسي بتبني إستراتيجية للتنمية، تهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتجاوز مرحلة التخلف التي تعيشها بأسرع ما يمكن، وقد تم ذلك تحت تأثير نظريات التنمية ونماذج النمو الإقتصادي التي ظهرت في الخمسينيات والستينات من القرن العشرين*، حيث نظرت إلى مشكلة التخلف، على أنها مشكلة نقص في الموارد المالية المحلية اللازمة لتمويل التنمية، وأن التغلب على حالة التخلف يبقى في النهاية مرهونا بإرتفاع معدل تراكم رأس المال، إذ كلما كان هذا المعدل مرتفعا، كلما أمكن ذلك من تحقيق معدلات نمو أكبر في الدخل، وكانت فرص النجاح أكبر في تحقيق التنمية وتجاوز مرحلة التخلف.

وقد أدت هذه النظرة بالمسؤولين عن إدارة الإقتصاد الوطني في كثير من البلدان النامية إلى وضع خطط تنموية طموحة، لم تكن في الحقيقة سوى خططا للإستثمار، تضمنت إقامة مشاريع إستثمارية ضخمة عجزت مدخراتها المحلية عن تمويلها، الأمر الذي زاد من إتساع فجوة الموارد المحلية بها، وهي الفجوة القائمة ما بين الإستثمارات المطلوب تنفيذها والمدخرات المحلية، وقد وجدت البلدان النامية في الإقتراض الخارجي الوسيلة السهلة لسد تلك الفجوة، خاصة وأن الظروف التي سادت

* من بين هذه النظريات: نظرية الدفع القوية (Big push) لروزنشتين رودان، ونظرية الحد الأدنى للجهد التنموي (minimum Effort) لها في بنشتين، ونظرية نقطة الإنطلاق (Take off) لروستو، وهناك العديد من نماذج النمو الإقتصادي أشهرها نموذج هارود - دومار الذي يعتبر أن معدل النمو في متوسط دخل الفرد (y)، ما هو إلا ناتج قسمة معدل التراكم (C) على معامل رأس المال للدخل (k) مطروحا منه معدل نمو السكان (p)، وهذا كالتالي: $Y = C/K - p$.

¹ الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص 156. 167.

سوق الإقراض الدولي خلال السبعينات، من وجود فائض كبير في الأموال المعدة للإقراض والإنخفاض في معدلات الفائدة الحقيقية على القروض، قد أغرت المسؤولين عن إدارة الإقتصاد الوطني بالبلدان النامية آنذاك، على طلب المزيد من القروض الخارجية لتحقيق معدلات التراكم المطلوبة، وهكذا فقد أدت تلك النظرة الخاطئة، التي أولت إهتماما كبيرا لمعدلات التراكم¹، وأهملت دور العوامل الأخرى من إقتصادية، إجتماعية وسياسية، في تعثر عملية التنمية في معظم البلدان النامية، الأمر الذي زاد من تفاقم مديونيتها الخارجية.

ولا ينكر أحدا ما للإقتراض الخارجي من أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية، التي تعاني من نقص في مدخراتها المحلية، خاصة في المراحل الأولى من عملية التنمية بها، إذ أن تحقيق معدلات نمو مستهدفة يتطلب تدبير قدر كاف من الموارد المالية الأجنبية، إذا أراد البلد المعني تحقيق ذلك، إلا أن الخطأ الذي وقعت فيه كثير من البلدان النامية عند إستعانتها بالإقتراض الخارجي، هو أنها إعتبرته بديلا عن الإدخار المحلي بها، وليس عنصرا مكملا له، ووقوعها في وهم إمكانية الإستمرار في الإعتدال على الإقتراض الخارجي، لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وزيادة الإستهلاك الجاري، دون أن يؤدي ذلك إلى خلق صعوبات في السداد، في الأجل المتوسط والطويل، وهذا ما لم يحدث في معظم البلدان المدينة التي إستمرت حاجتها للإقتراض الخارجي قائمة ومتزايدة عبر الزمن، إلى أن أصبح رأس المال الخارجي يمثل نسباً هامة في إجمالي إستثماراتها.

المطلب الخامس: فشل تجارب التصنيع.

يعتبر الفشل الذي منيت به تجارب التصنيع في البلدان النامية، أحد العوامل البارزة في تفاقم مديونيتها الخارجية، فعلى الرغم من جهود التنمية والتصنيع التي عرفتها هذه البلدان، لمدة طويلة زادت عن أربع عقود، إلا أنها لم تتخط بعد مرحلة التخلف والتبعية التي تعيشها، ولم تنهياً لها بالتالي الشروط الملائمة لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية مستقلة.

فأنماط التصنيع في الكثير من البلدان المدينة، إتجهت إلى التركيز على الصناعات التي توفر السلع الإستهلاكية ومنها الكمالية، وذلك للرفع من مستوى معيشة شعوبها، حيث إعتقد الكثير من المسؤولين بهذه البلدان، أنه كلما كانت المستويات الإستهلاكية مرتفعة ومتقاربة مع مثيلتها بالبلدان المتقدمة، كلما دل ذلك على نجاح عملية التنمية والتصنيع بها، وقد ترتب عن هذا الإعتقاد الخاطئ تزايدا مفرطا في واردات البلدان النامية من السلع الإستهلاكية، مما تسبب في تزايد عجز موازين مدفوعاتها، وهو ما أدى إلى تفاقم مشكلة مديونيتها الخارجية، بل أن بعض هذه الدول قد ذهب إلى أبعد

¹ أنظر تعليق الدكتور محبوب الحق حول الدور المبالغ فيه لتراكم رأس المال في البلدان النامية في كتابه: سائر الفقر، خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1977، ص.43.

من ذلك، حين قام بإنتهاج ما يسمى بسياسة الإفتتاح الإقتصادي، التي أدت إلى تدمير جانب كبير من الصناعات الناشئة بهذه البلدان، بسبب المنافسة الشديدة التي واجهتها من قبل السلع الأجنبية.

إن إستراتيجية التصنيع القائمة على إحلال الواردات، والتي طبقتها الكثير من البلدان النامية قد ساهمت بدورها في تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، بسبب الفشل الذي عرفته في معظم هذه البلدان، ولا يتسع المقام هنا لتقييم إستراتيجية إحلال الواردات بالبلدان النامية، لأن ذلك ليس من صميم بحثنا هذا، لكن ما نود الإشارة إليه هو أنه بالرغم من ميزات إستراتيجية إحلال الواردات، بما تؤدي إليه من تقليل هذه الأخيرة، من خلال إقامة صناعات محلية تنتج سلعا بديلة للسلع المستوردة، وإمكانية تصدير الفائض من تلك السلع إلى الخارج، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تحسن مستمر في وضع ميزان المدفوعات، إلا أن التطبيق العملي لتلك الإستراتيجية في البلدان النامية قد أعطى نتائج عكسية، فبدلا من أن تكون تلك الصناعات عاملا مساعدا على تحسين وضع ميزان المدفوعات، فقد شكلت عامل ضغط عليه ، وبصورة مستمرة، ذلك أن قيام الصناعات وتشغيل الجهاز الإنتاجي بها، إنما يتوقف على زيادة الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة وقطع الغيار وغيرها، وهو ما يتطلب رصد مبالغ مالية ضخمة بالعملة الصعبة لتمويل تلك الواردات من خلال اللجوء المكثف للإقتراض الخارجي، هذا إلى جانب أن منتجات الصناعات المقامة في هذه البلدان لم تقدر على المنافسة في السوق العالمي، بسبب إرتفاع تكاليف إنتاجها، وهو ما يفسر ضعف الطلب الخارجي عليها، وكانت النتيجة النهائية لتلك السياسة، أن عرفت المديونية الخارجية وخدماتها لتلك البلدان دفعا قويا، إلى أن بلغت مستويات خطيرة جعلتها غير قادرة على سدادها.

أما ما يتعلق بنمط التصنيع القائم على الصناعات التصديرية، والذي يعتمد على العمالة الرخيصة، وبتشجيع من الشركات المتعددة الجنسية، فعلى الرغم من النجاح النسبي الذي حققه هذا النمط من التصنيع في الدول الآسيوية بالخصوص (كوريا الجنوبية، سنغفورة، تايوان، هونغ كونغ... إلخ) وذلك في السنوات الماضية، إلا أنه أصبح يواجه تحدياتا كبيرة في السنوات الأخيرة، بسبب الحماية الجمركية الشديدة، التي تفرضها الدول الرأسمالية المتقدمة، ولا يخف أن قيام مثل هذه الصناعات في الدول النامية، قد ساهم في زيادة مديونيتها الخارجية، ذلك أن عملية تمويلها قد تمت من خلال عقد قروض خارجية، مما جعل بعض البلدان النامية التي تبنت هذا النمط من التصنيع تعيش في السنوات الأخيرة أوضاعا مالية صعبة (كوريا الجنوبية، أندونيسيا، ماليزيا... إلخ)، وهو ما أجبرها على الدخول في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وقبولها تطبيق برامج التصحيح الهيكلي المفروضة عليها.

وعموماً، يمكننا القول أن معظم المشاريع الصناعية الضخمة التي تم إقامتها في البلدان النامية، لم تحقق النتائج المستهدفة، وذلك بسبب سوء تسييرها، كما أن بعضها لم يعرف دراسة جيدة للجدوى الإقتصادية لها، الأمر الذي أدى إلى تبذير جزء كبير من القروض التي مولت هذه المشاريع.

المطلب السادس: سوء تسيير المديونية الخارجية.

من بين الأسباب التي أدت لتفاقم مشكلة المديونية الخارجية في البلدان النامية، هو سوء إستخدامها لجانب كبير من القروض الخارجية، حيث تم توجيهها إلى مجالات غير منتجة، بدلا من توجيهها إلى أنشطة إستثمارية قادرة على رفع الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني، وزيادة قدرته على التصدير وزيادة إيراداته من العملات الصعبة، ومن ثم زيادة قدرة البلد على تسديد خدمات ديونه الخارجية¹.

وتشير بعض الدراسات إلى أن البلدان المدينة، قد وجهت مبالغاً هامة من القروض التي حصلت عليها للإنفاق العسكري، فعلى سبيل المثال قدرت المبالغ التي خصصتها دول إفريقيا وجنوب الصحراء من القروض الخارجية للنفقات العسكرية بأكثر من (04) مرات ما تم توجيهه للصحة في هذه الدول.

كما يتجلى سوء تسيير المديونية الخارجية في عدد كبير من البلدان النامية، في أنها لجأت إلى إستخدام معظم القروض قصيرة الأجل التي حصلت عليها - والتي تتميز بإرتفاع تكاليفها، مثل قروض الصادرات أو تسهيلات الموردين- في تمويل مشروعات إستثمارية تعطي مردوداً على المدى الطويل، وهو ما عرّض قدرة تلك البلدان على سداد ديونها الخارجية إلى التدهور بإستمرار.

كما أن هناك جانباً كبيراً من المشروعات الإستثمارية التي تم إقامتها في عدد من البلدان النامية المدينة، والتي تم تمويلها بقروض خارجية، لم يتم تقييمها وفقاً للقواعد العملية المتعلقة بدراسة الجدوى الإقتصادية لتحديد مقدار العائد والتكلفة قبل تنفيذها، وكان من شأن ذلك أن تم تنفيذ عدد من المشروعات الإستثمارية التي كانت التكلفة بها تفوق مقدار العائد منها، في حين أن المنطق الإقتصادي يقتضي تنفيذ مشروعات تعطي مردوداً يكفي لتغطية خدمات القروض التي مولت بها².

وفي ظل غياب هذه القواعد الأساسية في تسيير المديونية الخارجية، عرفت هذه الأخيرة تزايداً قوياً، مما جعلها تدخل مرحلة إنفجار الأزمة، ولعل الظروف المشجعة التي أحاطت بعمليات الإقراض الخارجي في فترة السبعينيات بالخصوص، هي التي دفعت بالكثير من البلدان النامية إلى زيادة إقتراضها الخارجي دون ضوابط ولا مراعاة لتلك القواعد الأساسية في تسيير المديونية الخارجية، فالبنوك التجارية كان كل ما يهمها، إقراض المبالغ المالية الضخمة التي تراكمت لديها جراء عملية

¹ Pascal Arnoud , *la dette du tiers monde*, édition le découverte, paris, 1988, p.35

² Ibid, p.35.

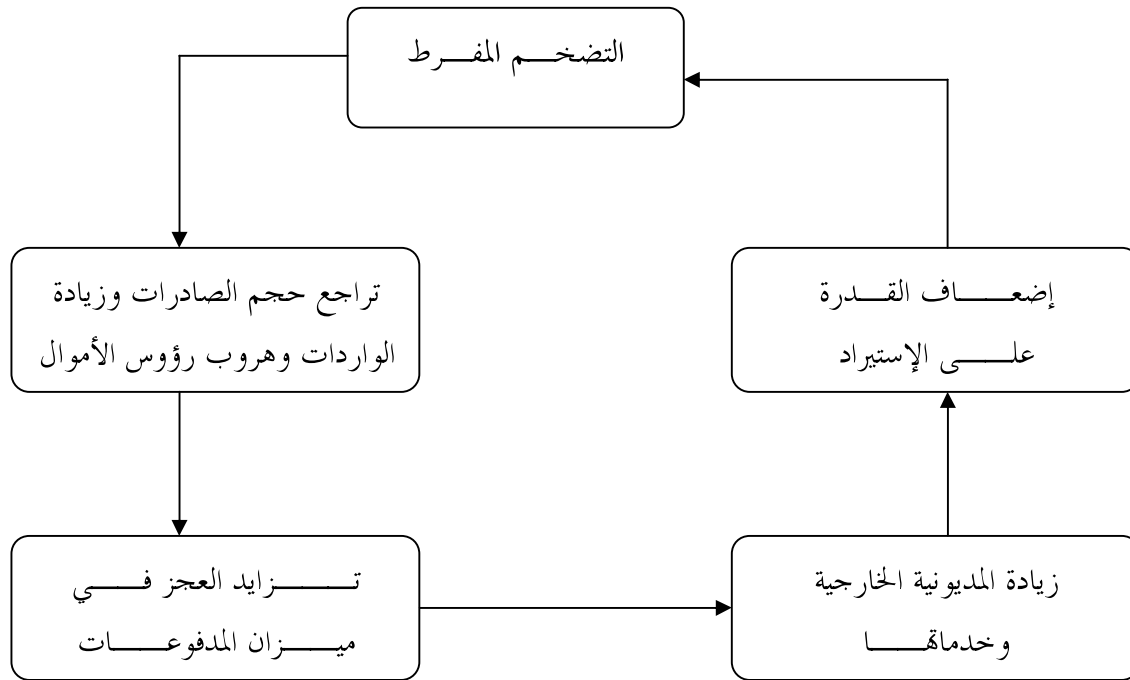
تدوير الفوائض المالية النفطية، وبأسعار فائدة مناسبة، تحقق لها أرباحا خيالية، خاصة في ظل الركود الإقتصادي الذي أصاب إقتصاديات البلدان الرأسمالية الصناعية في تلك الفترة، والذي نجم عنه بقاء أحجام كبيرة من رؤوس الأموال راكدة ، لم تجد سبيلها للإستثمار هناك.

المطلب السابع: التضخم الحاد.

يعتبر التضخم الحاد الذي تعيشه إقتصاديات كثير من البلدان النامية، أحد العوامل البارزة في زيادة مديونيتها الخارجية، ذلك أنه يعني إرتفاعا كبيرا في المستوى العام للأسعار المحلية، ومن ثم فإن هذه الأخيرة تصبح غير قادرة على منافسة السلع الأجنبية في السوق العالمي، مما يؤدي إلى إنخفاض الصادرات وزيادة الواردات، وهو ما يعني في النهاية حدوث عجز في الميزان التجاري.

كما أنه وفي ظل التضخم الحاد، وبسبب زيادة الطلب المحلي على الواردات، فإن سعر صرف العملة الوطنية سوف ينخفض، فيزداد هروب رؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج، وعزوف رؤوس الأموال الأجنبية عن الإستثمار في الداخل، مما يؤدي في النهاية إلى حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات، يتم تمويله من خلال زيادة الإقتراض الخارجي، وهو ما يعني زيادة المديونية الخارجية التي تؤدي بدورها إلى زيادة التضخم، أي أنه توجد علاقة جدلية بين التضخم وزيادة المديونية الخارجية، فكلاهما يعمل على زيادة الآخر، الأمر الذي يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2) : العلاقات الجدلية الوثيقة بين التضخم والمديونية الخارجية.



المصدر: الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص.162.

فهذا الشكل يوضح أن ارتفاع معدلات التضخم بالبلدان النامية المدينة، والذي يرجع سببه إلى وجود إختلالات هيكلية، من شأنه أن يؤدي إلى تقليص الصادرات وزيادة الواردات، وهروب رؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج، وذلك بفعل تدهور سعر صرف العملة الوطنية، وإنخفاض قوتها الشرائية، وهو ما يؤدي إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات، مما يضطر هذه البلدان إلى زيادة إقتراضها من الخارج لتغطية ذلك العجز، وهو ما يعني زيادة مديونيتها الخارجية وخدماتها، وبالتالي زيادة مقدار ما تمتصه تلك الخدمات من حصيلة الصادرات، مما يؤثر سلبا على القدرة الإستيرادية للبلد، فيقل عرض السلع المستوردة في السوق المحلية، سواء كانت سلعاً إستهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية، وهو ما يؤدي في النهاية لإرتفاع أسعارها، الأمر الذي يزيد من تكاليف الإنتاج، ومن ثم زيادة حدة التضخم المحلي، وهكذا...

المطلب الثامن: فشل السياسات المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية.

يعتبر فشل السياسات المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية، من بين العوامل الداخلية المسؤولة عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية في عدد من البلدان النامية المدينة، إذ أن معظم السياسات التي إتبعتها بعض هذه البلدان، فيما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية، لم تؤدي إلى تقليص العجز الحاصل في موازين مدفوعاتها، بل شكلت إحدى العوامل الهامة في تزايد ذلك العجز.

فسياسة تحرير التجارة الخارجية، ورفع القيود المفروضة على الصرف الأجنبي، قد ساهمت كلها في إستنزاف جانب كبير من العملات الصعبة، وإستخدامه في مجالات لا تحقق النمو الإقتصادي لتلك البلدان، حيث عمل القطاع الخاص في غياب رقابة الدولة، على إستيراد السلع التي تحقق الربح السريع وهي السلع الإستهلاكية الكمالية، التي تعتبر أقل نفعاً للإقتصاد الوطني، وقد كان لذلك أثراً على تقليص المدخرات المحلية، وتزايد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

كما أن معظم البلدان النامية، لم تول أهمية كبيرة لتطوير قطاع الصادرات، ولم تكن لديها سياسات جادة تهدف إلى ترفيتها وتشجيعها، الأمر الذي أدى إلى ضعف حصيلة العملات الأجنبية المتأتية منها، وتراجع نسبة تغطيتها للواردات، في حين عرفت هذه الأخيرة نمواً كبيراً فاق بكثير نمو الصادرات، وهو ما أدى إلى إتساع فجوة التجارة الخارجية، تلك الفجوة القائمة بين الصادرات والواردات، والتي يتم تغطيتها بإستمرار من خلال اللجوء للإقتراض الخارجي.

المطلب التاسع: زيادة الإنفاق العسكري¹.

تشير الإحصائيات إلى أن هناك علاقة مباشرة بين حجم الإنفاق العسكري (الإنفاق على التسلح) وزيادة حجم المديونية الخارجية، إذ أن هناك إتفاقا بل إجماعا بين الخبراء المتخصصين في تجارة السلاح على أن هناك علاقة تصاعدية بين حجم تجارة السلاح وحجم المديونية، إلا أن البيانات الإحصائية تتحاشى تماما الإشارة إلى الديون العسكرية، بالرغم من أنها تحتل أهمية خاصة وبأحجام كبيرة في إجمالي المديونية الخارجية للدول النامية، خاصة تلك الدول التي تتواجد فيها بؤرا ساخنة للصراع المسلح كالشرق الأوسط، آسيا وأمريكا اللاتينية.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: لماذا تنفق الدول النامية كل هذه الأموال على نفقات التسليح؟ يذكر القائمون على الأمور أن الإنفاق على التسليح يتم بهدف "حماية الأمن القومي للدول" ولكن هذه الدعوى حق يراد به باطل، لأن الإنفاق على التسليح يرجع لسببين رئيسيين هما:

- 1- ترويج تجارة السلاح من جانب المصنعين، وذلك عن طريق خلق النزاعات الإقليمية، وخير مثال على ذلك خلق النزاعات في منطقة الخليج العربي، أين نشبت الحرب العراقية الإيرانية وكذا حرب الخليج الثانية عندما إجتاحت القوات العراقية الأراضي الكويتية في أوت 1990، ضف إلى ذلك خلق النزاع دائما بين الهند وباكستان في شبه القارة الهندية.
- 2- إن أنظمة الحكم في الدول النامية لا تقوم على أسس سليمة في الغالب، ولذا تعتمد على القوات المسلحة في تثبيت أركان دعائمها في الحكم، ومن ثم فإن نفقات التسليح تكون دائما في صالح إستمرار توليها مقاليد الأمور في تلك الدول.

مع الملاحظة أننا لا ندعو إلى عدم التسليح، لأنه يعتبر قوة لقمع أطماع الأعداء ، وهذا عملا بقوله تعالى « وأعدوا لهم ما إستطعتم من قوة ومن رباط الخيل » الآية 60 من سورة الأنفال. ولكننا نقول أن التسليح ينبغي أن يكون في الأغراض الضرورية وليس شراء ما لا ينفع.

- وبالنظر لكل ما سبق ذكره، وقعت الدول النامية في دائرة التسليح من خلال وسيلتين:
- تنشيط الصراعات العربية - العربية، والصراعات العربية مع دول الجوار، والتي لا تحتاج إلى جهد لتحريكها ووضع ثمرات الفرقة بين الدول؛
 - وضع السلاح الأمريكي في موقع الأفضلية، وهذا ليس لجودته المطلقة على كل أنواع العتاد الحربية الأخرى، ولكن لإرتفاع معدلات العمولة التي تدفع عن هذه الصفقات.

¹ حسين السيد حسين محمد القاضي، إدارة الدين العام الخارجي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص ص. 91. 93.

وتبعاً لذلك يذكر الإقتصاديون، أن القروض المخصصة للإنفاق العسكري تعتبر عاملاً أساسياً في زيادة حجم ديون الدول النامية، هذا ومن المعلوم أن الكونجرس الأمريكي قد أصدر قراراً بإلغاء الديون العسكرية الأمريكية المستحقة على مصر، نظراً للدور الذي لعبته في حرب الخليج الثانية، وهكذا يتضح أن الإنفاق العسكري وإن كانت لا تشمل الإحصائيات، يعد من الأسباب الهامة لزيادة حجم الديون الخارجية للدول النامية.

المطلب العاشر: ظاهرة هروب وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج¹.

لقد كان لظاهرة هروب وتهريب رؤوس الأموال نحو الخارج، في العديد من البلدان النامية أثراً كبيراً على تزايد مديونيتها الخارجية، وإضعاف قدرتها على سداد أعبائها، ذلك أن هجرة رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى بلدان أخرى، من شأنه أن يؤدي إلى تقليص حجم مدخراتها المحلية، وهو ما يعني في النهاية توسيع الفجوة القائمة بين المدخرات وحجم الإستثمارات المطلوب تنفيذها، بما يضطر معه البلد إلى الإستعانة بالقروض الخارجية لسد تلك الفجوة، تلك القروض التي ربما يعود جزء كبير منها إلى مواطني ذلك البلد، والتي قاموا بإيداعها لدى البنوك الأجنبية الدائنة.

ولعل عدم ملاءمة مناخ الإستثمار في الدول النامية، وغياب السياسات المشجعة له (كإخفاض معدل الفائدة، إرتفاع معدلات الضرائب، ووجود ضمانات غير كافية للإستثمار الخاص... إلخ) تعتبر من الأسباب البارزة لهجرة رؤوس الأموال نحو الخارج.

وعلى الرغم من أنه لا توجد لدينا إحصائيات حديثة عن ظاهرة هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، إلا أن الأرقام التي يتضمنها الجدول أدناه، يمكن أن تعطينا صورة واضحة عن مدى خطورة هذه الظاهرة في عينة مختارة من البلدان النامية المدينة، وذلك خلال الفترة (1977-1990).

¹ تفرق هنا بين مصطلح هروب وتهريب رؤوس الأموال للخارج، فالأول يعني خروج رؤوس الأموال الخاصة من بلد إلى بلد آخر باحثة عن مناخ إستثماري ملائم، وهذا الخروج لا تحضره قوانين الدولة، أما الثاني فيعني خروج رؤوس الأموال من بلد وإستثمارها أو توظيفها في بلدان أخرى، بالرغم من أن قوانين البلد المعني لا تسمح بذلك، وللمزيد من الإطلاع حول هذه النقطة راجع:

- زكي رمزي، "الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين التصور الموضوعي والأفكار الرومانسية"، ورقة قدمت إلى منتدى الفكر العربي، ندوة الأرصدة العربية والمديونية الخارجية، عمان، 1987، ص.196.

- زكي رمزي، "فكر الأزمة"، دراسة في أزمة الإقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987، ص.187.

الجدول رقم (8): حجم رؤوس الأموال الهاربة نحو الخارج خلال الفترة (1977-1990).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	البلدان	الأرجنتين	المكسيك	فنزويلا	البرازيل	الفلبين	كوريا الجنوبية
1977	0.46	3.6	1.2	3.24	0.84	0.56	
1978	1.81	0.87	0.7	1.27	0.43	0.81	
1979	1.68	1.27	2.56	0.75	0.36	0.16	
1980	3.96	5.23	5.41	1.73	0.4	0.36	
1981	6.16	7.57	5.82	0.51	1.53	0.08	
1982	7.49	6.7	4.65	1.83	0.61	1.09	
1983	2.0	9.2	3.11	0.81	0.75	0.09	
1984	3.0	4.25	4.01	3.36	1.03	0.6	
*1986	3.31	5.3	4.27	2.74	0.87	0.7	
*1988	3.92	5.21	3.83	3.84	1.2	0.52	
*1989	4.72	3.87	4.35	3.08	1.77	0.73	
*1990	4.1	4.76	3.76	3.1	1.3	0.68	
المجموع	42.61	58.1	43.41	26.26	8.58	6.38	

source : Hossein Askari, *Innovation financière et dette du tiers monde*, OCDE, paris, 1991, p.39.

(*) مأخوذة من: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، الطبعة العربية، 1995.

ما يمكن ملاحظته من الجدول، أن ظاهرة هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية، قد تنامت بصورة كبيرة، هذا في الوقت الذي بدت فيه حاجات هذه البلدان إلى الإقتراض الخارجي، من أجل مواجهة متطلبات ديونها الخارجية وتمويل التنمية بها، وتعتبر المكسيك من البلدان النامية التي شهدت فيها ظاهرة هروب رؤوس الأموال أحجاما كبيرة، حيث بلغت خلال الفترة (1977-1990) حوالي 58 مليار دولار، تليها فنزويلا بـ 43.4 مليار دولار ثم الأرجنتين بـ 42.6 مليار دولار، وهي مبالغ ضخمة تعكس مدى الخسارة الجسيمة التي لحقت بإقتصاديات هذه البلدان.

أما بخصوص ظاهرة تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج، فقد كان لها هي الأخرى أثرا بارزا على تزايد المديونية الخارجية للبلدان النامية، وإضعاف قدرتها على الوفاء بديونها الخارجية، ونظرا لتفاقم هذه الظاهرة وتزايد خطورتها في عدد كبير من البلدان النامية، بدأت بعض الأوساط المالية الدولية، تهتم بها وتعطي بعض الحقائق عنها، ففي سنة 1995، نشر البنك الدولي أرقاما عن الأموال المهربة للخارج في عدد من البلدان النامية، فكانت حسبما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (9): حجم الأموال المهربة للخارج في عدد من البلدان النامية ونسبتها إلى إجمالي تدفقات رأس المال إلى الداخل خلال الفترة (1979-1994).

البلد	مقدار الأموال المهربة (مليار دولار)	نسبة الأموال المهربة إلى إجمالي تدفقات رأس المال إلى الداخل (%)
فنزويلا	61.4	136.4
الأرجنتين	52.2	66.1
المكسيك	67.3	48.7
أورغواي	2.6	29.2
البرتغال	5.8	21.8
البرازيل	10.5	10.3
تركيا	2.1	7.2
كوريا الجنوبية	2.7	5.8

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1995، ص.12.

من خلال الجدول السابق، يتضح لنا مدى خطورة ظاهرة تهريب الأموال للخارج في هذه البلدان النامية، إذ أنه وفي الوقت الذي تعاني فيه من نقص كبير في الأموال اللازمة للنهوض بإقتصادياتها، ومواجهة أعباء ديونها الخارجية، نجد أن هناك جانبا هاما من أموالها بالعملة الصعبة، يهرب نحو الخارج من قبل أشخاص معينين، لتوظيفها أو استثمارها هناك لحسابهم الخاص.

ولعل الحقائق التي تم الكشف عنها مؤخرا حول الأموال التي هربها الرئيس الزائيري السابق موبوتو، والمقدرة بـ7 مليار دولار، لخير دليل على مدى خطورة هذه الظاهرة، ومدى الإبتزاز الذي تتعرض له شعوب الدول النامية من قبل مسؤوليها، ومدى مساهمة ذلك الإبتزاز في تفاقم مشكلة مديونيتها الخارجية.

وتشير بعض الدراسات، أن الأموال المهربة من البلدان النامية، قد بلغت عام 1989 نسبة 75% من حجم مديونيتها الخارجية، أي بحدود 340 مليار دولار، وفي بلدان أخرى، كساحل العاج والزائير فاقت الأموال المهربة منها حجم مديونيتها الخارجية¹.

¹ علي عبد القادر علي، "حول سياسة التصحيح وهروب رأس المال"، ورقة قدمت في ندوة السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 20-26 أبريل 1989.

وفي دراسة أعدتها الإقتصادية الألمانية سوزان إرب (Susanne Erbe) تبين أن نسبة الأموال المهربة إلى إجمالي المديونية الخارجية لمصر، الأردن وسوريا، تفوق 20%، وذلك خلال الفترة (1976-1992)¹.

وفي دراسة أخرى أعدها الإقتصادي السوداني "علي عبد القادر علي"، تبين أن الأموال التي تم تهريبها من السودان خلال الفترة (1978-1985)، تقدر بـ 29 مليون جنيه سوداني، أي ما يعادل 19 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 60% من الناتج الداخلي الخام للسودان عامي 1985-1986.²

أما بخصوص أسباب ظاهرة التهريب فهي متعددة، لعل أبرزها تفشي ظاهرة الفساد، الأمر الذي سمح لكثير من المسؤولين بالإستيلاء على جانب هام من ثروات بلدانهم عبر قنوات مختلفة، وتهريبها للخارج، وهذا عن طريق:

- الرشاوي التي يتقاضاها المسؤولون بإبرام عقود تتعلق بمختلف الصفقات الدولية، والتي تسمى أحيانا هدايا أو عمولات، وتتم عادة بتحويلها إلى حسابات أصحابها لدى البنوك بالدول المتقدمة؛
- تخفيض قيمة فواتير الصادرات، والمغالاة في قيمة فواتير الواردات؛
- تمويل صفقات دولية وهمية؛
- الإستيلاء على جانب من القروض الخارجية المعقودة.

المطلب الحادي عشر: عدم التعامل مع القروض بإعتبارها مصدرا للمشاكل³.

إن الدول النامية لا تتعامل مع القروض بإعتبارها مصدرا للمشاكل التي تواجهها، مما دفعها للإقتراض، حيث وصلت إلى الحد الذي لا يمكنها معه تسديد ديونها، فعدم تصنيف القروض بأنها مصدرا للمشاكل أو مشكلة بحد ذاتها، هو من أهم الأسباب التي أدت إلى مضاعفة الإقتراض، مما أوقع الدول النامية في مشاكل إقتصادية، سياسية وإجتماعية خطيرة.

¹ Susanne Erbe, **The Fight of capital from developing countries** , review of international trade and development , November–December, 1995, p.2.

² علي عبد القادر علي، مرجع سابق، ص.11.

³ طلال محمد بطاينة، "المديونية الخارجية وأثرها على إقتصاديات الدول النامية"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2000، ص.105. 108.

وفي ظل عدم كفاءة الأجهزة الإدارية لكثير من الدول النامية، تفاقمت ديونها الخارجية، التي إقترنت بالفساد الإداري لأجهزتها، حيث كانت جل القروض تعقد دون مبررات حقيقية، فضلا عن أنها تستخدم لإستيراد سلع إستهلاكية، لا تولد أي إنتاج فيما تزداد خدمة الدين كلما تأخر التسديد، وفي حالة الشروع في بناء مشاريع إنتاجية، تبرز مشاكل من نوع آخر، فقد يحدث أن كلفة خدمة القروض تكون أكبر من عوائد هذه المشاريع، ناهيك عن حالات تكون فيها المشاريع خاسرة ، وبذلك تصبح للإقتراض الخارجي أثارا مدمرة على الإقتصاد القومي مستقبلا.

وتبعاً لكل ما سبق ذكره من مجمل الخصائص الإقتصادية والإجتماعية التي أدت إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، يمكننا أن نضيف أن طبيعة التشكيلات الإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية كأطراف متخلفة تابعة ومتوضعة على النطاق العالمي، وكذا طبيعة المؤسسات والأوساط الحاكمة المسيطرة على هذه البلدان، وسياساتها وتوجهاتها الإقتصادية والإنمائية وعلاقتها بالداخل والخارج وتعاضم إنفاقها الحكومي غير المنتج، يقودنا إلى الإعتراف بأن مسؤولية الأزمة الراهنة للمديونية الخارجية للبلدان النامية، تقع على عاتق الدائنين المستغلين تاريخياً لشعوب وخيرات البلدان النامية أولاً، كما تقع كذلك على عاتق المدينين خاصة الأوساط البيروقراطية الحكومية والطبقات غير المنتجة، وإذ لا يفوتنا في هذا الصدد، الإشارة إلى أهمية التأثير المتبادل للعوامل الخارجية والداخلية المسببة لأزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مع أهمية وموضوعية التأكيد على الحقيقة المرة القائلة بأنه وبالرغم من أهمية العوامل الخارجية، وضرورة التصدي لها، إلا أن العوامل الداخلية قد هيأت المناخ المناسب لفعل العوامل الخارجية، وسهلت بالتالي مهمتها في إلحاق الضرر بالموارد البشرية والمالية للدول النامية، وهو ما سيتم تناوله من خلال المبحث التالي.

المبحث الثاني: تحليل أثر الصدمات الخارجية في الإختلالات الاقتصادية للدول النامية.

نحن وإن كنا لا نهمل أو نقلل من دور الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، في تكريس أزمة المديونية الخارجية لها، إلا أننا وكما يشاركنا في ذلك العديد من الخبراء والاقتصاديين، نرى أن ثمة عوامل هامة وذات درجة عالية في التأثير على هذه الأزمة، وهي عوامل لا تستطيع تلك البلدان أن تؤثر فيها، لأنها خارجة عن نطاقها ومسؤوليتها، ورغم إعتراف الكثيرين بخطورتها في تآزم مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، إلا أن المؤسسات المالية تتجاهلها تماما ولا تأخذها بعين الإعتبار، في شروطها المملة على هذه البلاد، عند عقد إتفاقيات الدعم أو المساندة لها.

ومهما يكن من أمر، فإن وقائع التاريخ المعاصر، وحقول التجارب في العديد من الدول المدينة، تسفر عن حقيقة دامغة مفادها، أن هذه البلاد تلقي كل اللوم على العوامل الخارجية في تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وبهذا تكون قد أهملت دور الداخلية منها في تأزيم الوضع، وليس ببعيد عن هذا، يتفق جل الاقتصاديون على أن العوامل الخارجية التي إشتبكت في رسم معالم الصورة الحرجة للمديونية الخارجية هي كالتالي:¹

المطلب الأول: إرتفاع أسعار الفائدة.

يعد إرتفاع سعر الفائدة من أهم الدوافع التي تقف وراء أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، ويخلق بالتالي صعوبات في خدمة تلك الدول لديونها، ذلك أن خدمة الدين ماهي إلا مدفوعات الفائدة مضافا إليها أقساط الدين، بمعنى أن أسعار الفائدة المرتفعة تعني أموالا أكثر لا بد أن توجه نحو عملية خدمة الدين.

فأسعار الفائدة المدفوعة على القروض تختلف حسب نوعيتها وشروطها، ولا بد من القول أن هناك ميلا نحو إرتفاع أسعار الفائدة في العقدين الماضيين، ويرجع السبب في ذلك أن السياسات الإقتصادية والمالية المتخذة من قبل الدول الرأسمالية الصناعية - خاصة الولايات المتحدة الأمريكية - قد أدت إلى ظهور أزمة إقتصادية في الدول النامية هي أزمة الديون الخارجية.

فتأثير سعر الفائدة على مدفوعات خدمة الديون في الوقت الحاضر، لم يعد كما في الماضي، إذ أن هذا التأثير كان يقارب الصفر بالنسبة لخدمة ديونها خلال السبعينات، ويعزى ذلك إلى الإستقرار النسبي لظروف أسواق الإئتمان الدولية، لذا أصبحت الدول النامية خلال تلك الفترة أكثر إعتمادا على التمويل الخارجي، وبهذا زادت نسبة إجمالي الدين الخارجي الخاضع لأسعار الفائدة عام 1973 إلى أكثر من ثلاث أرباع عام 1985.

¹ طلال محمد بطابنة، مرجع سابق، ص ص. 105. 106.

في حين تميز عقد الثمانينات بإنخفاض إيرادات الدول النفطية ذات المستوى العالي للإدخار، وإزدياد الطلب الخاص على الإستثمار، وتزايد وعي الجهات المقرضة - خاصة البنوك التجارية - بالمخاطر التي تكتنف قروضها، فضلا عن السياسات النقدية التقييدية المتبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية - لمواجهة أزمة الركود التضخمي التي ضربت الإقتصاد الرأسمالي العالمي آنذاك - والتي أسفرت على النتائج المدونة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (10): سعر الفائدة الإسمي والحقيقي الساري على الديون الخارجية لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة (1981-1988).

الوحدة: %

البيان	السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
سعر الفائدة فيما بين مصارف لندن		16.3	16.3	10.1	10.5	10.4	8	6.3	7.7
سعر الفائدة الحقيقي الساري للبلدان المصدرة للنفط		10.3	19.1	28.9	10.5	14.3	8.7	0.9	9.8
سعر الفائدة للبلدان النامية غير المصدرة للنفط		27.1	23.3	11.3	14.8	18	6.6	0.9	9.8
سعر الفائدة للبلدان الخمسة عشر الثقيلة الديون		21.7	18.9	19.8	13.1	18	6.6	0.9	9.8
سعر الفائدة للبلدان النامية المنخفضة الدخل		19.8	30.8	6.8	6.8	23.3	12.3	-	-

المصدر: طلال محمد بطاينة، مرجع سابق، ص.106.

وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية السبابة إلى تطبيق تلك السياسة منذ بداية 1980، حيث لجأت إلى تمويل العجز الحاصل في ميزانياتها، من خلال لجوئها للإقتراض من السوق المالية الأمريكية بدلا من إصدار نقدي جديد، وهو ما زاد في الطلب على الأموال المعدة للإقراض في السوق المالية الدولية، هذا في الوقت الذي شهد فيه عرضها نقصا كبيرا بسبب تراجع المدخرات المالية، وهكذا تحولت المنافسة في السوق المالية الدولية من بين المقرضين إلى ما بين المقترضين، وقد إنعكس ذلك على إرتفاع كبير في معدلات الفائدة في السوق المالية الدولية، ومن ثم على معدلات الفائدة التي تقترض بها البلدان النامية.

وقد تحولت بعد ذلك، وجهة الأموال المعدة للإقراض إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث الربحية المرتفعة والمضمونة التي توفرها السندات التي تطرحها تلك الدول للإكتتاب فيها، والتي لقيت إقبالا من طرف المقرضين، وهو ما جعل معدلات الفائدة تسجل إرتفاعات متواصلة، حيث بلغ معدل الفائدة على القروض في الفترة (1981-1986) مستوى لا يقل عن 10%، بعدما كان في حدود 6.5% في المتوسط خلال الفترة (1970-1980)، وهو ما يعني أن سداد تكلفة قرض قدرها 10% سنويا، يتطلب إستثمارا لذلك القرض يعطي عائدا سنويا لا يقل عن 10%، وهذا لا يتحقق في كل البلدان النامية، الأمر الذي أدى إلى إقصاء البلدان النامية العاجزة عن دفع معدلات فائدة مرتفعة، وعزز بالتالي من تمركز الأموال المتاحة للتوظيف في الأسواق المالية الكبرى للشمال، مثل بورصة نيويورك، لندن وباريس، حيث الفوائد جذابة و أكيدة ومضمونة¹.

وكننتيجة للزيادة التي شهدتها معدلات الفائدة، عرفت فوائد الديون الخارجية للبلدان النامية تزايدا عبر الزمن، حيث إنتقلت من 46.9 مليار دولار عام 1980 إلى 75.47 مليار دولار عام 1990، ثم 97.7 مليار دولار عام 2000، أي أنها تضاعفت أكثر من مرتين خلال الفترة (1980-2000)².

وطبقا للدراسة التي قام بها الإقتصادي الأمريكي وليام كلاين، فإن البلدان النامية قد تحملت أعباء إضافية قدرت بمبلغ 41 مليار دولار، وذلك جراء الزيادات التي حصلت في معدلات الفائدة الحقيقية على القروض خلال الفترة (1981-1986)، مقارنة ومتوسط معدلات الفائدة خلال الفترة (1961-1980)³.

وفي دراسة أخرى، تشير إلى أن إرتفاع معدل الفائدة الليبور (libor) من 8 إلى 11% خلال عامي 1988 و1989، قد أدى إلى زيادة مديونية البلدان النامية بمقدار 18 مليار دولار⁴.

وتأسيسا على كل ما سبق، فقد كانت الزيادة القوية التي عرفت معدلات الفائدة الحقيقية بداية الثمانينات، أحد العوامل الخارجية المسؤولة عن إنفجار أزمة المديونية الخارجية لهذه للبلدان، حيث أصبحت أعباء الديون - ومنذ ذلك الوقت - تلتهم مبالغا ضخمة من العملات الصعبة للدول النامية المدينة، وهي بذلك تمثل إنتقاصا من إمكانية التراكم والنمو لهذه البلدان، الأمر الذي سبب لها إرهاقا إقتصادييا قويا، وضعفا في مقدرتها على سداد ديونها الخارجية.

¹ أحمد هني، المديونية، مؤسسة الفنون المطبعية، الجزائر، 1992، ص.31-32.

² World bank, **World debt tables**, external debt of developing countries, 1996-1997,1999-2000.

³ William , R .clein , **international debt systematic and policy reponce** , institute of international economics, D.C , Washington,1989, p.14 .

⁴ F.M.I , **finance et development**, septembre 1989, p.14.

المطلب الثاني: نمط تقسيم العمل الدولي وتدهور معدلات التبادل التجاري.

إن نمط تقسيم العمل الدولي مسؤول إلى حد كبير عن نفاقم أزمة المديونية الخارجية، لأنه قد أوجد أوضاعاً لم تكن في صالح البلدان النامية، حيث حصر وظائف هذه الدول في إنتاج وتصدير المواد الأولية، بينما ترك للدول الصناعية أمر إنتاج وتصدير المواد المصنعة.

ويتضح مما تقدم، أن الدول النامية تحصل على العملة الصعبة لتلبية حاجات الإستهلاك والتنمية، من خلال تصديرها لعدد محدد من السلع التي تتميز بإنخفاض أسعارها وتذبذب الطلب عليها، في حين تستورد مجموعة من السلع الصناعية التي تتميز بارتفاع أسعارها وزيادة الطلب عليها، ومن هنا، نشأ تدهور معدل التبادل التجاري¹.

فإنخفاض معدل التبادل كان ولا يزال يشكل إحدى أهم القنوات التي يتم عبرها إستنزاف جزء هام من موارد البلدان النامية، وهو ما ساهم في إفقارها، وخلق صعوبات كبيرة أمامها للقيام بأي عملية تنموية جادة، تمكنها من تجاوز مرحلة التخلف والتبعية التي تعيشها، وعليه فإن تدهور معدل التبادل، إنما يعكس علاقات التبادل اللامتكافئ بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية.

وقد شهد هذا المعدل في مجموعة من البلدان النامية خلال القرن العشرين تدهوراً كبيراً، ملحفاً خسائراً كبيرة بهذه البلدان، لأن إنخفاضه إنما يعني تدهوراً في القوة الشرائية لصادرات البلدان النامية. وعلى الرغم من أن معظم الدراسات تشير إلى أن البلدان النامية، قد تضررت كثيراً في السبعينات جراء تدهور معدل التبادل التجاري، إلا أنها تشير في نفس الوقت، أن هذا المعدل لم يتوقف عن التدهور خلال عقد الثمانينات وبداية التسعينات، حيث حدث تدهور في أسعار المنتجات الأولية - بما فيها النفط - التي تصدرها البلدان النامية، وعلى الرغم من أن أسعار السلع المصنعة التي تستوردها هذه البلدان، قد شهدت هي الأخرى إنخفاضاً في أسعارها بداية الثمانينات، إلا أن الإنخفاض الذي حدث في أسعار المواد الأولية التي تصدرها البلدان النامية (السكر، الأرز، النحاس، الألمنيوم، المطاط، الكاكاو، الوقود...) قد كان أشد وأقوى، فعلى سبيل المثال، إنخفضت أسعار المنتجات الأولية فيما عدا الوقود خلال الفترة (1980-1982) بنسبة تراوحت ما بين (-7) إلى (-12) %، بينما كانت

¹ معدل التبادل: هو عبارة عن نسبة الرقم القياسي لأسعار الصادرات (P.X) إلى الرقم القياسي لأسعار الواردات (P.M) مضروباً في 100 أي: $100 \cdot (P.X / P.M)$ ، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة وأكثر من 100 ، كلما دل ذلك على تحسن وضع البلد المعني، أما إنخفاض هذه النسبة إلى أقل من 100، فيدل ذلك على تدهور وضع البلد المعني، وأن عملية التبادل تتم في غير صالحه، وللاطلاع أكثر حول هذه النقطة راجع: - Philippe. A. Bennetot, **la dette du tiers monde**, mécanisme et Enjeux , La documentation française, 1991, p.28.

نسبة الإنخفاض في أسعار السلع المصنعة التي تستوردها هذه البلدان تتراوح ما بين (-4.8) و(2.1-)%¹.

وقد إستمر التدهور في معدل التبادل الدولي خلال التسعينات، حيث يلاحظ من الجدول أدناه بأن التغير في هذا المعدل بالنسبة للبلدان النامية خلال الفترة (1992-2001) كان سلبيا بإستثناء السنوات 1994، 1995، 1999 و2000.

الجدول رقم (11): التغير في معدل التبادل التجاري في الدول المتقدمة والدول النامية

الوحدة: %

البيان	السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدول المتقدمة		0.8	0.6	0.1	-	0.2-	0.6-	1.21	0.1-	2.2-	0.2
الدول النامية		2.8-	2.6-	0.1	2.8	-1.8	0.7-	6.7-	4.5	7	2.8

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنتي 1999-2002.

وخلاصة القول، أن تدهور معدل التبادل التجاري للبلدان النامية، قد أدى إلى إستنزاف جزء كبير من فائضها الإقتصادي، الأمر الذي ساهم في إضعاف تراكم رأس المال اللازم للتنمية لديها، وزاد من حاجتها للإقتراض الخارجي بإستمرار، وأضعف بالتالي من قدرتها على سداد خدمات ديونها الخارجية.

المطلب الثالث: الحماية التجارية.

إتسمت الدول الرأسمالية بداية السبعينات، بتباطؤ نموها الإقتصادي، الذي أدى إلى تقليص حجم التجارة الدولية وإنهيار أسعار المواد الخام التي يصدرها العالم النامي، وفي المقابل، إرتفعت أسعار صادرات الدول الصناعية إلى العالم النامي، مما أدى إلى زيادة عجز موازين مدفوعاتها، وحدوث أزمات حادة في السيولة النقدية الخارجية لها.

إضافة لما سبق، فرضت الدول الصناعية سياسة الحماية التجارية على صادرات الدول النامية إليها، بما أدى إلى مواجهة هذه الأخيرة لصعوبات كبيرة في عرض صادراتها في السوق العالمية وبالتالي تدهور حصيلة إيراداتها المالية، وباتت تعاني من عجز شبه مزمن في حساباتها التجارية، ومن أجل تمويل هذا الأخير، ومواجهة متطلبات التنمية فيها، لجأت للمزيد من الإقتراض الخارجي، الذي لقي تشجيعا وإقبالا من هذه الدول للتخفيف من حدة أزمة الإنتاج الذي تعاني منه.

وقد زادت الترتيبات المقيدة للتصدير المعمول بها منذ عام 1986، حيث كان عددها 93 ترتيبا، إرتفعت عام 1987 إلى 135 ترتيبا.

¹ البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1985، ص.85.

ولابد من الإشارة، إلى أن هذه الترتيبات تترك أثارا سلبية على إقتصاديات الدول النامية بصورة خاصة، حيث أن حوالي 64 ترتيبا موجهها نحو هذه الدول، و 51 ترتيبا فقط موجهها نحو الدول المتقدمة، و 10 ترتيبات موجهة نحو الدول الإشتراكية سابقا، وقد ركزت القيود المفروضة على صادرات الدول النامية بشكل خاص، حسبما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (12) : القيود المفروضة على صادرات الدول النامية.

عدد القيود الموجهة نحوها	نوع الصناعة
38	منتجات الصلب
7	الأدوات والآلات
9	السيارات
11	الإلكترونيات

المصدر: طلال محمد بطانية مرجع سابق، ص.108.

فهذه القيود قد فرضت بشكل خاص على صادرات الدول النامية حديثة التصنيع، والتي غالبا ما نجد لديها ديونا خارجية كبيرة، ولذا فقد كان من الصعب عليها سداد ديونها ، وبالتالي زادت المديونية الخارجية وتعمقت أو اصر تبعيتها إلى الخارج.

المطلب الرابع: تدهور أسعار النفط¹.

إستطاعت دول الأوبك (O.P.E.C)* ، ولأول مرة في التاريخ أن تقوم بخطوة جريئة، وأن تتخذ قرارا منفردا برفع الأسعار العالمية للبتترول مرتين خلال سنتي 1973 و 1974، والمرة الثانية خلال سنتي 1979 و 1980، وبمقتضاه، قررت هز كيان الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وتصحيح علاقات التبادل اللامتكافئ التي كانت قائمة بين سعر النفط وأسعار السلع الصناعية.

وقد كان من نتائج رفع أسعار البترول، أن حققت الدول المصدرة له فائضا ضخما في موازين مدفوعاتها، وهذا عن طريق نقل جزء محسوس من الدخل المتحقق في الدول الصناعية المتقدمة إلى مجموعة الدول المنتجة والمصدرة للبتترول، وقد ظهر ذلك جليا في حجم الأرصدة الأجنبية التي تمتلكها هذه الأخيرة.

* دول الأوبك هي منظمة الأقطار المصدرة للبتترول، وتضم مجموعة من الدول النامية المنتجة والمصدرة للبتترول.

¹ حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.112. 118.

ومن ثم، كان لابد من تدوير هذا الفائض، حيث لجأت للعالم الرأسمالي، المتمثل في الدول الصناعية التي تمتلك البنوك الضخمة، وهنا نشأ ما عرف بالبترو دولار (Pétro Dollar)، وبمقتضاه، إستغلت الدول الصناعية هذا الموقف، وقامت بإعادة إقراض الدول النامية من تلك الأموال، الأمر الذي زاد في حجم المديونية الخارجية لهذه الدول.

ولكن وحينما نتحدث عن آثار التغيير في أسعار النفط على المديونية الخارجية للدول النامية، لابد من التفريق بين فترتين هما على التوالي:

أولاً: فترة إرتفاع أسعار البترول عامي 1973/1974 و 1979/1980.

لقد كان للزيادة التي عرفتها أسعار النفط العالمية خلال السبعينات، والتي جاءت عقب الصدمة النفطية الأولى عام 1973، والصدمة النفطية الثانية عام 1979، أثراً لا يستهان به على إقتصاديات البلدان النامية غير النفطية، فإرتفاع سعر برميل النفط الخام من 03 دولار عام 1973 إلى 34 دولار عام 1980، قد ضاعف من قيمة فاتورة البلدان النامية المستوردة للنفط، حيث إزدادت من 7.3 مليار دولار عام 1973 إلى 31 مليار دولار عام 1975، ثم إلى 112 مليار دولار عام 1980، وهو ما يعني أن قيمة فاتورة البلدان النامية، قد تضاعفت خلال الفترة (1979-1980) بأكثر من 14 مرة¹.

كما شهدت نسبة قيمة الواردات النفطية للبلدان النامية إلى إجمالي قيمة وارداتها تزايداً كبيراً، إذ إنتقلت من 5.9% عام 1973 إلى 20% عام 1980²، وهو ما يعني أن خمس قيمة فاتورة وارداتها أصبحت تلتهمها تكاليف إستيراد مادة النفط.

وقد كان لإرتفاع أسعار النفط، أثراً كبيراً على الموازين التجارية والحسابات الجارية للبلدان النامية غير النفطية، حيث عرفت عجوزات كبيرة إضطرتها إلى زيادة إقتراضها الخارجي لتمويلها، وهو ما أدى بالتالي إلى زيادة مديونيتها الخارجية.

وحسب الدراسة التي أعدها الإقتصادي "وليام كلاين"، فقد بلغت التكاليف الإضافية التي تحملتها البلدان النامية غير النفطية خلال الفترة (1973-1982) حوالي 259.5 مليار دولار، وذلك جراء الزيادات التي عرفتها الأسعار العالمية للنفط خلال ذات الفترة³.

¹ الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص.170.

² William. R. Klein, op.cit, p.14.

³ Ibid, p.21.

وعلى الرغم من أهمية المعونات والقروض الميسرة التي قدمتها دول منظمة الأوبك للبلدان النامية غير النفطية، والتي كانت تمثل 1.7% من مجموع النواتج الوطنية لدول المنظمة، وهي تفوق تلك النسبة التي خصصتها الدول الرأسمالية الصناعية لنفس الغرض، إلا أنها كانت محدودة مقارنة بالتكاليف الإضافية التي تحملتها تلك الدول، إذ تجاوزت 84 مليار دولار لغاية سنة 1984¹.

وبجدر بنا في هذا المقام أن نشير إلى حقيقة هامة، مفادها أن الزيادات التي عرفت أسعار النفط العالمية خلال السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، وإن كانت قد أسهمت في زيادة المديونية الخارجية للبلدان النامية غير النفطية، إلا أن ذلك لا يعني أنها أدت لخفض المديونية الخارجية لجميع البلدان النامية النفطية نتيجة لتحسن أوضاعها المالية، فهناك بعض البلدان النفطية مثل الجزائر، المكسيك، نيجيريا وفنزويلا... إلخ، والتي شهدت مديونيتها الخارجية خلال تلك الحقبة تزايدا كبيرا، بالنظر للجهود الإستثمارية الضخمة التي قامت بها، وقد كانت إحتياجاتها من النفط، وقدرتها على الإنتاج هما العاملان الرئيسيان اللذان شجعا الجهات المقرضة على منحها المزيد من القروض.

أما بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتقدمة، فقد إستطاعت أن تتكيف مع الأوضاع المستجدة، حيث قامت بزيادة أسعار صادراتها من السلع والخدمات، وكانت نسبة الزيادة في معظمها تفوق نسبة الزيادة في سعر برميل النفط، الذي تصدره بلدان منظمة الأوبك، الأمر الذي مكن البعض منها من إستعادة التوازن في موازين مدفوعاتها، وحقق البعض الآخر منها فوائضا في موازينه، في حين تحملت البلدان النامية غير النفطية أعباء إضافية، رغم نجاح بعضها في رفع أسعار بعض المواد التي تصدرها، وهو ما زاد في مقدار العجز في موازين حساباتها الجارية، وقد إستطاعت بفعل شروط الإقتراض الدولي التي كانت ملائمة خلال فترة السبعينيات، أن تواجه ذلك العجز بسهولة من خلال لجوئها للإقتراض الخارجي، وهو ما أدى في النهاية إلى تفاقم مديونيتها الخارجية.

ثانيا: فترة إنخفاض أسعار البترول في جانفي 1986.

بعد عام 1982، بدأت أسعار النفط في الإنخفاض تدريجيا، وذلك بعد أن قامت الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية المستوردة للبترول، بسياسات متعددة (ترشيد إستهلاك الوقود وتخفيض الطلب عليه، العمل على إستخدام مصادر بديلة للطاقة، بحيث تكون أرخص نسبيا من النفط كالفحم والغاز والطاقة النووية والشمسية)، وقد إستغلت الدول المستوردة للنفط الخلافات بين دول الأوبك، وراحت تشتري النفط بكميات كبيرة بغرض تكوين مخزونات لديها، وللمحافظة على النفط الموجود في أراضيها، الأمر الذي أدى إلى هزة شديدة ومفاجئة في سوق النفط، حيث تراجع سعر البرميل في مارس 1986 بما يزيد قليلا عن 25 دولار.

¹ صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، المجلد 23، العدد 1، مارس 1986، ص.19.

ولا شك في أن انخفاض سعر برميل النفط الخام بهذه الدرجة، وما ترتب عن ذلك من تراجع كبير في حصيللة صادرات الدول النامية النفطية من العملات الأجنبية، قد أثر سلبا في قدرتها على سداد ديونها الخارجية، على إعتبار أن الصادرات النفطية تمثل المصدر الرئيسي للحصول على العملات الأجنبية في كثير من البلدان النامية النفطية، ففي بلد مثل الجزائر، تساهم الإيرادات النفطية من العملات الأجنبية بنسبة لا تقل عن 80% من إجمالي إيرادات الصادرات، وفي المكسيك تصل هذه النسبة إلى 75%.

وتشير التقديرات إلى أن 24 دولة نامية مصدرة للنفط، قد تحملت خسارة قدرها 70 مليار دولار عام 1986، بسبب انخفاض سعر برميل النفط الخام في السوق العالمي، وكانت المكسيك قد تحملت وحدها خسارة قدرت بـ 6 مليار دولار.

وبفعل التدهور الحاد لأسعار النفط، تقلصت القروض الميسرة والمساعدات العامة للتنمية التي تقدمها البلدان المصدرة للنفط للبلدان النامية الأخرى، وإنطلاقا من ذلك، وفي عام 1985، إنخفضت المساعدات العامة المقدمة من طرف دول الأوبك للدول النامية الأخرى بمقدار 1.5 مليار دولار مقارنة بعام 1984¹، وقد إستمر هذا الإنخفاض بشكل ملحوظ في السنوات التالية، بالرغم من التحسن الطفيف الذي عرفته أسعار النفط نهاية الثمانينات وبداية النصف الأول من التسعينات.

ويجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى أن هناك بعض البلدان المدينة غير النفطية، قد كان الإنخفاض في أسعار البترول في صالحها، بما أدى إلى قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية، عن طريق تخفيض العجز في موازينها التجارية، وذلك نتيجة للوفرة الكبيرة التي حدثت في تكلفة إستيراد الوقود والمنتجات النفطية، أما فيما يخص الدول الرأسمالية، فقد عملت على رفع أسعار البترول مرة أخرى، لأن ذلك في صالحها.

ومهما يكن من أمر، فإنه يمكننا القول أن التغييرات التي عرفتها الأسعار العالمية للنفط، خلال فترة السبعينات والثمانينات بالخصوص سواء بالزيادة أو بالإنخفاض، قد كان لها تأثيرا كبيرا على المسار الذي إتخذته المديونية الخارجية للبلدان النامية، وبلوغها المستوى الذي هي عليه الآن.

¹ Yves Gauthier, "la crise mondiale de 1973 au nous jours", édition la complèxe, Paris, 1989, p.164.

المطلب الخامس: تدهور سعر صرف الدولار¹.

من المعلوم تاريخيا أن العمل في الأسواق الدولية كان يجري على أساس قاعدة عيار الذهب*، ولكن وفي عام 1944، تم التوقيع على إتفاقية "بريتون وودز"، التي تقضي بأن يصبح الدولار الأمريكي بجانب الذهب يشكلان عملة الإحتياط الدولية، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع طبع دولارات جديدة إلا إذا كان لها غطاء من الذهب، بل أكثر من ذلك، كان حامل كل دولار يستطيع المطالبة بقيمته ذهبيا وقتما يشاء.

وإثر إنتعاش الأسواق الأوربية، لجأ الكثير من حاملي الدولار الأمريكي إلى المطالبة بقيمته ذهبيا، عندها لاحظت الولايات المتحدة الأمريكية، خروج كميات كبيرة من الذهب إلى الخارج، فقررت الخروج على القاعدة السابقة، وقد كان ذلك فعليا في 15 أوت 1971، أين أصدرت قرارا منفردا، يقضي بإلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، ومنذ ذلك التاريخ، أصبح الدولار عملة الإحتياط الدولية وحل محل الذهب، وبالنظر للقبول العام الذي تلقاه على الساحة الدولية، فقد توغل في إقتصاديات الدول النامية، وأصبح يمثل أكثر من 50% من السيولة النقدية في هذه الدول، مما أدى إغراق الأسواق العالمية خاصة الأوربية بالدولار الأمريكي، ولذا نتج ما أصطلح على تسميته بالأورو دولار**.

وبالنظر للطلب المستمر على الدولار، إرتفع سعره مقابل العملات الأخرى، وخاصة التي لا تقدر على المنافسة دوليا، وهو ما يمثل إتجاها سلبيا بالنسبة للدول المدينة، التي ينبغي أن تسدد خدمات ديونها عن طريق الدولار، مع ملاحظة أن معظم الدين الخارجي للبلاد النامية المدينة، كان قد نص في العقود المبرمة له، أن تكون وسيلة السداد هي الدولار الأمريكي، وليس بعملات محلية.

وقد أدت الزيادة المستمرة في سعر الدولار، إلى تضخم أعباء المديونية الخارجية للدول المدينة، وزادت بالتالي من تكلفة الديون الجديدة، التي تعقد بين الدول الدائنة والمدينة بالدولار، إذ أن حوالي 90% من القروض المصرفية مقيمة بالدولار الأمريكي، الأمر الذي يؤكد، أن هناك إرتباطا عضويا بين حجم فاتورة خدمة الدين وسعر الدولار الأمريكي.

* تعني قاعدة الذهب أن معدن الذهب هو ما كانت تتم على أساسه معايرة أو تقييم العملات الأخرى، وقد ظل هذا الوضع إلى غاية إتفاقية بريتون وودز.

** الأورو دولار عبارة عن الدولارات الأمريكية التي تلقفتها البنوك الأوربية وأعدت إستثمارها في أوروبا بفائدة طويلة الأجل.

¹ حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص ص. 123. 127.

المطلب السادس: تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في الدول الصناعية¹.

تعتبر ظاهرة الركود الإقتصادي التي أصابت الإقتصاد الرأسمالي العالمي في فترة السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، أحد العوامل الخارجية البارزة التي ساهمت بدرجة كبيرة في تفاقم المديونية الخارجية للبلدان النامية، فهذه الأخيرة - وبحكم اندماجها في منظومة الإقتصاد الرأسمالي العالمي وتبعيتها له، وعمق موقعها في التقسيم الدولي للعمل، الذي جعل منها بلدانا مصدرة لمادة أولية واحدة أو لعدد محدود منها- شديدة الحساسية والتأثر بالأزمات، والتغيرات الهيكلية التي تصيب الإقتصاد الرأسمالي العالمي، ومن ثم، فإن النمو الذي يحدث في البلدان النامية التابعة، لا يتحقق فيها بصورة مستقلة، وإنما يكون مرتبطا بالنمو الذي يحدث في الدول الرأسمالية المتقدمة المتبوعة، ولعل المثال الذي أورده الإقتصادي "رؤول بريش" في هذا الخصوص، يوضح الصورة أكثر، حيث إفترض في دراسة له وحدتين إقتصاديتين، الأولى هي "دول المركز" أي البلدان الرأسمالية المتقدمة والثانية هي "دول المحيط" وهي البلدان النامية، وللتبسيط، إفترض أن معدل النمو الديمغرافي متساو في كلا الودنتين، كما إفترض أن الدخل الوطني لدول المركز يزيد بمعدل 3% سنويا، وأن المرونة الداخلية للواردات فيها تساوي 8%، بينما إفترض أن الميل المتوسط للإستيراد في بلدان المحيط هو 1.3% سنويا، وبناء على ذلك، فإن زيادة الدخل الوطني في دول المركز بنسبة 3%، ستؤدي إلى زيادة في وارداتها من بلدان المحيط بنسبة 2.4%، وهو ما يؤدي إلى نمو الدخل الوطني في بلدان المحيط بمعدل يقترب من 1.84% سنويا، وحتى يمكن لبلدان المحيط أن تحقق معدلا للنمو قدره 3% سنويا، يجب أن تزداد واردات دول المركز بنسبة 3.9%، الأمر الذي يتطلب تحقيق معدل للنمو قدره 5% سنويا.

وعليه فإن مستو النمو الإقتصادي المحقق في البلدان الرأسمالية المتقدمة، هو الذي يحدد بصورة غير مباشرة مستوى النمو الحاصل في البلدان النامية، إذ كلما كان هناك إنتعاشا إقتصاديا، ونموا قويا في بلدان المركز، كان هناك طلب أكبر على صادرات البلدان النامية (بلدان المحيط)، وزيادة في حصيلتها من العملات الصعبة، ومن ثم زيادة قدرتها على الإستثمار والتشغيل والنمو، وكذا زيادة قدرتها على مواجهة أعباء ديونها الخارجية والعكس صحيح.

¹ الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص ص. 177. 180.

وإذا كان للنمو الإقتصادي السريع الذي عرفته البلدان الرأسمالية الصناعية في العصر الكينزي، أي خلال الفترة (1945-1970) أثرا على إنتعاش التجارة العالمية، ومن ثم زيادة الطلب العالمي على صادرات البلدان النامية، حيث زادت التجارة العالمية بمعدل 8.5% سنويا، إلا أنه وإبتداء من عام 1973، وبسبب الركود الإقتصادي الذي عرفته البلدان الرأسمالية الصناعية، قد حدث تراجع كبير في نمو التجارة العالمية بحوالي 5%، وذلك خلال الفترة (1973-1980)¹، وقد كان هذا التراجع مقرونا بتراجع في النمو الإقتصادي المتوقع في البلدان الرأسمالية الصناعية، الذي ترتب عنه هبوطا قويا في صادرات البلدان النامية، مما أدى إلى تراجع حصيلة صادراتها من العملات الأجنبية، الأمر الذي زاد في فجوة التجارة الخارجية، وعمق من عجز موازين مدفوعاتها، وأصبحت حصيلة صادراتها من العملات الصعبة تنمو بمعدل أقل من معدل نمو خدمة ديونها الخارجية.

وقد شجعت الظروف الملائمة للإقتراض الدولي خلال فترة السبعينات - والمتمثلة أساسا في زيادة عرض الأموال المعدة للإقراض في السوق المالية الدولية، وإنخفاض معدلات الفائدة الحقيقية- البلدان النامية على زيادة إقتراضها الخارجي لمواجهة حاجات تمويل التنمية بها، وسد العجز المتزايد في موازين مدفوعاتها، كما وجدت البلدان الرأسمالية المتقدمة في إقراضها للبلدان النامية، حلا لأزمة الكساد التي كانت تعيشها آنذاك، لذلك فقد عملت، على إتباع سياسة تهدف إلى محاولة التحكم في الطلب الكلي الفعال على المستوى العالمي، وذلك من خلال حث البنوك التجارية على منح المزيد من القروض للبلدان النامية وبشروط مشجعة².

كما لجأت البلدان الرأسمالية الصناعية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بداية الثمانينات، إلى تبني سياسة إنكماشية قائمة على فلسفة التقديين، هدفها معالجة التضخم، إلا أنه بالرغم من النجاح الذي حققته تلك السياسة في الحد من ظاهرة التضخم وخفضه إلى مستويات مقبولة، إلا أن آثارها كانت غير مشجعة على الإستثمار والتشغيل والنمو في تلك البلدان، وهو ما أدى إلى حدوث تراجع في نمو التجارة الدولية، حيث تقلصت بنسبة 2% عام 1982، وتقلصت معها الحصة النسبية لصادرات البلدان النامية من إجمالي الصادرات العالمية، التي تراجعت من 26.8% عام 1980 إلى 25.5% عام 1982، وهو ما أدى إلى إنخفاض حصيلة صادرات البلدان النامية من العملات الأجنبية، هذا في الوقت الذي شهدت فيه مدفوعات خدمات ديونها الخارجية تزايد كبيرا، وتقلصت فيه فرص الإقتراض الخارجي، خاصة بعد إنفجار أزمة الديون المكسيكية عام 1982، ولجوء غالبية البنوك الأجنبية إلى تطبيق قواعد الإحتراس ومعايير الجدارة الإئتمانية في مجال إقراض البلدان المدينة.

¹ البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1983، ص.21.

² S. George, "enquête sur la dette du tiers monde", édition la découverte, paris, 1988, p.48.50.

وقد ضاعف من مشكلة البلدان النامية، تزايد نزعة الحماية التي تطبقها معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة لحماية سلعها المحلية خاصة السلع الزراعية والمنسوجات، وذلك حتى لا يتضرر منتجي هذه السلع في تلك الدول، فعبء الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول الرأسمالية الصناعية على صادرات الدول النامية، قد زاد من تأزم وضع هذه البلدان، وحسب الإحصائيات، فقد قدرت هذه الرسوم بأكثر من 75 مليار دولار سنوياً¹.

وتشير الدراسات التي قام بها "وليام كلاين"، أن البلدان النامية قد خسرت 21 مليار دولار، خلال الفترة (1980-1982)، وذلك بسبب الركود الإقتصادي الذي أصاب التجارة الدولية²، وفي دراسة أخرى، قدرت تلك الخسائر خلال الفترة (1980-1983) بـ 28 مليار دولار، وهو ما أثر سلبا على قدرة البلدان النامية المدينة على سداد ديونها الخارجية³.

ومهما يكن من تقارب أو تباعد في التقديرات بشأن الخسائر التي لحقت بالبلدان النامية بسبب الركود الإقتصادي، الذي أصاب إقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة في السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، فإنه يمكننا القول، أن هذا العامل كان له الأثر الكبير في تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية، وإضعاف قدرتها على سداد ديونها الخارجية.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير عن التنمية البشرية لعام 1992، ص.6.

² William.R .clein, op.cit , p.25.

³ yves Gauthier, op.cit, p.126.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تقدم ذكره، يمكننا القول، أن الدول النامية قد اعتقدت في وقت معين، أنه يمكنها تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق الإقتراض من الخارج، دون أن ترسم لنفسها إستراتيجية لدفع ديونها ومستلزماتها الخارجية عند حلول ميعاد تسديدها ، وقد طبقت معظم هذه الدول نموذج التصنيع، الذي لم يستهدف إنتاج منتجات تحل محل الواردات من السلع الضرورية والإنتاجية ، وإنما إستهدف خلق صناعات ، تتمثل في السلع الإستهلاكية الترفيهية، التي يستفيد منها أصحاب الدخل المرتفعة، بل أن هذا النوع من النموذج التصنيعي، ينفق تماما والتقسيم الدولي الجديد للعمل، كما يخدم مصالح الشركات الأجنبية وأهدافها، والأشد من ذلك، هو أن هذا النموذج قد ساهم في حدوث عجز في موازين مدفوعات هذه الدول، ومن ثم تزايدت ديونها الخارجية، وقد نتج عن هذا، إضعاف مستوى الإدخار وتأخر النمو في هذه الدول.

إذن، ومع عدم الإستخفاف بأهمية ودور العوامل الخارجية الرئيسي، في تكريس أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، فإن هذا لا يعني إهمال الدور الذي لعبته السياسات الداخلية للدول لهذه الدول، والتي كانت بمثابة البذرة الرئيسية في نشأة أزمة المديونية الخارجية لديها، بل إن البعض يتمادى - ضمن نفس الإطار - بالقول أن الإقتراض الخارجي لتمويل مسيرة التنمية في الدول النامية، نابع من خصوصياتها وجزء لا يتجزء من ذهنية مجتمعاتها وحكوماتها، التي أثبت السياق التاريخي تبعيتها للخارج وإحتياجها له، بالرغم من كل الظروف والمستجدات، سواء أكان ذلك على الساحة الوطنية أو الدولية.

الفصل الثالث:

آثار المديونية الخارجية على إقتصاديات

الدول النامية.

مقدمة الفصل:

تعتبر ظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية، واحدة من أبرز الظواهر التي إنتشرت في العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقد أخذت هذه الصورة أبعادا غاية في التعقيد، بعد أن تحولت خلال عقدي الستينات والسبعينات إلى ظاهرة عالمية، سرعان ما تجسدت فيها منذ عقد الثمانينات كل ملامح الأزمة الدولية، خاصة وأنها تحولت - من وجهة نظر الدائنين - من وسيلة لتحقيق أهداف إقتصادية إلى أسلوب جديد نجحت الدول الرأسمالية المتقدمة في تكييفه ليتماشى ونمط تقسيم العمل الدولي السائد، الذي يستهدف السيطرة والإستغلال الرأسمالي لموارد الدول النامية، ومما زاد في خطورتها تزايد عدد الدول النامية المدينة، حيث وصل إلى حدود 130 دولة من ضمنها معظم الدول العربية غير البترولية.

ويمكن القول، أن التزايد الكبير الذي واكب حجم المديونية الخارجية للدول النامية خلال عقدي السبعينات والثمانينات، قد واكبه بالضرورة نموا شديدا السرعة في حجم الأعباء التي تتحملها هذه البلدان لخدمة ديونها الخارجية، ممثلة في مبالغ الأقساط والفوائد السنوية، وبالنظر لحجم المشاكل والضغوط التي تمخضت عن نمو هذه الأعباء، وأثرت تأثيرا كبيرا على الواقع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي في البلدان المدينة، ونظرا للقلق الذي بدأ يساور البلدان والجهات الدائنة، حول قدرة الدول المدينة على السداد، إرتأينا أن نتناول فيما يلي أهم التأثيرات الإنحرافية الناتجة عن اللجوء للإستدانة الخارجية، وهذا بشقيها الداخلي والخارجي، وذلك بغرض التعرف على الحصاد الذي تجنيه البلدان النامية عند لجوئها إلى مصادر التمويل الخارجي، مركزين في ذلك على مبحثين هما على التوالي:

المبحث الأول: الديون الخارجية وتعثر عملية التنمية الإقتصادية في الدول النامية.

المبحث الثاني: التأثيرات الخارجية الناتجة عن اللجوء للإستدانة الخارجية.

المبحث الأول: الديون الخارجية وتعرثر عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

تتفاوت الآثار التي يحدثها الإقتراض الخارجي من دولة إلى أخرى، نظرا لإختلاف آجال إستحقاقه، وكذا إختلاف الهياكل الإقتصادية في هذه الدول، أي درجة تخلفها أو تقدمها، ومدى نمو قطاع التصدير وطبيعة النظام الإقتصادي والإجتماعي القائم.

ويتوقف وضوح هذه الآثار على الطريقة التي يستخدم بها البلد المدين لتلك القروض الممنوحة، وبالتالي كان لزاما علينا في هذا الصدد، أن ندرس طبيعة آثار الديون الخارجية على مسار التنمية الإقتصادية في الدول النامية، عند رسم وتخطيط سياسة الإقتراض الخارجي، وكل ذلك من أجل فهم أعمق ودقيق للمشكلة، لأنه وإن استطاع المدين أن يكيّف هذا الإقتراض لصالحه وفي أوجهه الصحيحة، فلن ينجر عن الإقتراض الخارجي مشاكلًا، كالتي سنلمسها وبسهولة لو تم توظيف الأموال المقترضة في مشروعات غير منتجة، وبالتالي لا عائد منها تستطيع من خلاله الدولة المدينة مواجهة الأقساط السنوية المستحقة عن ديونها الخارجية.

ويمكن إجمال الآثار المترتبة عن الإقتراض الخارجي والتي تعيق عملية التنمية الإقتصادية للدولة المدينة فيما يلي:

المطلب الأول: إضعاف القدرة على الإستيراد.

إن معظم الدراسات والبحوث المتداولة والمتعلقة بآثار الديون الخارجية على البلدان النامية، تتجاهل الآثار التي نجمت عن تلك الديون على طاقة الدولة المدينة على الإستيراد، وأثر ذلك على خططها الإنمائية، فكما هو معروف، أن خطة التنمية تحتاج إلى إستيراد الكثير من الآلات والمعدات والسلع الوسيطة الضرورية، وأن عدم توفر هذه المتطلبات، سيؤدي إلى عرقلة تحقيق الأهداف المنشودة للوصول للتنمية الإقتصادية.

ويمكن تحديد الطاقة الإستيرادية للإقتصاد القومي، بعدد من المتغيرات منها حجم الموارد المتاحة من النقد الأجنبي ومستوى أسعار الواردات.

"كما لا يخف أيضا، أن ثمة علاقة بين مستوى الواردات ومستوى النشاط الإقتصادي، فمن ناحية، ثمة علاقة بين الإستهلاك المحلي ومستوى الواردات، نظرا لإعتماد الإستهلاك على إستيراد أنواع معينة من السلع، التي لا ينتجها الإقتصاد القومي أصلا، أو ينتجها بكميات تقل عن حاجة الإستهلاك الداخلي (كالسلع الغذائية والأدوية...)"، ومن ناحية أخرى، توجد علاقة وثيقة بين مستوى الإنتاج الجاري ومستوى الواردات من السلع الوسيطة ومواد الطاقة وقطع الغيار، ومن ناحية ثالثة، ثمة رابطة قوية بين تنفيذ برامج الإستثمار التي يضعها الإقتصاد القومي، وبين إستيراد كثير من الآلات والمعدات الإنتاجية الأخرى، ومن هنا، فإن طاقة الإقتصاد القومي على الإستيراد، هي متغير

إستراتيجي يحكم إلى حد بعيد مستويات الإستهلاك والإنتاج والإستثمار، نظرا لإرتباط هذه المستويات بحدود معينة بالإستيراد، ومن ثم، فإنه لو تعرضت هذه الطاقة للضعف، فإنها تجر معها نتائج سيئة للإقتصاد القومي، خاصة إذا كان الميل للإستيراد كبيرا، وكان هيكل الواردات يضم طوائفا هامة من السلع التي يصعب الإستغناء عنها¹.

ومن المعلوم أن القدرة الذاتية للإستيراد، تزداد بزيادة حصيللة الصادرات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول ونقص مبالغ خدمة الدين الخارجية، ونقص عوائد الإستثمارات الأجنبية وإنخفاض أسعار الواردات، ومنه فإن القدرة الذاتية للإستيراد تعتمد على مجموعة من المتغيرات والعوامل، والتي يمكن وضعها في العلاقة التالية:²

$$Cm = [(X + F) - (D + P)] / B \dots\dots\dots(1).$$

حيث أن:

Cm : الطاقة الكلية للإستيراد.

X : حصيللة الصادرات من السلع والخدمات.

F : مقدار إنياب رؤوس الأموال الأجنبية على إختلاف أنواعها (قروض، مساعدات، هبات وإستثمارات أجنبية خاصة).

D : مدفوعات خدمة الديون (أقساط + فوائد).

P : تحويلات أرباح ودخول الإستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة إلى الخارج.

B : سعر الوحدة من الواردات.

وتشير هذه المعادلة إلى معنى بسيط للغاية، هو أن طاقة البلد المدين علي الإستيراد، إنما تتحدد بحجم العملات الأجنبية المتاحة (كما هو واضح من البسط) ، وكذا بمستوى أسعار الواردات (كما هو واضح من المقام) ، ومن الواضح أنه بمقدار ما يتعاطم البسط بالنسبة للمقام ، تتعاطم هذه الطاقة ، كما تشير إلى أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي تمثل إنتقاصا من طاقة البلد على الإستيراد.

ويمكن النظر إلى الطاقة الإستيرادية الكلية للبلاد (Cm)، على أنها تتكون من نوعين من الطاقة، النوع الأول يسمى بالطاقة الإستيرادية الذاتية (Ms)، والنوع الثاني يسمى بالطاقة الإستيرادية المقترضة (Mf)، أي أن:

$$Cm = Ms + Mf \dots\dots\dots(2)$$

¹ زكي رمزي، الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985، ص.130.

² زكي رمزي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1989، ص.144. 147.

فالطاقة الإستيرادية الذاتية (Ms)، تمثل نسبة ما تموله حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية بعد دفع خدمات الدين الخارجي من إجمالي الواردات، ويمكن قياسها كالتالي :

$$Ms = [X - D] / M \dots\dots\dots(3)$$

أما الطاقة الاستيرادية المقترضة، فتمثل ما تموله القروض الأجنبية، المعونات، الهبات والإستثمارات الأجنبية الخاصة من إجمالي الواردات، ويمكن قياسها بطريقة المتبقي كالتالي:

$$Mf = Cm - Ms \dots\dots\dots(4)$$

ومهما يكن من أمر، فإن الطاقة الإستيرادية للبلدان المدينة، قد تدهورت بصورة كبيرة، بفعل أزمة المديونية التي تعيشها كثير من هذه البلدان، فأعباء المديونية الخارجية أصبحت تلتهم نسبة كبيرة من حصيلة صادرات البلدان المدينة، الأمر الذي جعل المتبقي من تلك الحصيلة، بعد سداد خدمات المديونية غير كاف في بعض البلدان، حتى لضمان إستيراد السلع الغذائية الضرورية لإطعام شعوبها، والجدول التالي يبين بوضوح حقيقتين رئيسيتين هما:

- أن مدفوعات خدمة الديون الخارجية، قد شكلت أحد العوامل البارزة التي ساهمت في إضعاف الطاقة الإستيرادية الذاتية للبلدان النامية التي يشملها الجدول، فقد إرتفعت نسبة الطاقة الإستيرادية المقترضة في كل من الأردن، تونس ومصر، وذلك خلال الفترة (1980-1989)، لتعود أغلبها إلى الإرتفاع مجددا سنة 1994، ثم الإنخفاض سنة 2000؛
- أنه بالرغم من نمو حجم الديون الخارجية وأعبائها في نيجيريا خلال نفس الفترة، إلا أن البيانات تشير إلى أن الطاقة الإستيرادية الذاتية، قد تحسنت إلى حد ما في هذا البلد، وهذا يرجع في الواقع إلى الظروف الخاصة الإقتصادية والسياسية التي سادت خلال تلك الفترة في هذا البلد.

الجدول رقم (13): تقدير أثر مدفوعات خدمة الديون الخارجية على الطاقة الإستيرادية الذاتية لبعض البلدان النامية المدينة في سنوات مختلفة.

الوحدة: مليار دولار

الطاقة الإستيرادية المقترضة (%) (6)=(5)-100	الطاقة الإستيرادية الذاتية (%) (5)=(4)÷(3)	قيمة الواردات (4)	المتبقي من حصيلة الصادرات (3)=(2)-(1)	مدفوعات خدمة الدين (2)	حصيلة الصادرات (1)	البلد والسنة
32	68	34.13	2.28	0.210	2.49	الأردن
44	56	44.58	2.32	1.04	3.36	1980
24	76	86.40	3.64	0.505	4.15	1988
29	71	99.53	4.40	0.836	5.24	1994
						2000
23	77	3.79	2.94	0.210	3.37	تونس
48	52	3.75	2.04	0.79	2.73	1980
23	77	8.15	6.31	1.42	7.73	1986
35	65	11.23	7.40	1.92	9.32	1994
						2000
62	38	34.13	11.92	15.68	27.61	المكسيك
50	50	44.58	22.35	15.56	37.91	1982
65	35	86.40	30.99	19.05	50.04	1989
54	46	99.53	46.22	22.21	68.43	1994
						2000
89	11	39.77	4.4	19.07	23.47	البرازيل
44	56	32.12	18.25	18.31	36.56	1982
37	63	54.47	34.56	16.11	50.67	1988
37	63	69.22	43.71	20.03	63.74	1994
						2000
46	54	19.73	10.8	2.08	12.88	نيجيريا
24	76	10.76	8.26	5.24	13.50	1982
35	65	11.94	7.88	1.91	9.79	1985
36	64	13.52	8.77	2.78	11.55	1994
						2000
38	62	11.30	7.05	2.06	9.11	مصر
63	37	17.17	6.43	1.73	8.16	1982
18	82	16.12	13.30	2.28	15.58	1988
41	59	26.83	15.91	3.42	19.33	1994
						2000

المصدر: الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص ص 189، 190.

المطلب الثاني: إضعاف معدل الإدخار المحلي.

غالباً ما نجد أن رأس المال الأجنبي، يعد مكملاً لرأس المال المحلي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ومن أجل ذلك، فقد ترتب عن تزايد الإعتماد على القروض والمعونات الأجنبية تدهوراً في معدلات الإدخار المحلي في جل الدول النامية المدينة، حيث أنها رأت في التمويل الخارجي بديلاً عن الإدخار المحلي، وفي المقابل تزايد الإستهلاك المحلي بشكل رهيب، ظناً من هذه الدول بأن الموارد الخارجية، يمكن إرجاعها مستقبلاً ببساطة ودون حدوث أزمات.

"إرتفاع مبالغ خدمة الديون، ذو تأثير سلبي على تكوين معدلات الإدخار، الأمر الذي إنعكس على تواضع معدلات الإستثمار الممولة محلياً في تلك البلدان، لأنه ومن الثابت أن المبالغ التي تدفعها هذه الأخيرة في شكل أقساط وفوائد لدائنيها الأجانب، أصبحت تلتهم نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي، ولا يخف أن هذه النسب المرتفعة لمعدلات خدمة الدين (منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) تمثل في الحقيقة، وبشكل مباشر إنتقاصاً من الموارد المحلية المتاحة، التي كان من الممكن أن توجه لتكوين المدخرات، ومن ثم إلى زيادة معدلات الإستثمار المحلي، ولهذا لم يكن من المصادفة أن يواكب النمو الإنفجاري في أحجام الديون الخارجية وأعبائها، نمواً موازياً في إتساع فجوة الموارد المحلية في البلدان المدينة، الأمر الذي إضطر هذه البلدان إلى اللجوء للإقتراض الخارجي والتمويل التضخمي لتمويل تغطية هذه الفجوة"¹.

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نوضح أن إنخفاض معدلات الإدخار الحكومية بالبلدان النامية، لا يمكن إرجاعها كلية إلى تزايد ديونها الخارجية، فهناك عوامل أخرى، قد ساهمت بدورها في خفض تلك المعدلات، كالتوسع في الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة (الصحة، التعليم، السكن... إلخ)، دعم السلع الأساسية ذات الإستهلاك الواسع والإنفاق على الأغراض الحربية والتسلح.

كما لا ننس - ضمن نفس المجال - التزايد الكبير الذي عرفته الديون الخارجية للبلدان النامية، وما ترتب عنها من تزايد في مدفوعات خدماتها، التي كان لها آثاراً سلبية على الإدخار المحلي بتلك البلدان، حيث أصبحت تلك المدفوعات (الأقساط + الفوائد) تمتص نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام ومن حصيلة الصادرات في كثير من البلدان النامية المدينة، وهو ما أدى إلى إضعاف قدرة إقتصاديات هذه الأخيرة على الإدخار والإستثمار والنمو.

ومن ثم، يمكن القول أن الديون الخارجية الضخمة المتراكمة على البلدان النامية، وما نجم عنها من أعباء ثقيلة، لم تترك الفرصة أمامها للقيام بتخصيص نسبة لا بأس بها من ناتجها الداخلي، من أجل رفع معدل إدخارها المحلي.

¹ زكي رمزي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سابق، ص. 149.

المطلب الثالث: تزايد العجز في ميزان المدفوعات.

تعاين الدول النامية من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها ، نتيجة عوامل كثيرة أهمها، مشكلة المديونية الخارجية، التي تعد العامل الأساسي لهذا العجز ، فقد كان البعض يرى أن هذا الأخير لا يلبث أن يزول، لأن رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدول النامية ، يمكن أن تحسن موازين مدفوعاتها عند دخولها، مادام حجمها يزيد عن حجم تصدير الفوائد والأرباح للخارج "وجاءت تجارب التنمية في العقدين الماضيين لتمزق هذه الأوهام تمزيقا عنيفا، إذ إستمر العجز في موازين مدفوعات هذه الدول، وتزايد على نحو مقلق، على الرغم من إنتهاج غالبية هذه البلدان نمطا للتنمية، يعتمد على رأس المال الأجنبي الموجه نحو التصنيع البديل للواردات"¹.

فمن الصعب معرفة الأسباب الكامنة وراء عجز موازين مدفوعات الدول النامية، التي تتمثل في آلية التقسيم الدولي للعمل السائد في السوق العالمية، وهي آلية يجري في ظلها إنتقال دائم للموارد الإقتصادية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، ولهذا فإن العجز في موازين مدفوعات الدول النامية، يعبر عن الخلل الهيكلي الكامن في الإقتصاد النامي، المعتمد على تصدير الخامات وإستيراد السلع الرأسمالية اللازمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية، والتي غالبا ما تكون أسعارها عالية جدا، مقارنة بأسعار المواد الأولية المصدرة من قبل الدول النامية.

وحتى وإن حدث إرتفاع في أسعار هذه المواد، فإن الواقع المعاش أثبت أن الدول النامية لجأت في النهاية إلى الإستدانة الخارجية، وأن إرتفاع أسعار خاماتها الأولية لم يجد نفعا ، وكمثال عن ذلك فإن "بعض البلدان النفطية كالجزائر، إيران، فنزويلا، أندونيسيا ونيجيريا، ورغم إرتفاع عائداتها النفطية عامي 1973 و1974، قد عادت مجددا ومنذ عام 1975 للإقتراض الخارجي، نظرا للعجز في ميزان مدفوعاتها، وهو ما يثبت أن وضعها كبلدان مدينة لم يتبدل نهائيا ، وهذا رغم تدفق رأس المال المتأتي من العائدات النفطية"².

ونتيجة لتفاقم هذه الديون، لم تجد الدول النامية من حل، سوى الإقتراض أكثر لتسديد الديون السابقة، وهو ما أدى إلى التأثير على ميزان المدفوعات، بما شكل نزيفا مستمرا في إمكانيات الدول النامية وقدراتها المالية، وبالتالي إلى عدم تمكنها من تحقيق معدلات النمو المطلوبة، وزيادة معاناتها، لذلك ومن أجل أن تصل الدول النامية إلى توازن موازين مدفوعاتها، يجب ضمان رؤوس الأموال المستثمرة فيها، وتحقيق نمو سريع في صادراتها ، يفوق نمو إجمالي الناتج المحلي ومعدل نمو

¹ زكي رمزي، الديون والتنمية، مرجع سابق، ص.141.

² جورج قرم، مرجع سابق، ص.141.

الواردات، وعند عدم قدرة رأس المال الأجنبي من تحقيق هذه الشروط، فإن الاقتصاد القومي لهذه الدول، لن يتمكن من التغلب على العجز في موازين مدفوعاته.

المطلب الرابع: إرتفاع معدل التضخم.

من النتائج البالغة التأثير والناجمة عن تزايد الديون الخارجية في الدول النامية، إرتفاع معدلات التضخم في هذه الدول، والذي غالبا ما يعزى إلى قلة مرونة عرض المنتجات في الأجل القصير، وإرتفاع الميل الحدي للإستهلاك، والطبيعة الهيكلية للتخصص الضيق في إنتاج المواد الأولية.

وقد ذكرنا سابقا أن الدول النامية، غالبا ما تلجأ إلى الإقتراض من الخارج، لتمويل مشاريعها، حيث أن تنفيذ مثل هذه الأخيرة، يتطلب تمويلا محليا، والذي لا بد أن يكون من مصادر حقيقية، وإلا فإن الدولة ستلجأ إلى التمويل التضخمي أي زيادة كمية النقود المتداولة، وبالتالي زيادة حدة الضغوط التضخمية وإرتفاع الأسعار.

ولم تكن هناك أية مصادفة بين النمو غير العادي الذي حدث في المديونية الخارجية للبلاد العربية ذات العجز المالي، وبين تزايد قوى التضخم المستورد في هذه البلاد، فمع العجز المتفاقم في ميزان المدفوعات، الناجم عن تزايد أسعار الواردات وتراخي نمو (أو تدهور) الصادرات، واجهت تلك البلدان مشكلة تمويل هذا العجز، ومن هنا، وفي ظل توجهات نظم الحكم السائدة بهذه البلدان، فإن زيادة الإقتراض الخارجي كان هو الخيار المفضل لمواجهة العجز المتفاقم في موازين مدفوعاتها، ولهذا فثمة علاقة وثيقة بين زيادة قوى التضخم المستورد من ناحية، وبين زيادة مديونية هذه البلدان من ناحية أخرى¹.

"كما أن تسديد الأقساط وكذا خدمة الدين تحدث نقصا في المصادر المتاحة، فتعتمد الدولة إلى زيادة صادراتها، مما يؤدي إلى إنخفاض عرض السلع محليا، فتزداد أسعارها ويستمر التضخم فيها"².

¹ زكي رمزي، التضخم المستورد، دار المستقبل، الطبعة الأولى، القاهرة، 1986، ص.237.

² Ighemat Arezki, *la crise de l'endettement des pays en developpement*, 1982-1990, édition ENAP, sans date, p.64.

المطلب الخامس: تزايد المديونية الخارجية مصدر تحويل معاكس للموارد.

عند مقارنة أعباء خدمة الديون الخارجية التي تدفعها الدول النامية للجهات والهيئات الدائنة بجملة الموارد الأجنبية الجديدة التي تقوم هذه الجهات بتقديمها إلى الدول النامية، فإن ما تدفعه هذه الأخيرة لخدمة أعباء ديونها الخارجية سوف يزيد على ما تحصل عليه من قروض جديدة، بمعنى أن هناك حالة إنتقال عكسي للموارد من الدول المدينة إلى الدول الدائنة لها، "فحجم الدين يتضاعف مرة كل أربع سنوات ونصف، حتى لو لم يقترض البلد من جديد ، حيث وإبتداءا من عام 1978، لم تعد القروض تمثل مصدرا للتمويل في العالم النامي، إذ ولأول مرة أخذت الدفعات السنوية لخدمة الدين (الأقساط + الفوائد) تتجاوز الديون نفسها، ووصلت الفجوة إلى ذروتها عام 1982، حين بلغت القروض الممنوحة للدول النامية ما مقداره 50 مليار دولار، في حين كان عليها أن تدفع 105 مليار دولار كخدمات ديون"¹، ويضاف إلى هذا النزيف المعاكس جملة العناصر التالية:²

- هجرة أرباح الشركات المتعددة الجنسيات الناتجة عن إستثماراتها في الدول النامية إلى الوطن الأم؛
- المدفوعات لقاء براءات الإختراعات ورخص إستعمالها؛
- الأعباء الناتجة عن تضخيم الأسعار من قبل الجهات المصدرة عن تصديرها، فيما يتعلق بالسلع التجهيزية أو السلع المنجزة؛
- الخسائر الناجمة عن الممارسات التجارية المقيدة التي تفرضها الشركات متعددة الجنسيات؛
- الخسائر الناجمة عن التحويل المعاكس للتكنولوجيا، وتظهر بصورة هجرة التقنيين والأدمغة نحو البلدان المتقدمة.

"فالإستدانة الخارجية مرتبطة إرتباطا وثيقا بمختلف مصادر النقل المعاكس للموارد من البلاد المستغلة بإتجاه البلاد المصنعة، ذلك أن إعادة الفوائد إلى مواطنها الأصلية والحاجة المستمرة لإعادة تمويل الديون، التي تفتقر غالبية بلدان العالم النامي إلى القدرة الفعلية على تسديدها، يؤديان إلى زيادة تكاليف الإستدانة الخارجية"³.

¹ صالح ياسر حسن، طبيعة علاقات المديونية الخارجية للبلدان العربية مع الإقتصاد الرأسمالي العالمي ومؤسساته المالية الدولية وآثارها الإقتصادية والإجتماعية، المديونية، مرجع سابق، ص.24.

² جورج قرم، مرجع سابق، ص.31.

³ نفس المرجع، ص.30.

وبنهاية عام 1980، أصبحت البلدان النامية مصدرة لرأس المال (أنظر للجدولين رقم 14 و 15)، وهذا طبقاً لبعض التقديرات التي تعبر عن حجم التدفقات المالية من الدول النامية إلى الخارج، والتي دلت على خطورة ظاهرة النقل العكسي لتلك الموارد أو التدفقات على النحو التالي:¹

1. في الفترة (1975-1982) حصلت الدول النامية على قروض جديدة قيمتها تصل إلى 320 مليار دولار، بينما قامت هذه الدول بسداد 340 مليار دولار خدمة لديونها، مما يعني أنها دفعت 20 مليار دولار زيادة على ما حصلت عليه خلال الفترة المذكورة؛

2. في دراسة أجراها صندوق النقد الدولي، تبين أن رصيد إستثمارات العالم النامي بإستثناء دول الأوبك في أوروبا وأمريكا عن الفترة (1974-1985) قد بلغ 512 مليار دولار، فإذا أضفنا إليه إستثمارات دول الأوبك، والتي تقدر بحوالي 382 مليار دولار عن نفس الفترة، يصبح إجمالي ماتم تحويله من الدول النامية الفقيرة إلى الدول الغنية المتقدمة 894 مليار دولار، وهو ما يقارب حجم ديون المجموعة الأولى عام 1985؛

3. دفعت الدول الإفريقية جنوب الصحراء إلى صندوق النقد الدولي 500 مليون دولار، زيادة عن القروض التي حصلت عليها منه عام 1987 و 250 مليون دولار عام 1988.

ويمكن إرجاع السبب في كون التدفقات المالية من الدول النامية إلى الخارج دائماً سالبة إلى العوامل الآتية:

- الإنخفاض في التدفق الإجمالي لرؤوس الأموال، والذي يرجع إلى إنخفاض حجم التدفقات المالية المناسبة إلى الدول النامية؛
- زيادة أعباء خدمة الدين والتي ترجع إلى إرتفاع أسعار الفائدة و(أو) إرتفاع الأقساط المسددة من أصل الدين؛
- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

¹ حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص ص. 159. 160.

الجدول رقم (14): تطور أعباء الدين الخارجي والتحويلات الصافية للقروض لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة (1970-2000).

الوحدة: مليار دولار

التحويل الصافي للقروض (4)-(3)=(5)	إجمالي تدفق القروض (4)	خدمة الدين (3)=(2)+(1)	الأقساط (2)	الفوائد (1)	السنة
4.3	12.3	08.0	5.7	3.2	1970
20.0	39.4	19.5	12.1	7.3	1975
19.61	112.32	92.71	45.81	46.90	1980
06.45	124.02	117.57	49.48	68.09	1982
21.89-	97.28	119.17	49.83	69.34	1984
38.22-	102.93	141.15	76.37	64.78	1986
52.04-	108.29	160.33	88.03	72.30	1988
31.63-	139.55	171.18	84.71	75.47	1990
08.24-	163.11	171.35	99.26	72.09	1992
19.59-	176.29	195.88	114.49	81.09	1994
22.84-	195.78	218.62	124.20	94.42	1996
26.04-	201.08	227.12	130.52	96.60	1998
19.87-	215.86	235.73	138.02	97.71	2000
90.34-	282.59	372.93	276.69	96.24	2002

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1988, 1986, 1990, 1996, 2000, 2004.

ومن أجل أكثر إيضاح، نحاول من خلال الجدول التالي، أن نوضح تطور التحويل الصافي

للقروض الخارجية لبعض البلدان النامية خلال الفترة (1980-2000).

الجدول رقم (15): تطور التحويل الصافي للقروض الخارجية في بعض البلدان النامية المدينة خلال الفترة (1980-2000).

الوحدة: مليار دولار

التحويل الصافي للقروض (3)=(1)-(2)	إجمالي تدفقات القروض الجديدة (2)	خدمات الدين المسددة (1)	البلد والسنة	التحويل الصافي للقروض (3)=(1)-(2)	إجمالي تدفقات القروض الجديدة (2)	خدمات الدين المسددة (1)	البلد والسنة
0.602	1.753	1.151	نيجيريا 1980	0.526	4.708	4.182	الأرجنتين 1980
2.183 -	1.979	4.162	1984	4.376 -	0.821	5.197	1984
0.118	2.328	2.210	1988	2.179 -	2.438	5.023	1988
2.190 -	1.146	3.336	1990	4.574 -	1.587	6.161	1990
1.181-	0.098	1.916	1994	1.423	8.115	6.692	1994
1.918 -	0.123	2.041	1996	0.560 -	6.25	6.81	1996
2.354 -	0.426	2.780	2000	0.240 -	7.14	7.38	2000
1.276 -	1.753	3.029	فنزويلا 1980	0.618	11.581	10.962	المكسيك 1980
3.316 -	1.979	5.295	1984	8.443 -	08.515	16.958	1984
2.634 -	2.328	4.962	1988	8.214 -	07.259	15.473	1988
1.205 -	1.146	2.351	1990	10.333	21.649	11.316	1990
3.703 -	0.09	3.793	1994	0.628 -	18.241	19.049	1994
3.320 -	0.421	3.74	1996	4.320 -	17.020	21.34	1996
3.620 -	0.632	4.25	2000	2.160 -	20.050	22.21	2000
0.117	2.300	2.183	الفلبين 1980	3.335 -	11.418	14.773	البرازيل 1980
1.087-	1.600	2.687	1984	1.955 -	11.623	13.578	1984
2.077-	1.320	3.397	1988	9.911-	6.964	16.875	1988
0.651-	2.941	3.592	1990	3.668 -	4.136	8.134	1990
0.230	4.764	4.534	1994	1.556	17.670	16.114	1994
0.280 -	4.360	4.640	1996	1.120 -	16.10	17.22	1996
0.670-	4.730	5.400	2000	1.360 -	18.67	20.03	2000
1.508	2.743	1.235	مصر 1980	0.117	1.452	2.151	البيرو 1980
0.316 -	1.696	2.012	1984	1.087-	1.678	1.286	1984
0.244	2.592	2.348	1988	0.340	0.688	0.348	1988
2.563 -	0.509	3.072	1990	0.119 -	0.357	0.476	1990
0.958 -	1.321	2.279	1994	0.340	1.397	1.057	1994
1.119 -	1.624	2.743	1996	0.195 -	1.015	1.210	1996
1.385 -	2.036	3.421	2000	0.118 -	1.732	1.850	2000

المصدر: الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص ص 195. 196.

وقد تسبب كل ما سبق في تعميق مظاهر إندماج إقتصاديات الدول النامية في السوق الرأسمالية العالمية، وأصبح بالتالي يشكل خطراً كبيراً على مستقبل التنمية الإقتصادية والإجتماعية في هذه الدول. **المطلب السادس: الأثر على الإستثمار والنمو والبطالة**¹.

لقد كان للتزايد الكبير الذي عرفته خدمة الديون الخارجية للبلدان النامية، وما ترتب عنها من إضعاف القدرة الذاتية للإستيراد، أثراً بالغاً على الإستثمار والنمو والبطالة في تلك البلدان، فقد تبين لنا سابقاً كيف أصبحت خدمات الديون الخارجية في كثير من هذه البلدان تلتهم نسبة عالية من ناتجها الداخلي الخام، ومن حصيلة صادراتها من العملات الأجنبية، وهو ما يمثل إنقاصاً من الموارد المحلية المتاحة للإدخار، الأمر الذي زاد من إتساع فجوة الموارد المحلية بتلك البلدان، وزاد بالتالي من حاجاتها للإقتراض الخارجي.

وأمام تراجع فرص الإقتراض الدولي، خاصة بعد أزمة الديون العالمية عام 1982، وضعف القدرة الذاتية للإستيراد للبلدان النامية المدينة، لم يكن من خيار أمام هذه الأخيرة سوى الضغط على حجم الإستثمار بها لتضييق تلك الفجوة، وتخليها عن تنفيذ البرامج الإستثمارية التي ترتفع فيها نسبة المكون الأجنبي (نسبة الواردات الإستثمارية إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت)، كما أن بعضها قام بالضغط على بنود وارداته الإنمائية، من سلع وسيطية ومستلزمات الإنتاج، اللازمة لتشغيل الجهاز الإنتاجي بها، الأمر الذي أدى إلى تعطيل قسم كبير من الطاقة الإنتاجية لذلك الجهاز في تلك البلدان، بل أن البعض منها لجأ تحت ضغط ندرة النقد الأجنبي المتاح لديه، وتزايد خدمات ديونه الخارجية، إلى غلق الكثير من الوحدات الإنتاجية، خاصة تلك التي تعاني من عجز كبير في مآليتها، وبيعها للقطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدلات الإستثمار والنمو، وإرتفاع معدلات البطالة بهذه البلدان.

ففي البرازيل مثلاً، تحولت نسبة 40% من الطاقة الصناعية بها إلى طاقة عاطلة، وتضاعفت فيها البطالة بثلاث مرات، وذلك خلال الفترة (1980-1983)²، كما تشير بعض الدراسات، إلى أن معدلات الإستثمار في مجموع البلدان الخمس عشر المتقلبة بالديون قد شهدت إنخفاضاً قوياً، حيث إنخفضت من 24% كمتوسط عن الفترة (1971-1981) إلى 18% كمتوسط للفترة (1982-1987)، ثم إلى 11% كمتوسط للفترة (1990-1996)، وقد كان لهذا التراجع القوي في معدلات الإستثمار آثاراً على تزايد معدلات البطالة في تلك البلدان.

¹ الهاشمي بوجدار، مرجع سابق، ص. 190. 193.

² فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص. 304.

وفي عام 1986، بلغ عدد العاطلين عن العمل في مصر أكثر من مليوني عاطل، أي بمعدل بطالة حوالي 115%، وفي تونس بلغ معدل البطالة 13.1% وذلك عام 1984.

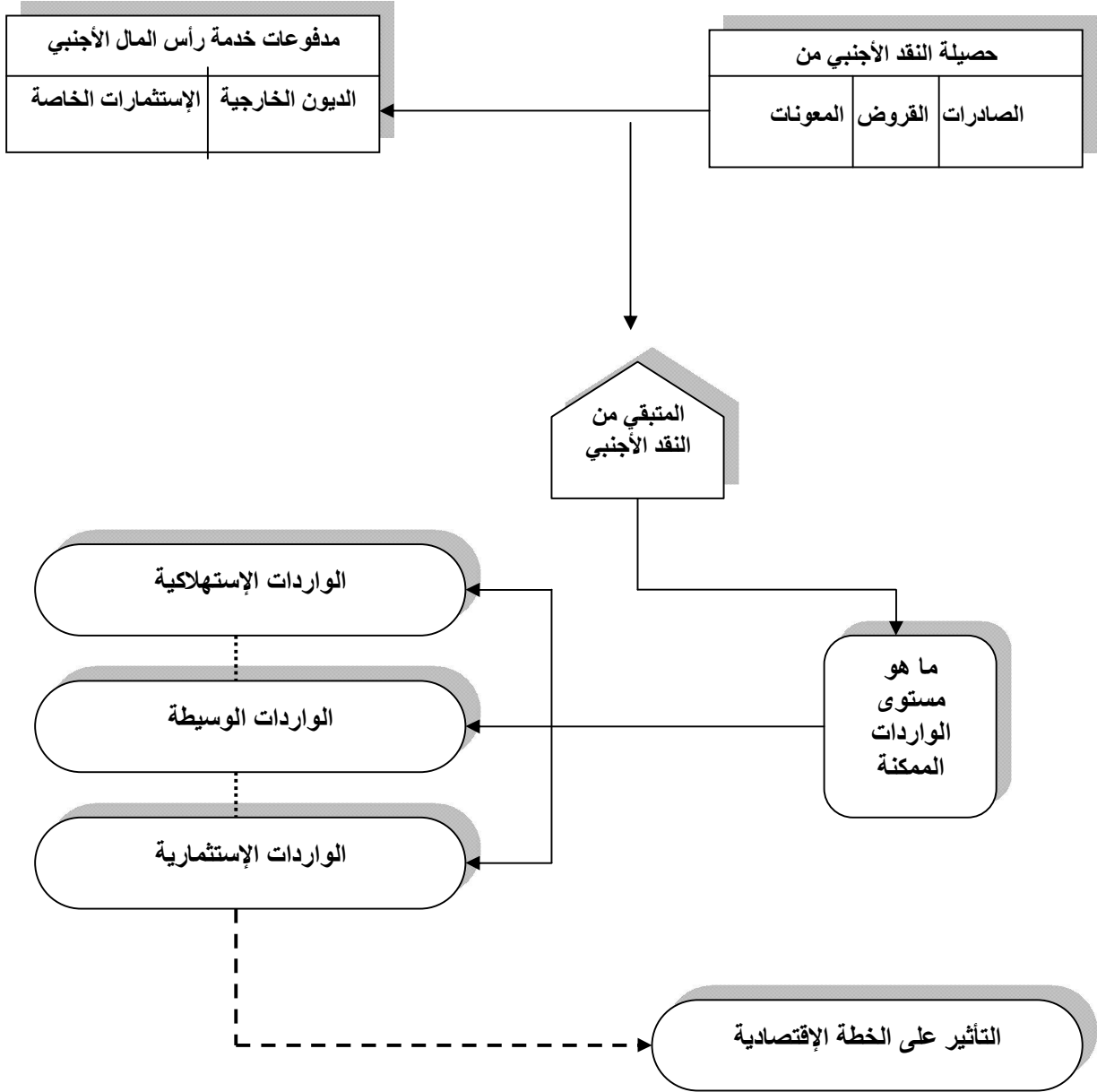
كما لا نستثن من هذا الوضع بقية البلدان الأخرى التي تعاني من مديونية ثقيلة، ونمو ديمغرافيا مرتفعا، هذا ونشير إلى أن البلدان المتقدمة الدائنة لم تسلم بدورها من الآثار السلبية لأزمة المديونية، فعلى سبيل المثال، تسببت أزمة ديون أمريكا اللاتينية في تقليص فرص العمل في الصناعة الأمريكية (النقل، الآلات والمعدات) بنحو 1.8 مليون فرصة عمل، وذلك خلال الفترة (1982-1988)، وتقلصت أرباح الصناعة الأوروبية بمقدار 171 مليار دولار، وبلغت فرص العمل الضائعة بسبب تلك الأزمة في الصناعة الأوروبية بنحو 735 ألف فرصة عمل، وذلك خلال نفس الفترة.

وخلاصة القول، أن تفاقم أزمات النقد الأجنبي الناجمة عن تفاقم أعباء الديون الخارجية للبلدان النامية، قد أثر وبشكل سلبي على حجم الإستثمار ومعدلاته في تلك البلدان، ومن ثم على زيادة معدلات البطالة، كما كان لذلك أيضا أثرا سلبيا على الخطة الإقتصادية في تلك البلدان، وهو ما يوضحه الشكل رقم (3).

فكثير من البلدان النامية المدينة، اضطرت إزاء ذلك التفاقم الحاصل في خدمات ديونها الخارجية إلى تغيير إستراتيجيتها التنموية، حيث تخلت عن إقامة الصناعات الثقيلة، التي تتطلب بطبيعتها تمويلا ضخما بالعملات الصعبة، وذلك لصالح الصناعات الخفيفة ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة، وركز بعضها على الإستثمار في القطاعات التصديرية بإعتبارها قطاعات مولدة للنقد الأجنبي، حتى تستطيع التغلب على مشاكل ديونها الخارجية، وتوفير التمويل اللازم لوارداتها من السلع والخدمات.

ومما سبق، يتضح أن إرتفاع رصيد المديونية الخارجية، وتزايد الأعباء الناتجة عنها في الدول النامية، وما تمخض عنه من آثار سلبية هامة عرقلت مسيرة التنمية في هذه البلدان، قد جعل هذه الأخيرة أمام إختيار حرج بين مواصلة عملية التنمية من جهة، وخدمة الأعباء الضخمة من جهة أخرى، فإذا أولت الدول المدينة إعتبرات التنمية والنمو المرتبة الأولى، فسوف تعجز عن الوفاء بالتزاماتها الدولية، أما إذا إحتلت مشكلة الوفاء بأعباء تلك الديون المكانة الأولى فإنها - أي الدول المدينة - لابد وأن تضحي وبدرجة كبيرة بإمكانيات النمو وتحقيق معدلات التنمية المستهدفة، وهذا هو جوهر أزمة الديون الخارجية من وجهة نظر الدول النامية المدينة.

الشكل رقم (3): آليات تأثير أعباء الديون الخارجية على الخطة الاقتصادية.



المصدر: رمزي زكي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سابق، ص.169.

المبحث الثاني: التأثيرات الخارجية الناتجة عن اللجوء إلى الإستدانة الخارجية.

إذا كنا فيما سبق قد ألقينا الضوء على الآثار السلبية الناجمة عن تفاقم مشكلة الديون الخارجية للدول النامية، ومدى انعكاسها على الخطط الإنمائية التي تضعها هذه البلدان، الأمر الذي أدى بنا إلى إستخلاص نتيجة مهمة، مفادها أن رأس المال الأجنبي، قد لعب دورا أساسيا في تطوير الدول المتقدمة، نظرا للإستغلال الأمثل لهذا العنصر، مما ساعد على خلق فوائض مالية أخذت في تصديرها إلى البلدان النامية، ولكنه وفي المقابل، لم يلعب الدور الذي كان يجب أن يلعبه في تنمية هذه الأخيرة، مما أوقعها في مديونية خانقة لها آثارا خارجية، لا تقل أهمية وخطورة عن الآثار الداخلية، التي تمخضت عن النمو الانفجاري لديون الدول النامية الخارجية، لذا سنحاول في هذه الأسطر التعرض لأهم التأثيرات الخارجية، التي واكبت إرتفاع رصيد المديونية الخارجية للدول النامية.

المطلب الأول: الديون الخارجية مصدر إضافي لعدم إستقرار النظام النقدي الدولي¹.

إن الحجم الذي وصلت إليه ديون العالم النامي، وإن كان نتيجة عدم إستقرار النظام النقدي الدولي، إلا أنه غدا اليوم من بين أهم أسباب عدم الإستقرار المذكور سابقا، ويهدد بالتالي النظام الدولي للمدفوعات، فمن المؤكد أن توقف البلدان الأكثر إستدانة عن الدفع، سيؤدي إلى إنهيار نظام المدفوعات الدولية، خاصة وأن القسم الأكبر من القروض الممنوحة لهذه البلدان، يخص مجموعة معينة من البنوك الدولية، التي تؤدي دورا حاسما في شبكات المال الدولية، ولا شك أن الحجم الذي وصلت إليه ديون بعض هذه البلدان قد بلغ حدا لم يعد للدائنين معه أي مصلحة، في أن تبلغ هذه البلدان حالة التوقف عن التسديد، لذا نرى أن حاجة البلدان النامية إلى إعادة تمويل الديون القائمة والمستحقة مؤمنة بصورة دائمة، وهذه الأولوية يمكن أن تستمر حاليا ودون حدود، لأن واقع نظام النقد الدولي لا يحتوي في طياته على أي كابح بإمكانه إيقاف:

- العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية، التي تستطيع إصدار ما تشاء من نقد دولي؛
- مضاعفة الودائع والقروض في سوق العملات الأوروبية، الذي لا تسيطر عليه بصورة مباشرة أية سلطة نقدية أو مالية.

وقد أصبحت ديون العالم النامي، في الواقع عنصرا هاما في الهرم المعقد والعملاق للقروض الدولية والمحلية التي تديرها شبكات البنوك العالمية، وهي على غرار الشركات المتعددة الجنسيات، في حيز عالمي يسمح لها بالتملص من أي مراقبة دولية.

¹ جورج قرم، مرجع سابق، ص 35. 36.

وفي ظل الظروف الراهنة المتميزة بالتضخم العالمي وبالبطالة والعجز في موازين المدفوعات، أصبح خطر إنقطاع هذه السلسلة الهرمية للقروض في موقع ما من مواقعها متفاقما، علما وأن الدول النامية هي ولا شك حلقة ضعيفة في هذه السلسلة.

المطلب الثاني: المديونية الخارجية مصدر إضافي للتبعية في العالم النامي.

إن تزايد حدة المديونية الخارجية في عدد كبير من الدول النامية، قد أعطى الفرصة للدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية، في أن تتدخل في شؤونها الداخلية وتمس سيادتها وتهدد استقلالها السياسي والإقتصادي، وتفرض الشروط التي تراها مناسبة من وجهة نظرها، من أجل إيجاد حالة الإستقرار والتوازن المطلوب لضمان تسديد هذه الديون.

"فالبلدان الدائنة تسعى جاهدة لممارسة مراقبتها على الإدارة الإقتصادية للبلدان المدينة بواسطة منظماتها القومية للإقراض والمنظمات الدولية، حيث أن لها بصورة عامة تأثيرا غالبا، يؤدي إلى الحد من حرية الحكومات في تغيير سياساتها الإقتصادية الداخلية، ويزيد من تبعيتها الخارجية"¹.

"وتعمل البلدان الدائنة والمنظمات الدولية على زيادة تبعية الدول المدينة لها، وذلك من خلال مراقبة جميع أنشطتها الإقتصادية، وقد جرى مؤخرا تعزيز هذه المراقبة، بإنشاء نظام أفضل لتبادل المعلومات والتنسيق بين البنوك الدولية من جهة، وصندوق النقد والبنك الدوليين من جهة أخرى، كما أن هذه البنوك لا تمنح بعض الدول العاجزة عن التسديد قروضا جديدة، إلا بعد أن تقبل هذه البلدان البرنامج التصحيحي الذي تفرضه المؤسسات المالية الدولية، وفي بعض الأحيان تفرض شروطا قاسية حتى على الدول القادرة على التسديد، حيث وبزيادة الإستدانة الخارجية تتضاعف الشروط القسرية في إتفاقيات القروض، وتتضاءل قدرة البلد المدين على تغيير سياساته في الحد من التبعية الخارجية، وقد وصل الأمر إلى جعل مؤسسات التمويل الدولية في مركز الحكم في القضايا الإجتماعية والسياسية في الدول المدينة"².

وتأخذ التبعية الناجمة عن الإستدانة الخارجية أشكالا عديدة أهمها:³

¹ نفس المرجع السابق، ص.37.

² خراشة عبد الحميد، نظرة الإسلام للديون الخارجية وأثر هذه الديون على الدول النامية، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، 1988، ص.122.

³ المصطفى ولد سيد محمد، الآثار السياسية والإقتصادية للديون العربية، مقال مأخوذ عن الموقع الإلكتروني:

- [http://: www.eljazeera.net](http://www.eljazeera.net) (12/01/2007, 09:31).

1- التبعية التجارية:

يقصد بها تحكم الطلب العالمي في معدلات نمو إقتصاديات الدول النامية، ومرد ذلك أن قطاع التصدير يعتبر المصدر الأساسي للدخل في هذه الدول، كما أن عدم تنوع صادراتها قد ساهم في ذلك بشكل كبير، إذ كثيرا ما تتركز هذه الصادرات في مادة أولية واحدة أو مجموعة محدودة منها، وهو ما يعرض عمليات التنمية في البلدان المعنية، للتذبذب من خلال تعرضها لتقلبات الظروف الإقتصادية العالمية، وقد نشأ هذا النوع من التبعية في عهد الإستعمار وتطور بعد الإستقلال السياسي وتعمق بعد تفاقم الديون الخارجية، بفعل العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بمتطلبات التنمية، وهي نفسها التي دفعت بتلك الدول في مدار التبعية المالية.

2- التبعية المالية:

ترجع هذه التبعية - سواء كانت سببا أو نتيجة للمديونية الخارجية - إلى حاجة الدول النامية إلى مصادر لتمويل خططها الإنمائية، فهذه الحاجة دفعت بالدول ذات الموارد المالية المحدودة، إلى فتح المجال أمام رأس المال الأجنبي بأشكاله المختلفة، وحتى الدول النامية ذات الفوائض المالية، خاصة النفطية منها تعاني من نوع آخر من التبعية للدول المتقدمة، ألا وهو إندماج مؤسساتها المالية في النظام الرأسمالي العالمي، مما قد يجلب لها مخاطرا عدة، منها إحتمال التجميد من قبل الحكومات الغربية، كما حصل مع الودائع الليبية والعراقية.

3- التبعية التكنولوجية:

يقصد بها النقل الأفقي للتكنولوجيا، أي إستيرادها من الدول المتقدمة، بدل العمل على تنميتها وطنيا، قوميا أو إقليميا، وقد إختارت معظم الدول النامية إكتساب هذه التكنولوجيا عن طريق إستيرادها جاهزة، إعتقادا منها أن ذلك سيمكنها من إقتصاد الوقت والنفقات، لكن المشكلة تكمن في كون هذه التقنية لا تتلاءم والطبيعة الإنتاجية للدول النامية، مما عمق من تبعيتها للدول المنتجة لهذه التكنولوجيا.

المطلب الثالث: مظاهر تدخل الدائنين في الشؤون الداخلية للمدنيين¹.

لما كان هذا العصر لا يقبل التدخل العسكري، الذي أصبح من المسائل غير المألوفة وغير المقبولة، خاصة بعد أن خطى المجتمع الدولي خطى واسعة نحو مجتمع التنظيم الدولي، ونظرا لأن الدول الرأسمالية لا تستطيع الإستغناء عن فرض سيطرتها على الدول الفقيرة، فقد لجأت إلى وسائل أخرى وطرق مغايرة تماما لتحقيق نفس الغرض.

ومن أجل كل ما سبق ذكره، يأخذ هذا التدخل من جانب الدائنين في شؤون المدنيين، مظاهرا عديدة في مقدمتها ما تمليه المؤسسات المالية الدولية والدائنين من شروط، خلال عملية إعادة الجدولة، حيث يقوم الدائنون بتحديد جملة من السياسات التي يتعين على الدولة المدينة قبولها، وهي عديدة منها ما يتعلق بالتجارة الخارجية، سياسة الإنفاق العام والسياسة الإستثمارية.

وزيادة على ذلك نجد أن السيادة النقدية* للدول النامية المدينة، قد إهتزت كثيرا بسبب وقوعها في مصيدة الديون الخارجية، حيث ترتب على ذلك، أن تأثرت عملتها النقدية بالعملة الرئيسية التي يتم بها السداد وهي الدولار الأمريكي، حيث وصل الحال بهذه الدول إلى الأخذ بعين الإعتبار لقيمة الدولار وهي بصدد تحديد أسعار عملتها الوطنية، وبذلك أصبحت سيادتها الوطنية مهتزة ومتأثرة بالدول الدائنة.

ويضاف إلى ما سبق، إطلاق العنان لرؤوس الأموال الأجنبية (المتتمثلة أساسا في الإستثمار الأجنبي المباشر) لتهيمن على قدرات البلد، وكذلك فرض المزيد من الضرائب والرضوخ للمطالب التي ينادي بها الدائنون.

المطلب الرابع: الأثر على الإحتياجات الدولية².

إن تفاقم أعباء خدمة الديون الخارجية في كثير من البلدان النامية وبصورة خاصة خلال فترة الثمانينات قد دفعها - في ظل تواضع نمو حصيلة صادراتها من العملات الصعبة، وضعف قدرتها على توفير النقد الأجنبي - إلى إستخدام جانب كبير من إحتياجاتها من الذهب والعملات الصعبة لسداد جانب من خدمات ديونها الخارجية، تلك الإحتياجات التي تعد بمثابة جهاز أمن، يمكن للدولة اللجوء إليه لسد العجز في ميزان مدفوعاتها، حتى لا تضطر إلى خفض سعر صرف عملتها في كل مرة أو تعديل سياستها الإقتصادية والإجتماعية، أو اللجوء إلى الإقتراض بشروط صعبة، أو الإذعان للتوصيات التي تملئها المؤسسات المالية الدولية عند لجوئها إلى طلب تسهيلات.

*السيادة النقدية للدولة تعبر عن حقها في إصدار العملة الوطنية وفرض الرقابة اللازمة لحماية هذا الحق والإستثمار به.

¹ حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص ص. 164. 167.

² الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص ص. 196. 197.

فالإحتياطيات الدولية لمجموع البلدان النامية (أنظر الجدول رقم 16)، قد إنخفضت من 232.31 مليار دولار عام 1980 إلى 170.82 مليار دولار عام 1986، إلا أنها عادت للتزايد نهاية الثمانينات، لتصل إلى 451.37 مليار دولار عام 1994، ثم إلى 996.90 مليار دولار عام 2002، ويعود ذلك بالأساس إلى عمليات إعادة جدولة ديونها الخارجية والمساعدات المالية، التي تلقتها مجموعة البلدان النامية المدينة خاصة منها المثقلة بالديون، وكذا إلى سياسات التصحيح الهيكلية، التي قامت بها معظم هذه البلدان خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات.

وقد إنعكس ذلك التدهور في الإحتياطيات الدولية في عدد الشهور التي تغطيها من الواردات، حيث يلاحظ من الجدول رقم (17) أن عدد الشهور من الواردات التي تغطيها الإحتياطيات الدولية في مجموعة من البلدان النامية، قد إنخفضت من 4 أشهر و6 أيام عام 1980 إلى 3 أشهر و12 يوم عام 1986، ثم إلى 3 أشهر و6 أيام عام 1990.

إلا أنه ومنذ بداية التسعينات ، يلاحظ أن هناك تحسنا في عدد الشهور من الواردات التي تغطيها الإحتياطيات الدولية في مجموع البلدان النامية، ويعود ذلك إلى الزيادة التي عرفتتها تلك الإحتياطيات خلال فترة التسعينات.

الجدول رقم (16): تطور الإحتياطيات الدولية للبلدان النامية بحسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (1980-2002).

الوحدة: مليار دولار

1990	1988	1986	1984	1982	1980	السنوات	البيان
250.45	204.07	170.82	184.50	187.69	232.31	مجموع إحتياطيات الدول النامية منها:	
15.60	10.37	06.92	09.84	12.26	22.95	إفريقيا جنوب الصحراء	
58.34	41.84	43.95	48.10	40.53	57.38	أمريكا اللاتينية والكرايب	
86.26	60.32	39.18	38.48	34.57	33.85	شرق آسيا والباسيفيك	
08.89	12.82	13.08	11.43	11.14	15.32	جنوب آسيا	
49.90	52.69	43.18	53.34	68.87	82.28	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	
31.46	26.03	24.51	23.31	22.32	20.53	أوروبا وآسيا الوسطى	
2002	2000	1998	1996	1994	1992	السنوات	البيان
996.90	708.17	610.34	520.41	451.37	310.62	مجموع إحتياطيات الدول النامية منها:	
37.84	24.86	21.71	19.13	17.30	14.20	إفريقيا جنوب الصحراء	
164.14	179.25	147.13	126.87	113.78	96.40	أمريكا اللاتينية والكرايب	
426.47	257.81	229.79	197.68	161.96	99.27	شرق آسيا والباسيفيك	
85.30	70.60	55.28	43.13	34.06	14.52	جنوب آسيا	
96.34	79.48	69.37	61.26	57.87	54.94	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	
186.77	96.19	87.06	72.34	66.40	31.29	أوروبا وآسيا الوسطى	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1986,1990, 1996, 2000, 2004.

الجدول رقم (17): تطور عدد الشهور من الواردات التي تغطيها الإحتياجات الدولية في البلدان النامية بحسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (1980-2002).

الوحدة: شهور

1990	1988	1986	1984	1982	1980	البيان / السنوات
3.2	3.1	3.4	3.3	3.0	4.2	عدد الشهور لكل الدول النامية منها:
2.0	1.5	1.9	1.9	1.4	2.9	إفريقيا جنوب الصحراء
3.9	3.3	4.1	4.1	4.3	4.4	أمريكا اللاتينية والكرايب
3.9	3.7	3.5	3.5	3.5	3.6	شرق آسيا والباسيفيك
1.9	3.3	4.3	4.3	4.1	5.9	جنوب آسيا
4.0	5.2	4.7	4.7	4.7	6.4	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
1.6	1.7	1.5	1.5	1.4	2.2	أوروبا وآسيا الوسطى
2002	2000	1998	1996	1994	1992	البيان / السنوات
5.8	5.3	5.1	4.8	4.2	3.3	عدد الشهور لكل الدول النامية منها:
3.6	2.4	3.2	2.2	2.1	1.8	إفريقيا جنوب الصحراء
4.2	5.4	5.3	5.1	5.0	5.1	أمريكا اللاتينية والكرايب
7.7	4.4	4.1	4.1	4.1	3.5	شرق آسيا والباسيفيك
8.2	6.3	6.2	6.2	6.0	3.3	جنوب آسيا
6.2	5.2	5.3	5.1	5.0	3.9	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
4.7	3.4	3.3	3.2	3.3	1.7	أوروبا وآسيا الوسطى

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1986,1990, 1996 , 2000, 2004.

خاتمة الفصل:

تبعاً لكل ما ورد ذكره في الفصل الثالث، يكون من غير المنطقي إغفال التأثيرات الخارجية الناتجة عن اللجوء إلى الإستدانة الخارجية، ومالها من تبعات أدت إلى تعريض حرية صانعي السياسة الإقتصادية ومتخذي القرارات الهامة للخطر الشديد، ذلك أن إستفحال أزمة المديونية الخارجية قد نجم عنها ضغوطاً خارجية قوية، ظلت تلاحق وبإستمرار حرية القرار الإقتصادي في الدول النامية، وهناك بالفعل من وقع - من هذه البلدان - في دائرة الحصار، ولا زال لحد الآن يدفع ثمن لجوئه ورغبته في موارد التمويل الخارجي دون سابق تخطيط، وهي قضية على درجة كبيرة من الخطورة، لأن وصول بعض الأقطار المدينة إلى هذه الحالة، أدى بها في النهاية إلى التحول عن طريقها الإنمائي والدخول في طريق آخر، حددت معالمه جبهة الدائنين والمؤسسات المالية الدولية التي تقف وراءه.

ومهما يكن من أمر، فلا حاجة لنا بعد ذلك أن نؤكد بعد إمعان الفكر قليلاً - فيما إنطوى عليه الفصل السابق - أنه لا جدوى من التأكيد أن الديون الخارجية قد كانت وصفاً سريعة، لكل بلد نامي خرج من الإستعمار بهدف واحد، هو محاولة اللحاق بركب التنمية سريعاً، وذلك إعتماًداً على الموارد الخارجية، التي زادت وعظمت من درجة إندماج الإقتصاديات النامية في الإقتصاديات المتقدمة، هذه الأخيرة التي سارعت في بادئ الأمر إلى تقديم المعونة - خاصة المالية منها - لكل بلد لجأ إليها وطلب منها ذلك، إلا أنها أصبحت وبعد عجز هذه البلدان عن الدفع، بوجه آخر غريب عن سابقه الذي عهدناه آنفاً.

وبهذا تفاقمت أزمة المديونية الخارجية للدول النامية يوماً بعد يوم، مولدة أخطاراً جد وخيمة على الأمن القومي لهذه البلدان، وهو ما عمق من أواصر التبعية والإستقطاب نحو الخارج، الأمر الذي إستدعى الدخول في ثورة حقيقية، من أجل التوصل في النهاية إلى حل يرضي الطرفين (المقرض والمقترض) وهذا ما سيتم تناوله من خلال الفصل التالي.

الفصل الرابع:

البدائل والمقترحات المطروحة لمواجهة أزمة

المديونية الخارجية للدول النامية.

مقدمة الفصل:

إن تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وتشابك آثارها ونتائجها على البلدان المدينة والدائنة، وعلى مجمل العلاقات الإقتصادية الدولية، إضافة إلى أن الأحداث والأيام قد كشفت لجميع الفرق المعنية إستحالة حل هذه المسألة من قبل فريق واحد بمفرده ولحسابه، دون تعاون وتجاوب بقية الفرق، وأخذ مصالحهم وأوضاعهم بعين الإعتبار، بالإضافة إلى ثبوت إستحالة حلها بالحيل الفنية المصرفية والمالية والإقتصادية، كل ذلك مع ما شكلته مسألة المديونية من خطورة على النظام الإقتصادي العالمي، قد أدى إلى تحول هذه المسألة من قضية إقتصادية فنية بحتة، إلى مسألة سياسية تمس جميع الدول بما فيها الدول الرأسمالية ذاتها، ومن هنا، فقد تعددت وتنوعت الحلول المطروحة، وإختلفت في مضامينها وخلفياتها، وفي النتائج التي يمكن أن تسفر عنها هذه الحلول، وهذا بإختلاف الفرق المعنية وتباين مصالحها.

وإذا كانت المصارف والمؤسسات المالية الدولية لم تستطع، أو بتعبير أدق ليست راغبة وقادرة في أن تقدم وتطرح حلولاً ومقترحات معقولة ومقبولة للبلدان النامية المدينة، ذلك أنه من خلال جريها وراء إمتيازاتها ومصالحها، هي غير قادرة على إيجاد حل مقبول حتى لنفسها.

وفي المقابل، طرح بعض القادة والمنظرين الثوريين رأي مفاده، أن الحل الجذري للأزمة هو إلغاء الديون والتصدي الجماعي من قبل الدول النامية المدينة للمشكلة، بل وإقامة الجبهة الموحدة فيها من أجل هذا الحل، والتصدي لأحد أوجه الإستعمار الجديد نهائياً.

ولكن وفي منتصف المسافة الفاصلة بين هذين البعدين (حلول فنية تصب في صالح الدائنين وديمومة إستغلالهم ونظامهم الإقتصادي الجائر من جهة، وإلغاء الديون وجبهة ثورية من المدينين للقضاء على الإستعمار الجديد من جهة مقابلة)، ظهرت مقترحات ذات طبيعة معتدلة لحل أزمة الديون الخارجية، تدور في إطار ما يسمى " النظام الإقتصادي الدولي الجديد"، الذي دعا إليه الرئيس الراحل هواري بومدين، في مؤتمر عدم الإنحياز عام 1974.

ومن أجل إلقاء المزيد من الضوء، على الخطوط العريضة لكل هذه الإتجاهات المطروحة كحلول للأزمة، نحاول في هذه الفصل إستعراضها بإيجاز من خلال ثلاث مباحث هي كالتالي:

المبحث الأول: المقترحات المقدمة من الدول الرأسمالية المتقدمة الدائنة.

المبحث الثاني: المقترحات المقدمة من الدول النامية المدينة.

المبحث الثالث: الوسائل المستحدثة في إعادة هيكلة الديون الخارجية.

المبحث الأول: المقترحات المقدمة من الدول الرأسمالية المتقدمة الدائنة.

تصاعد القلق في الأوساط المالية الغربية (خصوصا الأمريكية منها) بالنظر لتزايد حجم القروض الممنوحة للدول النامية، فقد قدمت المصارف التجارية الأمريكية نهاية السبعينات، نصف الديون المعلنة لتلك الدول، كما أوضح بعض خبراء المال، أن ذلك يعد مؤشرا خطيرا يهدد ثبات النظام المصرفي الأمريكي والدولي، سيما وأن العديد من هذه المصارف، قد تعرضت بالفعل إلى مشاكل مالية جراء تعثر العديد من الدول المدينة، في دفع أعباء ديونها المستحقة، ومطالبتها المتكررة بإعادة جدولة هذه الديون، فأزادت بذلك نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، وبهذا ظهرت العديد من المقترحات والمبادرات لحل معضلة المديونية الخارجية للدول النامية، وهو ما سنتناوله تباعا، مع التركيز على تلك المقترحات التي تتوافق وإستراتيجية الدول الدائنة، ومن خلالها المؤسسات المالية الدولية، مع ترتيب هذه المقترحات كرونولوجيا وليس بحسب الجهة المقدمة لها.

المطلب الأول: خطة بيكر.

"قدم وزير الخزانة الأمريكية "جيمس بيكر"، في الإجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك العالميين شهر أكتوبر سنة 1985، وفي سيول (عاصمة كوريا الجنوبية) مبادرة صممت أساسا للدول النامية المثقلة بالديون التجارية والبالغ عددها آنذاك 15 بلدا¹، وقد سميت هذه المبادرة بإسمه، وكان المبدأ الأساسي لها، أن القدرة على السداد والعودة إلى التنمية الإقتصادية والنمو السليم في البلدان النامية المدينة، لا يمكن تحقيقها من خلال سياسة النقشف، والضغط على الطلب الكلي والواردات التي يقترحها صندوق النقد الدولي، والتي كانت نتائجها سلبية على الناحية الإجتماعية وحتى السياسية، بل يمكن ذلك بتطبيق برامج تصحيح هيكلية مرفوقة بتقديم نقود جديدة، على أن يلعب البنك العالمي والبنوك الأخرى دورا هاما في تقديم تلك النقود، وقد حدد بيكر في هذه الخطة ثلاث نقاط كحل لأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية تتمثل فيما يلي:²

- ضرورة تبني الدول النامية برامج لتسوية وضعها الإقتصادي وتوجيهها نحو النمو؛
- يجب على المؤسسات المالية، وبصفة خاصة البنوك التجارية زيادة حجم قروضها الموجهة لـ 15 بلدا* من البلدان الأكثر إستدانة في العالم، ومنحها 20 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات (1986-1988)؛

* هذه الدول هي: البرازيل، المكسيك، الأرجنتين، فنزويلا، الشيلي، البيرو، كولومبيا، الإكوادور، الأوروغواي، بوليفيا، الفلبين، نيجيريا، ساحل العاج، المغرب ويوغوسلافيا، أنظر في ذلك: حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.272.

¹ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص.88.

² Arezki Ighemat, op.cit, p.116.

- يتعين على المؤسسات المالية الدولية، سيما البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وكذا الصناديق الإقليمية للتنمية أن توجه قروضها ومساعداتها لصالح البلدان المدينة، وذلك بمنحها 9 مليار دولار خلال الفترة (1986-1988).

أولاً: موقف الدائنين من خطة بيكر (الدول، البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الدولية)¹.

رحب الدائنون بخطة بيكر، لأنها تستهدف زيادة قدرة الدول المدينة على خدمة ديونها الخارجية، وعودة تدفق الفوائد المستحقة على ديون العالم النامي للبنوك التجارية، بما يضمن إستقرار الأوضاع المصرفية الدولية، كما جاءت هذه الخطة لتوفر العديد من المزايا للدول الرأسمالية المتقدمة، من أهمها حل مشكلة محدودية فرص الإستثمار داخل هذه الدول، إضافة إلى زيادة صادرات الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول المدينة، نتيجة لإتباع هذه الأخيرة سياسة حرية التجارة الخارجية.

وقد كانت إستجابة صندوق النقد الدولي لخطة بيكر سريعة، ففي أوت 1986، أنشأ تسهيلاً جديداً سمي بتسهيل التصحيح الهيكلي (facilité d'ajustement structurel)، وقام نظير ذلك بتخصيص مبلغ 2.7 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة كقروض طويلة الأجل، تمنح للبلدان الأكثر مديونية والأشد فقراً، وتصل مدتها إلى 10 سنوات بمعدل فائدة منخفض قدره 0.5% سنوياً، وذلك لمساعدتها على القيام بالإصلاحات الهيكلية الضرورية، وفي ديسمبر 1987، أنشأ صندوق النقد الدولي ما يسمى بتسهيل التصحيح الهيكلي المعزز* (facilité d'ajustement structrel renforcé)، وخصصت له ميزانية بقيمة 6 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة، لمساعدة البلدان الأكثر مديونية على الجهود التي تبذلها من أجل التنمية، ومواجهة العجز الحاصل في ميزان مدفوعاتها، أما بالنسبة للبنك العالمي والذي كان يقتصر تمويله على المشاريع فقط إلى غاية 1980، فقد زاد في حدة موارده المقدمة إلى البلدان النامية في إطار تمويل برامج التصحيح الهيكلي.

وبالرغم من تأكيد خطة بيكر على أهمية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في إستراتيجية المديونية، من خلال زيادة إقراضها الصافي للبلدان المثقلة بالديون إلى مستوى 20 مليار دولار، إلا أن مساهمتها كانت ضعيفة جداً، حيث لم يتجاوز إقراضها الصافي الذي قدمته للبلدان المثقلة بالديون خلال الفترة (1986-1988) مقدار 6.2 مليار دولار²، أما الأرقام الصادرة عن الدول المدينة، فتشير إلى أن البنوك التجارية لم تقدم سوى 0.4 مليار دولار كإقراض طويل الأجل، وذلك خلال ذات الفترة³.

* يقدم صندوق النقد الدولي التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي والتسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي للبلدان الأشد فقراً، والتي تلتزم بتنفيذ برامج تصحيح الإختلالات الهيكلية، بغية تحسين وضعية ميزان المدفوعات، والفارق الأساسي بينهما يكمن في إستخدام الموارد وحجمها وأسلوب المتابعة.

¹ حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.272.

² F.M.I, **Finances et développement**, septembre 1989, p.14.

³ Ibid, p.13.

ثانيا: موقف الدول المدينة من خطة بيكر.

لم ترحب مجمل الدول المدينة بهذه الخطة، حيث أكدت على عدم موافقتها على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي يطلبها صندوق النقد الدولي، والتي تعتبرها الخطة شرطا ضروريا للإستفادة من القروض الجديدة، وقد كان هذا الرفض لإرتفاع التكلفة الإجتماعية والسياسية، وهو ما أكدته المكسيك عام 1986، أثناء مباحثاتها مع اللجنة المشتركة والمكونة من 13 بنكا تجاريا، لبحث أزمة ديونها الخارجية، حيث أنها قد إتبعت سياسات الإصلاح الإقتصادي التي طالبت بها خطة بيكر، ولكن لم يعد لديها أي إمكانيات جديدة للتكشف أو شد الأحزمة¹.

ثالثا: تقييم خطة بيكر.

على الرغم من أن هذه الخطة تؤكد بأن الحل الوحيد لأزمة المديونية الخارجية، هو إعادة النمو الإقتصادي، إلا أنها لم تكن فعلا لتسهل عملية الحصول على الأموال الضرورية، فهذه الخطة سطحية تسمح للبنوك بتحقيق أرباح على حساب الدول المدينة، ولهذا فقد تعرضت للعديد من الإنتقادات من بينها:²

- إن تنفيذ هذه الخطة يعطي الشرعية لتدخل المؤسسات المالية الدولية، في الشؤون الاقتصادية والسياسات التنموية للدول النامية، وهو ما يعني الإنتقاص من سيادتها الداخلية؛
- إن الإحتياجات التمويلية الضخمة للدول النامية في مجملها تتجاوز وبكثير إمكانيات خطة بيكر؛
- يلاحظ على هذه الخطة، أنها تركز بالأساس على الدول التي تشكل ديونها التجارية النسبة الغالبة على إجمالي مديونيتها، لهذا لم تشمل هذه الخطة العديد من الدول الإفريقية والآسيوية، بل شملت معظم دول أمريكا اللاتينية التي تدين للبنوك التجارية بأكثر مما تدين للحكومات الأجنبية؛
- لقد حملت هذه الخطة في طياتها تدعيما لسياسات التمويل الإجباري، إعادة الجدولة وتشجيع الإستثمار الخاص، وكلها تهدف إلى حماية مصالح الدول الغربية الدائنة.

ويضاف إلى ما سبق، أن الهدف الأساسي من هذه الخطة في تلك الفترة، هو إعادة التوازن للميزان التجاري الأمريكي، الذي عانى من عجز كبير بسبب تراجع طلب دول أمريكا اللاتينية على السلع والخدمات الأمريكية، والناجم عن تأثير أزمة المديونية الخارجية التي تعيشها تلك الدول آنذاك، فعلى سبيل المثال، كانت المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المكسيك، هي الدافع لمنحها 14 مليار دولار كقروض جديدة عام 1987، وبمعدل فائدة سنوي أقل من 1%، وإعادة جدولة

¹ حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.272.

² نفس المرجع السابق، ص.275.

نصف ديونها الخاصة طويلة الأجل، بعد موافقة صندوق النقد الدولي على سياسة التصحيح التي تطبقها¹.

وإنطلاقاً مما سبق، فقد فشلت مبادرة بيكر في تقديم علاج لأزمة المديونية الخارجية للدول النامية، لأنها حملت في طياتها أسباب فشلها، فلم تكن سوى نداء لمنح الدول النامية قروضا إضافية، وبالتالي تكريس التبعية من جديد.

المطلب الثاني: خطة بيل برادلي².

بناءً على الإنتقادات والفشل الذي مني به مشروع بيكر، تنبه السيناتور "بيل برادلي" إلى ضرورة تخفيف أعباء المديونية الخارجية عن الدول النامية، ولذلك تقدم بمقترحات لمواجهة من بينها:

- ضرورة تخفيف أعباء مديونية الدول النامية والدعوة إلى خفض أسعار الفائدة، وشطب نسبة من هذه الديون قدرها 3% من حجم الدين الأصلي؛
- قيام الدول الصناعية بتقديم 30 مليار دولار سنويا كقروض جديدة للدول المدينة؛
- إلزام الدول المدينة برفع القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي المباشر، تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الدعم الحكومي.

وبالرغم من أن مشروع برادلي إحتوى على بعض العناصر الإيجابية، متلافياً بذلك بعض أوجه القصور في مشروع بيكر، والمتمثلة في إقتصاره على عدد محدود من الدول النامية (15 دولة فقط) ذلك أن مشروع برادلي لم يشترط هذا العدد، كما جاء في ثناياه الدعوة إلى خفض أسعار الفائدة، وشطب أو إلغاء جزء من مديونية الدول النامية، غير أن هذا المشروع ظل عاجزاً عن إدراك طبيعة ومغزى الأزمة التي تعاني منها الدول المدينة، فقد إشتراط بالضرورة تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي، وهي التي أكدت الأحداث والوقائع فشلها في معظم الدول التي طبقتها، وأدت إلى نتائج عكس ما كان مرجواً منها.

ومما سبق ذكره، نخلص إلى أن كلا من مشروع بيكر وبرادلي يدور في فلك واحد مع المؤسسات المالية الدولية، وينظر بالتالي إلى أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، على أنها مجرد أزمة دورية مؤقتة، وليست أزمة هيكلية، لها علاقة بطبيعة التطورات الإقتصادية التي شهدتها الأقطار المدينة والنظام الدولي ككل، وقد كان من الطبيعي أن تنتهي تلك المرحلة بتعميق الأزمة، بدلا من تخفيف حدتها، وكمحصلة عن ذلك تضخم الحجم الإجمالي للمديونية الخارجية للدول النامية، وحدث

¹ Pascal Arnaud, op.cit, p p.111.112.

² حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.272.

إنخفاض حقيقي في حجم تدفق رؤوس الأموال إلى الدول المدينة ، مقارنة بما يخرج منها من أموال سدادا للديون الخارجية وخدماتها، وقد تزامن هذا مع تصاعد الحرب التجارية بين الدول الصناعية وإغلاق أسواقها أمام صادرات الدول النامية.

المطلب الثالث: خطة ميازاوا.

قدم وزير المالية الياباني "كييتي ميازاوا" عام 1987، خطة بشأن تخفيف أعباء المديونية الخارجية للبلدان النامية، تقوم على ثلاث عناصر هي كالتالي:¹

- تحول البلدان النامية المدينة جزءا من ديونها الخارجية إلى سندات بضمن أصل الدين، عن طريق حق إمتياز على إحتياطات صرفها، وعوائد التصرف في الأصول التي تملكها السلطات العامة فيها؛

- تقوم البلدان النامية المدينة من جهة أخرى بإعادة جدولة ما تبقى من الدين، بفترات سماح تصل إلى 5 سنوات، وذلك لتخفيض مدفوعات الفائدة أو إيقافها أو حتى الإعفاء عنها، وأولها مستحقات اليابان؛

- تزيد المؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف إقراضها للبلدان التي تنفذ الخطوتين أعلاه، مع ضرورة الإعتماد على برامج إصلاح إقتصادي تحت رعاية الصندوق والبنك الدوليين.

وإضافة إلى ذلك، أعلن "بنك اليابان للصادرات والواردات" عن تقديم قروض غير مشروطة لمساعدة الدول النامية، وبأسعار فائدة تقل عن الأسعار العالمية، بشرط أن يضمن صندوق النقد الدولي القروض الجديدة، كما أعلنت الحكومة اليابانية تخصيص مبلغ 50 مليون دولار للمساعدات الخارجية الخاصة بالدول النامية، وإعفاء الدول الفقيرة من سداد ديونها المستحقة لليابان.²

وبالنظر لكل ما سبق، تعد هذه الخطوة هامة ويجب الإشادة بها والثناء عليها، لأن تجارب بعض الدول النامية المدينة التي طبقت هذه الخطة، تفيد أن بعض الدول المتقدمة قد تنازلت فعلا عن ديونها لأقل الدول المدينة دخلا.

المطلب الرابع: إتفاق تورنتو.

قامت الدول الصناعية السبعة* التي إجتمعت في تورنتو في جوان 1988 وبمبادرة فرنسية، بتقديم مقترحات محدثة في مجال إعادة تنظيم الديون العامة للبلدان ضعيفة الدخل، وجرى تركيزها وتبنيها رسميا في الإجتماع السنوي للبنك وصندوق النقد الدوليين المنعقد في سبتمبر 1988.³

* الدول الصناعية السبع هي: كندا، فرنسا، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا وإنجلترا.

¹ عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص ص. 90. 91.

² حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص. 287.

³ J.C.berthélemy, op.cit, p.110.

وقد كانت تلك القمة تحمل آمالا كبيرة لمواجهة الأزمة، بشأن صدور قرارات إيجابية لحل مشكلة الديون الخارجية، على الأقل بالنسبة للدول الأشد فقرا، حيث أعلن وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جيمس بيكر أن "هذه القمة لا بد أن تتوصل إلى حل لمشكلة الديون الخارجية للدول الأكثر فقرا"، كما أعلنت رئيسة الحكومة البريطانية آنذاك مارجريت تاتشر " أنها تحمل خطة لتخفيض أسعار الفائدة"، أما عن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، فقد أعلن عن "خطة تتضمن الإلغاء التام لديون الدول الأشد فقرا".

وعن البدائل التي طرحت في تلك القمة، فقد كانت تتضمن ثلاث خيارات، يمكن للدائنين التفضيل فيما بينها ومنح إحداها للدول النامية المدينة، وهي كالتالي:¹

- **الخيار الأول:** يتوافق مع وجهة النظر المدعومة من فرنسا، ويقوم على إلغاء ثلث الديون العامة بلا قيد أو شرط، وإعادة جدولة الباقي في نادي باريس حسب الشروط العادية، وعلى فترة 14 سنة، مع مرحلة إمهال من ثماني (8) سنوات.
- **الخيار الثاني:** تفضله الولايات المتحدة الأمريكية، ويقوم على تمديد مرحلة السداد لـ 25 سنة بدلا من 14 سنة، مع مرحلة إمهال من 14 سنة، وينطوي هذا الحل على تمديد الدفعات مع استثمار للفوائد.

- **الخيار الثالث:** تدعمه بريطانيا وألمانيا، ويدخل تخفيضا لمعدلات الفائدة على الديون العامة، لتصل إلى 3.5% أو إلى نصف المعدل الأصلي، إذا كان هذا المعدل أقل من 7%.

وقد إنتهت قمة تورنتو إلى وضع عدد من الشروط، التي يجب توافرها في الدولة المدينة حتى تستفيد من الخيارات المطروحة، وهي كالتالي:²

1. إنتماء الدولة المعنية بالإتفاق إلى الدول الأكثر فقرا، وقد وضعت هذه القمة لذلك معيارا جزافيا وهو ألا يزيد نصيب الفرد فيها من الدخل القومي السنوي على 425 دولار.
2. أن تستهلك خدمة الدين 30% من صادرات الدولة المعنية.
3. أن تلتزم الدولة بالإصلاحات الإقتصادية التي يقرها صندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم من تلك البدائل المطروحة والمقرونة بالشروط السابق ذكرها، إلا أنها لم تقدم جديدا، بسبب ضعفها وعدم كفاية أي منها لحل الأزمة، فالتنازل عن بعض الفوائد لا يفيد كثيرا مع تراكم هذه الأخيرة والإرتفاع المستمر في أسعارها، كما أن مد فترة السماح ليس هو الحل الأمثل طالما أنه مرتبط بدفع فوائد عن تلك الفترات، ضف إلى ذلك أن الخيار الثالث والمتعلق بشطب أو إلغاء جزء من الديون الخارجية، يعتبر متروكا لإختيار الدول الدائنة، هذه الأخيرة التي لا تعط ذلك الخيار، إلا للدول التي ترتبط معها بمصالح إقتصادية أو سياسية، حتى وإن لم تكن من الدول الأشد فقرا.

¹ Ibid, p.111.

² حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.287.

وهكذا، فإن هذه الإجراءات تبدو في ظاهرها، أنها عمل خيري تنازلت بموجبه الدول المصنعة عن حقوقها، إلا أن الجوهر يثبت خلاف ذلك، إذ أن الغاية من ورائه ضرب الإنسجام الذي بدأت ملامحه تبرز في التجمعات التي بدأت الدول النامية تسعى من ورائها إلى مواجهة الدول المصنعة، ومن ثم فقد طبقت مقولة "فرق تسد"، وبالفعل وبفضل هذه الإجراءات إنفجرت مساعي مجموعة الـ77، عدم الإنحياز، وغيرهما من قمم الدول النامية التي عملت على طرح المشكلة ذاتها.

المطلب الخامس: إقتراح فرانسوا ميتران¹.

إقتراح الرئيس السابق فرانسوا ميتران في جوان 1988، خطة تقوم على تأسيس صندوق داخل صندوق النقد الدولي خاص بالدول المدينة المتوسطة الدخل، حيث يتولى ضمان دفع الفائدة المستحقة على بعض القروض التجارية، التي حولت سابقا إلى سندات مضمونة من قبل الصندوق، شريطة أن توافق الجهات الدائنة على إجراء خصومات كبيرة على قيمة مستحققاتها وتخفيض معدلات الفائدة، ويرافق ذلك برنامجا للإصلاح الإقتصادي برعاية صندوق النقد والبنك الدوليين، ولتمويل هذا الصندوق المقترح، فهنا يمكن أن تنتحى الدول الدائنة نصيبها من الإصدارات الجديدة لحقوق السحب الخاصة بغية إمكانية إستخدامها لصالح الدول المدينة.

وبالنسبة للدول الأقل دخلا، فقد إقتراح لحل ديونها الخارجية إعفاء ثلث تلك الديون المستحقة وإعادة جدولة الباقي، علاوة على ذلك، فقد قرر إطالة أجل إستحقاق الديون، مع توحيدها بأسعار السوق ولمدة أقصاها 25 عاما، إضافة إلى التوحيد بأسعار فائدة أقل، بشرط أن تنخفض هذه الأسعار بأقل من النصف ولفترة سداد أقصاها 15 عاما.

وقد جاء تأكيد هذا الإعلان من جانب الرئيس الفرنسي في إجتماع الدول الناطقة بالفرنسية، الذي عقد في "داكار" بالسينغال في ماي 1989، حيث أشار إلى شطب الديون المستحقة لفرنسا على 35 دولة الأفقر في العالم، أي إلغاء ما قيمته 16 مليار فرنك فرنسي، بما يعادل 2.35 مليار دولار².

ويجب الإشادة في هذا المجال بمثل هذا العمل الفردي من جانب الحكومة الفرنسية، حتى وإن كانت الدول المستفيدة من هذا الإلغاء كلها ناطقة بالفرنسية (بما يوحي بخدمة الأهداف الفرنسية)، إلا أنها من أكثر دول العالم فقرا.

¹ عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص. 91. 92.

² حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص. 285.

المطلب السادس: المبادرة السوفياتية.

بناء على ما تقدم به الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران، جاءت الإستجابة السوفياتية سريعة، حيث إقترح الزعيم السوفياتي السابق "جورباتشوف" أن حل مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، يتطلب عددا من الإجراءات الموضوعية التالية، من أهمها:¹

1. تقليل حجم الديون المصرفية المستحقة للبنوك التجارية.
2. بالنسبة للديون الرسمية، يراعى في سدادها مؤشرات التنمية الإقتصادية في كل دولة على حدى، وأن يكون ذلك على أجل طويل.
3. إنشاء مؤسسة دولية متخصصة في شراء مديونية الدول النامية بنسبة خصم معينة.
4. بالنسبة للديون المستحقة على الدول الأشد فقرا، يجب تسديدها على آجال زمنية طويلة تصل إلى ما يقارب 100 سنة.
5. أن تكون كافة الحلول المطروحة لحل مشكلة المديونية الخارجية تحت إشراف ورعاية الأمم المتحدة بإعتبارها الهيئة الدولية التي تضم كلا من الدول الدائنة المتقدمة والدول المدينة الفقيرة. وما يلاحظ على هذه المقترحات، أنها ليست كافية لعلاج مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، حيث أنها لا ترق إلى مستوى المبادرة الفرنسية.

المطلب السابع: خطة برادي.

في محاولة منها لإستخلاص العبر من الفشل النسبي لخطة بيكر، ذهبت مبادرة برادي المقدمة في مارس 1989، من قبل كاتب الدولة الأمريكي "نيكولاس برادي" إلى ما هو أبعد في مجال إعادة تنظيم الديون، وقد حاولت هذه المبادرة - التي تلت المقترحات الفرنسية واليابانية - إقامة الوسائل التي تتيح للمصارف تلبية حاجات التمويل للبلدان النامية، دون أن تزيد المخاطر جراء ذلك²، حيث يعتمد فحوى هذه المبادرة على الآتي:³

¹ نفس المرجع السابق، ص.286.

² J.C.berthélemy, op.cit , p.118.

³ حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص ص.278. 279.

1. إعطاء الدول المدينة فترة سماح من تسديد مدفوعات خدمة الديون لمدة ثلاث سنوات.
2. إجراء تخفيض للديون الخاصة (التجارية) لـ 31 دولة* ذات المديونية الثقيلة، بنسبة 20% من إجمالي المستحق عليها والبالغ 340 مليار دولار، على أن يتم هذا الإجراء في غضون ثلاث سنوات أيضا.

3. يتم هذا التخفيض خلال ثلاث سنوات عن طريق دخول البنوك التجارية في مفاوضات مباشرة مع الدول المدينة، على أن تستخدم الموارد المالية المتاحة لصندوق النقد والبنك الدوليين، لضمان سداد خدمة الديون على المبالغ المتبقية، وكذا لضمان عملية تحويل بعض هذه الديون إلى سندات حكومية.

4. لكي تستفيد الدول المدينة من هذا التخفيض، عليها أن تتبنى برامج الإصلاح الاقتصادي وتتعهد بتنفيذها، كما أن عليها أن تتخذ إجراءات تضمن عودة رؤوس الأموال الهاربة إلى الخارج.

وقد إقترح برادي ضمن خطته هذه عقد قمة سنوية حول مشاكل التجارة والمديونية، يرأسها البنك الدولي، بحيث يمكن للدولة المدينة التي التزمت بتطبيق برامج تصحيح هيكلية ملائمة، أن تستفيد من تخفيض قدره 30% من معدلات الفائدة خلال فترة (03) سنوات على مجموع الديون التجارية والثنائية الرسمية، كما تستفيد أيضا من تخفيض نسبته 03% في السنة من أصل الدين لفترة ثلاث سنوات¹.

وقد استخدمت المكسيك كنموذج لإختبار هذه الإستراتيجية الرائدة لمعالجة المديونية الخارجية للدول النامية، إلا أنه ورغم كل هذه الإجراءات، تبين أن تكاليف خدمة الدين للمكسيك لم تنخفض إلا بشكل طفيف، حيث أن جزءا من الأرباح المحققة سوف تمتص بواسطة الإلتزامات الجديدة تجاه الدائنين².

وفي نهاية إستعراضنا لفحوى هذه الخطة، لا بد من ذكر أنها حملت في طياتها بعض العيوب التي نلخصها في النقاط التالية:³

* الدول الـ 31 ذات المديونية الثقيلة المعنية بمقترح برادي هي:

- 14 دولة تضمنتها خطة بيكر وهي: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، ساحل العاج، الإكوادور، المغرب، المكسيك، نيجيريا، البيرو، الفلبين، فنزويلا، يوغوسلافيا والشيلي.
- ثماني دول أخرى من أمريكا اللاتينية هي: كوستاريكا، جيانا، الهندوراس، جاميكا، نيكاراغوا، بنما، سان دومينغو، ترنتي.
- سبع دول إفريقية ناطقة باللغة الإنجليزية.
- دولتان من شرق أوروبا هما: رومانيا وبولندا.

¹ Arezki Ighemat, op-cit, p.121.

² الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996، ص ص. 167. 169.

³ حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص ص. 279. 280.

- رغم المزايا التي تقدمها مقترحات برادي في تخفيض حجم الديون الخارجية للدول النامية بنسبة 20%، إلا أن ذلك مرتبط بإجراء الدول المدينة لسياسات الإصلاح الإقتصادي التي أثبتت فشلها في كثير من الدول؛
 - أعلنت دول أمريكا اللاتينية أن النسبة المقترح إلغاؤها ليست بالكافية، حيث يجب ألا تقل عن 50% من إجمالي الدين المستحق؛
 - إن هذه المقترحات تتطلب تمويلا إضافيا يصل إلى 30 مليار دولار سنويا، الأمر الذي يستلزم زيادة التدفق المالي من جانب البنوك التجارية، وهي تخشى من هذه الزيادة لعدم تأكدها من إسترداد الديون القديمة؛
 - عبرت تلك المقترحات عن وجهة نظر الدول الدائنة نحو إمكانية تخفيض حجم الدين، دون النظر إلى المتطلبات الحقيقية لانتشال الدول المدينة من بحر الديون الخارجية؛
 - تعتمد خطة برادي أساسا على البنوك التجارية في تخفيض حجم ديون الدول النامية، وهو أمر ثبت فشله، حيث لم تتقبل هذه البنوك فكرة الإستغناء عن بعض الديون المستحقة على الأطراف المدينة، فيما عدا قيام بعضها في الولايات المتحدة الأمريكية، بإسقاط بعض الديون المستحقة على دول أمريكا اللاتينية، الأمر الذي يخدم المصالح الأمريكية.
- وتشير الدراسات فيما يخص هذه النقطة الأخيرة (قيام البنوك التجارية بتخفيض نسبة من الديون الخارجية للدول النامية)، إلى أنه وإلى غاية 1992، قد أمكن تخفيض حوالي 37.8 مليار دولار، وهو ما يمثل 53% فقط من الديون الخارجية، التي أعيدت هيكلتها في إطار عمليات التخفيض، وهذا ما يخص 9 بلدان فقط من ضمن 31 بلدا متقلا بالديون شملتها الخطة، والجدول أدناه يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم (18): عمليات تخفيض ديون البنوك التجارية وخدماتها خلال الفترة (1988-1991).
الوحدة: مليار دولار

الدول	الديون التي أعيدت هيكلتها في إطار عمليات التخفيض* (1)	إجمالي تخفيض الديون وخدماتها (2)	إجمالي تخفيض الديون وخدماتها من الديون التي أعيدت هيكلتها (1)/(2)=(3)	تكلفة التخفيض**
الشيلي (88-89)	0.44	4.40	100	0.24
المكسيك (88-90)	51.90	22.20	42	7.60
كوستاريكا (1990)	1.45	1.13	77	0.19
الموزمبيق (1991)	0.12	0.12	100	0.01
النيجر (1991)	0.11	0.11	100	0.20
نيجيريا (1991)	5.81	4.40	75	1.70
الفلبين (89-91)	5.80	3.70	63	1.80
الأوروغواي (1991)	1.60	0.88	55	0.46
فنزويلا (1990)	19.70	6.04	30	2.58
المجموع	86.93	42.98	48	14.78
(خطة برادي) (1989-1992)	70.3	37.8	53	-

* لا تتضمن الفوائد المستحقة عن فترات سابقة.

** التكلفة في وقت إتمام العملية، وتتضمن ضمانات أصل الدين والفوائد، تكاليف الإستيراد، وبالنسبة لفنزويلا تتضمن الموارد المستخدمة لتقديم ضمانات موازنة بالنسبة للسندات المصدرة قبل 1990، ولا تتضمن المدفوعات النقدية المتصلة بالفوائد المستحقة عن فترات ماضية.

المصدر: مجلة التمويل والتنمية، العدد الرابع، ديسمبر 1992، ص.14.

من هنا يمكن القول، أن الهدف الذي حددته خطة برادي، والمتمثل في خفض ديون البنوك التجارية لـ 31 بلدا متقلا بالديون، وذلك خلال الفترة (1989-1991) قد كان بعيد المنال، إذ لم تتمكن البنوك التجارية خلال تلك الفترة من خفض الديون الخارجية سوى بمبلغ 37.8 مليار دولار وذلك لـ 9 دول فقط، كانت معظمها من دول أمريكا اللاتينية.

هذا ولا ننس أن البلدان النامية المدينة التي تستفيد ولو جزئيا من هذه الخطة هي التي تشكل ديونها الخاصة بالنصيب الأكبر من إجمالي ديونها الخارجية، كما هو الحال بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية، أما الدول التي تشكل ديونها الخاصة نسبة ضئيلة من إجمالي ديونها الخارجية - كما هو الشأن بالنسبة للمغرب، الذي لا تتجاوز ديونه الخاصة نسبة 17% من إجمالي ديونه الخارجية- فلن تستفيد من تخفيض كبير في مديونيتها الخارجية، ومن ثم، فإنه ومهما تكن نسبة التخفيض في الديون الخاصة لهذه الدول، فلن تكون قادرة على تخفيف العبء الثقيل لمديونيتها الخارجية، الأمر الذي يشكل عائقا كبيرا أمام الجهود التي تبذلها بشأن تصحيح أوضاعها الاقتصادية، من أجل إستعادة نموها وقدرتها على سداد ديونها الخارجية¹.

والسؤال الذي يجدر بنا طرحه الآن هو: هل إستمرت البنوك التجارية في تخفيض ديونها تجاه البلدان النامية المثقلة بالديون والتي شملتها خطة برادي؟

تشير الدراسات إلى أن عمليات تخفيض ديون البنوك التجارية قد شهدت تزايدا منذ بداية سنة 1992، لتشمل عددا آخر من الدول المثقلة بالديون التي شملتها خطة برادي، إلا أن مبالغ التخفيض لا تزال دون المستوى اللازم، إذ لم تزد عن 24 مليار دولار، وذلك خلال الفترة (1992-1995)، ولم تشمل عمليات التخفيض سوى 13 بلدا متقلا بالديون، كما هو واضح من الجدول رقم (19).

ومهما يكن من أمر، فعلى الرغم من بعض النتائج الإيجابية الجزئية، التي تحققت بفضل تطبيق خطة برادي، حيث أمكن تخفيف عبء الدين الخارجي لبعض البلدان النامية التي شملتها الخطة، وإستعادة نشاطها الإقتصادي من خلال تطبيقها لبرامج التصحيح الهيكلي، فإن مشاكل المديونية الخارجية، لا تزال تهدد الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لعدد كبير من البلدان النامية، الأمر الذي شكل عائقا كبيرا أمام قيام هذه البلدان بأي محاولة جادة للتنمية.

¹ الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص.212.

الجدول رقم (19): عمليات تخفيض ديون البنوك التجارية وخدماتها خلال الفترة (1992-1995).

الوحدة: مليار دولار

الدول	الديون التي أعيدت هيكلتها في إطار عمليات التخفيض (1)	إجمالي تخفيض الديون وخدماتها (2)	إجمالي تخفيض الديون وخدماتها كنسبة من الديون التي أعيدت هيكلتها (3)=(2)/(1)	تكلفة التخفيض (4)
الأرجنتين (بداية 1992)	19.40	9.38	48	3.60
الأردن (1993)	0.73	0.13	42	0.118
الإكوادور (1994)	4.52	2.60	57	0.583
ألبانيا (1995)	0.38	0.38	100	0.100
أوغندا (1993)	0.15	0.15	55	0.018
بولغاريا (1993)	6.18	3.52	57	0.652
بولونيا (1994)	9.99	6.33	63	1.933
جمهورية الدومينيكان (1993)	0.77	0.51	65	0.139
زامبيا (1994)	0.20	0.20	100	0.022
ساوتومي وبرازيسيبى (1994)	0.01	0.01	100	0.001
سيراليون (1995)	0.14	0.14	100	0.022
غانا (1993)	0.07	0.07	100	0.010
بوليفيا (1993)	0.17	0.17	100	0.026
المجموع	42.71	23.77	55.6	7.224

المصدر: الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص.212.

وعليه فإن الحلول المقترحة عامة تحمل في طياتها الفلسفة، التي تعتمد على الهيمنة كأداة لإخضاع هذه الدول، كما تميل إلى زيادة المديونية الخارجية للدول النامية على المدى الطويل، ذلك أن المدفوعات في الغالب الأعم ممولة بقروض جديدة.

وهكذا، فإن تضاعف المديونية الخارجية للدول النامية نتج عنه تدهور كبير في شروط التجارة الدولية، بما يعمل على إبقاء هذه الدول في وضع لا يمكنها بأي حال من الأحوال تجاوزه، كما أن تدفق رؤوس الأموال يشكل حلقة مفرغة لعرضها والطلب عليها، إذ تدخل هذه التدفقات كإحدى العناصر الأساسية، في تحديد مكانة هذه الدول في تقسيم العمل والتخصص الدوليين، والتي من شأنها أن تتركس إندماجها في السوق الرأسمالية العالمية.

المبحث الثاني: المقترحات المقدمة من الدول النامية المدينة.

إيماناً منها بضخامة وحدة أزمة المديونية الخارجية وآثارها المدمرة على إقتصادياتها، وعدم جدوى أو تماطل الدول الدائنة في الحلول سائلة الذكر، قامت الدول المدينة في المقابل بتقديم جملة من الحلول والتصورات التي ترى فيها حلاً مناسباً للأزمة، وهذا إنطلاقاً من خصوصياتها، وإعتماداً على آرائها الخاصة، آملة من وراء ذلك أن تتقبل الدول الدائنة هذه الحلول، وتأخذها بعين الإعتبار خاصة في رسم سياساتها عند تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وهو ما سنحاول سرده من خلال هذا العرض بتقديم بعض الحلول، التي كان لبعضها الصدى ولم يكن لبعضها الآخر عند غالبية الدول الدائنة.

المطلب الأول: مقترح كوبا.

يعد الرئيس الكوبي فيدال كاسترو أول من نادى بضرورة التوقف عن سداد الديون، حيث أشار إلى أن "جميع الأوضاع الإقتصادية الدولية العامة موضوعة لخدمة مصالح الدول المتقدمة، وأن الحلول المطروحة للتخلص من المديونية الخارجية هي حلول وهمية مؤقتة"¹.

وقد ألقى اللوم على الدول الرأسمالية بوصفها تعمدت إقامة علاقات غير متكافئة مع الدول النامية، حيث يرى أن السلم والتنمية لا ينفصلان، وسيكون السلم مهدداً وضعيفاً ما دامت معظم دول العالم النامي معرضة للفقر، وتعيش في حالة تخلف إقتصادي².

كما أكد استحالة سداد الديون الخارجية من الناحية الإقتصادية والأخلاقية، فمن الناحية الأولى، كانت متطلبات خدمة الديون الخارجية أكبر من إمكانيات وظروف الدول النامية، لذا فإن الإستمرار في الدفع سيلحق ضرراً كبيراً بإقتصاديات هذه الدول، ويؤثر على مستويات معيشة سكانها، فضلاً عن المشاكل والضغوط السياسية الناجمة عنها، أما عن الناحية الأخلاقية، فقد أثار كاسترو، بأن توقف الدول النامية عن سداد ديونها لا يمكن إعتباره عملاً لا أخلاقياً، معزراً ذلك بقوله، أن الدول المتقدمة بنت جل ثروتها من خلال نهب ثروات الدول النامية أيام السيطرة الإستعمارية، وأن المبالغ المسلوقة في تلك الفترة هي أضعاف الديون الخارجية التي تتادي بها³.

وهكذا، يعتقد كاسترو أن جميع الحلول السابقة لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية قد فشلت، وقد حان الأوان لإنهاء هذه الأزمة، من خلال إلغاء الديون بدلاً من محاولة تأجيلها أو تخفيفها، بوصفها حلاً مسكناً للأزمة ولا تحلها جذرياً، على أن يتم ذلك خلال تشكيل إتحاد الدول المدينة، الذي يمكن أن يطالب بالمقترح المذكور تحقيقاً لمصالح جميع الأطراف.

¹ طلال محمد بطاينة، مرجع سابق، ص.117.

² عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص.97.

³ طلال محمد بطاينة، مرجع سابق، ص.117.

وإضافة لذلك، إقترح كاسترو تخصيص جزء من الموارد - التي توجه لتكديس الأسلحة التي تعود بحروب مدمرة - لإلغاء هذه الديون بشكل منظم¹.

لكن هذا المقترح في رأينا يشوبه الكثير من نقاط الضعف، ذلك أن التوقف عن السداد، سوف يوقع الدول النامية في مشاكل كثيرة تكون محصلتها زيادة التبعية، وتخلف هذه الدول وعدم إستقرارها إقتصاديا وتعرضها لضغوط سياسية وإقتصادية، كما يلاحظ أيضا أن هذا الإجراء غالبا ما تقوم به الدول الدائنة لأسباب سياسية بحتة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لا يتم إلغاء إلا نسبة ضئيلة جدا من مجموع الديون وهو ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا، أين ألغت جزءا ضئيلا جدا من ديون مصر، لقاء موقفها المساند لها ضد العراق أثناء حرب الخليج الثانية سنة 1991.

المطلب الثاني: إعلان قرطاج.

وقعت إحدى عشرة دولة من أمريكا اللاتينية* - من خلال الإجتماعات الوزارية التي عقدت في العامين 1984 و1985 - على الإعلان الذي تضمن مايلي:²

1. هناك مسؤولية مشتركة بين الدائنين والمدينين عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، الذي نبع من التغيرات الحادة في شروط الإقتراض (إرتفاع معدلات الفائدة، الكساد الإقتصادي...) ولهذا فإن أي مقترحات تتخذ بشأن حل هذه الأزمة، يجب أن يتحمل عبئها الدائنون والمدينون على حد سواء.

2. في الوقت الذي تتعهد فيه دول أمريكا اللاتينية بدفع أعباء إلتزاماتها الخارجية، ستعمل في نفس الوقت، على تحقيق الشروط الكفيلة بتحقيق التنمية والتقدم الإجتماعي لشعوبها، وهو ما يدحض كل الإدعاءات التي راجت عشية عقد إعلان قرطاج، بأن الهدف منه يكمن في تخلي دول أمريكا اللاتينية عن تعهداتها الخارجية.

3. إن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية لا تقتصر على الجوانب المالية فقط، وإنما ترتبط كذلك بأوضاع الإقتصاد العالمي، كما أن لها نتائج سياسية وإجتماعية، ولذا كان من الواجب إجراء حوار سياسي على مستوى دولي بين الحكومات المعنية، وبشكل عاجل حتى يمكن إيجاد الحلول المناسبة لهذه الأزمة.

4. ضرورة إحداث خفض ملحوظ في أسعار الفائدة الإسمية والحقيقية في أسواق النقد الدولية.

5. ضرورة تخفيف شروط عمليات إعادة الجدولة (زيادة مدة تجميد الدين، تخفيض سعر فائدة التأخير...) وجعل خدمة الدين في حدود معقولة تتناسب والدخل الناشئ عند التصدير).

* هذه الدول هي: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، المكسيك، الإكوادور، جمهورية الدومينيكان، الأوروغواي، فنزويلا والبيرو.

¹ عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص ص. 97. 98.

² حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص ص. 313.

6. زيادة موارد صندوق النقد والبنك الدوليين، وإضفاء نوع من المرونة والتسهيل في تعاملهما مع الدول النامية.

7. تخفيف شروط صندوق النقد الدولي، وزيادة قروضه غير المشروطة للدول النامية.

8. تحسين شروط التبادل التجاري والسماح بدخول صادرات الدول النامية المدينة إلى أسواق البلدان الدائنة، والتخفيف من نزعة الحماية، والعمل على إستقرار أسعار الصادرات عند مستويات معقولة.

هذا وقد قررت الدول الموقعة على إعلان قرطاج تكوين آلية في عمليات التشاور وتبادل الرأي والمتابعة بين دول القارة، وفتح الباب لدخول أي دولة من دول أمريكا اللاتينية في هذه العمليات.

ومن ملاحظتنا على توصيات "مؤتمر قرطاج" نجد أن الدول النامية تتطرق في مقترحاتها من إعتبرات إنسانية ومنطقية، في حين أن العلاقات في السوق الرأسمالية لا تعرف هذه الإعتبرات، ولذلك فتوصيات "إعلان قرطاج" لا تعد إلا أن تكون مجرد أمني فقط.

المطلب الثالث: قمة أكابولكو¹.

في نوفمبر 1987 تم عقد قمة "بأكابولكو المكسيكية"، جمعت ثماني دول من أمريكا اللاتينية، وقد خرجت هذه القمة بإقتراحات لمواجهة مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، وهي كالتالي:

- ضرورة تعديل سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين، بما يساهم في تخفيف أعباء مديونية البلدان النامية، وعودة البنك الدولي إلى دوره التقليدي كبنك للتنمية؛
- تخفيض معدلات الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك والدول الدائنة للدول النامية؛
- ضرورة زيادة تدفق المساعدات والقروض لمواجهة متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛
- جعل خدمات المديونية الخارجية متناسب وقدره التسديد لكل دولة.

كما إقترح كل من الأرجنتين، البرازيل والبيرو، تخصيص نسبة تتراوح بين 4 و5% من حصيلة صادراتها من العملات الصعبة لتسديد خدمات المديونية الخارجية، إلا أن هذه القمة لم تأخذ صراحة بهذا الإقتراح، ومع ذلك، فقد بينت الموقف الموحد لتلك البلدان تجاه كيفية معالجة مشكلة مديونيتها الخارجية، حيث تم التأكيد من طرف كل الدول الثمانية، على أنه لا يمكنها بأي حال أن تضح بتميتها، مقابل إستمرارها في تسديد خدمات ديونها الخارجية، فحتى تستمر هذه الدول في تسديد ديونها الخارجية، يجب ألا تتوقف عن مسيرة التنمية.

¹ الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص ص. 216. 217.

المطلب الرابع: مقترحات الدول الإفريقية ودول عدم الإنحياز.

قام قادة الدول الإفريقية بعقد مؤتمر القمة الإفريقية في جويلية عام 1986 بمدينة "أديس أبابا"، وقد خصص هذا المؤتمر لمناقشة الأزمة الاقتصادية في إفريقيا، وأصدر الزعماء الأفارقة آنذاك "إعلان أديس أبابا" الاقتصادي للتنمية، الذي تضمن برنامجاً للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي لقارة إفريقيا خلال الفترة (1986-1990).

كما دعت الدول الإفريقية، إلى عقد مؤتمر قمة إفريقي إستثنائي، تحت مظلة منظمة الوحدة الإفريقية، وقد تم عقد هذا المؤتمر بالفعل، حيث ضم رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في الفترة من 30 نوفمبر إلى 2 ديسمبر عام 1987، وأقر عدة توصيات ومطالب موحدة في إطار مجابهة أزمة المديونية الإفريقية.

كما إنعقد في القاهرة مؤتمر القمة الإفريقي الأوروبي في الفترة من 3 إلى 4 أبريل سنة 2000، لبحث مشكلات القارة الإفريقية ومحاولة تقريب وجهات النظر الإفريقية الأوروبية، ونتج عنه أن أعلنت كل من فرنسا، ألمانيا والمغرب، إسقاط الديون المستحقة لها على الدول الإفريقية الأكثر فقراً.

ويمكن بلورة أهم الأفكار الإفريقية والمقترحات والأمانى في النقاط التالية:¹

1. أقرت منظمة الوحدة الإفريقية في البداية ضرورة الوفاء بالديون، التي إعتبرتها إلتزامات تعاقدية تتعهد الدول الإفريقية بالوفاء بها.
 2. مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدائنين والمدينين، لأن الدول الإفريقية لا تستطيع في ظل ظروفها الوفاء بتلك الديون، ولهذا طالبت بضرورة الإقرار بهذا المبدأ، وذلك بإجراء حوار بين الأطراف الدائنة والمدينة للتوصل إلى حل هذه الأزمة.
 3. طالبت الدول الإفريقية من الدول والمؤسسات المالية الدائنة أن تتفهم طبيعة ديونها الخارجية، وذلك بأن تدخل هذه الأخيرة في حوار جماعي مع الدول الإفريقية، للتوصل إلى حلول جذرية لمشكلة المديونية الخارجية.
 4. إقرار الدول الإفريقية لمبدأ "إستراتيجية المفاوضة" في مواجهتها لأزمة المديونية الخارجية.
 5. طالبت الدول الإفريقية بضرورة عقد مؤتمر دولي للديون، يضم الدول الدائنة، المؤسسات المالية الدولية والأطراف المدينة، ويهدف إلى وضع إطار شامل للمشكلة، كأساس للتفاوض وبرنامج دولي لحل الأزمة.
- كما طالبت القارة الإفريقية بإقرار عدد من المبادئ في إطار التفاوض، ومن بينها ما يلي:
- سداد جزء من الدين الثنائي الرسمي بالعملة المحلية؛

¹ حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص 328. 329.

- تخفيض أسعار الفائدة على القروض القائمة؛
- إعادة جدولة الديون مع تقرير آجال للسداد لا تقل عن خمسين عاما، وفترة سماح لا تقل عن عشر سنوات.

وهكذا تبلورت وجهة النظر الإفريقية في ضرورة التزام بين التنمية الشاملة للقارة من ناحية، وبين سداد تلك الدول لما هو مستحق عليها من أقساط وفوائد للديون من ناحية أخرى، ولن يتأت ذلك إلا عن طريق زيادة فترات السماح وتأجيل مواعيد إستحقاق خدمة الدين، وتخفيض أسعار الفائدة.

ولهذا قام المؤتمر في ختامه وفي إطار دعوته لمؤتمر القمة الدولي للديون، بتشكيل مجموعة إتصال تضم إثنتي عشر دولة، للقيام بالإتصالات اللازمة مع الدول الدائنة، المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية، من أجل إقناعها بضرورة عقد مؤتمر للمديونية الخارجية لدول القارة الإفريقية، غير أن الإتصالات التي أجرتها هذه المجموعة مع مختلف الأطراف الدائنة بعد ذلك، أوضحت عدم إستجابتها للدعوة الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية، مفضلة التفاوض مع كل دولة مدينة على حدى، بحجة إختلاف ظروف كل دولة عن الدولة الأخرى.

وقد كانت مقترحات دول عدم الإنحياز مشابهة تماما للمقترحات الإفريقية، حيث عقدت قمة "هراري" بزيمبابوي، التي جمعت دول عدم الإنحياز عام 1986، وقد تضمنت عددا من المقترحات منها:¹

1. مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدائنين والمدينين.
2. تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية على الديون.
3. ضرورة تعديل شروط صندوق النقد الدولي.
4. ضرورة وجود آليات تكفل مساعدة الدول النامية.
5. وضع حدود معقولة لخدمة الدين.
6. زيادة تدفق القروض للدول المدينة.
7. تشجيع إنسياب صادرات الدول المدينة إلى الدول الدائنة.
8. الجمع بين حل مشكلة الديون ومشكلة التنمية.
9. المعاملة الخاصة للدول الإفريقية الفقيرة.

وعند تقييم المقترحات السابقة، نلاحظ أن الدول المدينة تنطلق في مقترحاتها من إعتبرات إنسانية ومنطقية، في حين أن العلاقات الإقتصادية الدولية في السوق الرأسمالي لا تعرف هذه

¹ نفس المرجع السابق، ص 331. 332.

الإعتمادات، ونقطة الخطأ الأساسية فيها، أن المدينين يفترضون تفهم الدائنين لضرورات التنمية والتقدم الاجتماعي، بينما ذلك لا يهم الدائنين، وبخاصة البنوك التجارية التي تعمل بمنطق الربح لا غير.

المطلب الخامس: إعادة الجدولة.

تعتبر إعادة الجدولة أحد الخيارات القائمة لأي بلد مدين يعاني من عدم قدرته على الوفاء بخدمة ديونه الخارجية، وفي توفير الأموال اللازمة في وقت معين، أي يعترف بإفلاس خطته في توظيف القروض، وعجزه في توليد الموارد الضرورية في وقتها لسد أو لتسديد هذه القروض، فأى بلد يطلب إعادة جدولة ديونه الخارجية عادة ما يكون في وضع إقتصادي طاحن أو في أزمة إقتصادية شديدة.

وأهم سمات هذه الأزمة هو أن البلد المدين، إذا ما إستمر في الوفاء بدفع أعباء ديونه المستحقة في مواعيدها، فإنه لن يستطيع أن يمول وارداته الضرورية، وفي الوقت نفسه يجد صعوباتا شديدة في الحصول على قروض جديدة، بسبب إهتزاز الثقة في قدرته على الدفع.

وفي جميع الأحوال، يلاحظ أن البلد الذي يطلب إعادة جدولة ديونه الخارجية، يكون فيه معدل الدين (أي نسبة ما تلتهمه مدفوعات خدمة الدين من حصيلة الصادرات) قد تجاوز حدود الأمان، ووصل إلى مستوى حرج، بحيث لا يستطيع أن يحافظ على المستوى الضروري لوارداته.

ونتيجة لما سبق، فإنه توجد ثلاث خيارات أمام البلد الذي يواجه مصاعبا في خدمة ديونه تتفاوت درجة خطورتها، وهي كالتالي:¹

- **الخيار الأول:** يستطيع المدين إيقاف سداد أقساط ديونه ومن ثم تتراكم متأخرات خدمة الدين، إلا أن لمثل هذا الإجراء نواقصه، لأنه سيفقد الثقة في البلد ويجعل من الصعب عليه إن لم يكن من المستحيل الإقتراض مستقبلا، فضلا عن أن هناك إمكانية - وإن لم تتحول إلى واقع - لإعلان إفلاس البلد، وفي هذه الحالة تحجز أصوله في الخارج وتصادر وتباع لسداد ديونه.
- **الخيار الثاني:** يحاول البلد خدمة ديونه أيا كان الثمن، ولكنه قد يضطر من أجل ذلك إلى تقييد مصروفاته الأخرى من العملات الأجنبية، مما يعني تخفيض وارداته، وهي مهمة شاقة في كثير من البلدان النامية، حيث تتألف الواردات من السلع الأساسية، ومن ثم قد لا يكون هذا المسار سليما سواء من الناحية الإقتصادية أو الاجتماعية.
- **الخيار الثالث:** هو سعي البلد إلى إعادة جدولة ديونه، بما يعني إعادة ترتيب شروط سداد الدين الأصلي، كما قد يسعى إلى إعادة التمويل وهو أمر مختلف من الناحية التقنية، ويقصد بإعادة جدولة الديون الخارجية "إعادة ترتيب أو هيكلية جدول السداد الأصلي، بالنسبة لدين معين أو

¹ حسن الربيعي، ماذا تعني إعادة جدولة الديون؟، مقال مأخوذ عن الموقع الإلكتروني:

مجموعة من الديون تتضمن عموماً مد أجل السداد، وهي إحدى الخيارات القائمة أمام بلد ما يعاني مصاعباً في خدمة ديونه الخارجية، أي في سداد أقساط الديون والفوائد عند إستحقاقها¹. ويكون الهدف من إعادة جدولة الديون الخارجية مايلي²:

- تمكين البلد المدين من التغلب على النقص الحاصل في السيولة الناجمة عن عجزه في الإيفاء بالتزامات خدمة ديونه المستحقة أو التي تستحق في الأجل القصير؛
- فسح بعض الوقت وإعطاء فرصة مناسبة للبلد المقترض للقيام بتصحيح هيكل إقتصاده الوطني وتحسين أوضاعه الداخلية.

وتجرى إعادة الجدولة على نوعين من الديون، حيث يتم التفاوض بالنسبة للديون الخارجية المستحقة للمصادر الرسمية في "نادي باريس" الذي يجمع -برئاسة مدير الخزنة في وزارة المالية الفرنسية- الدائنين من القطاع العام في البلدان المتطورة، كما يضم بصفة مراقب الهيئات الدولية (البنك وصندوق النقد الدوليين).

وقد عقد أول إجتماع له مع دولة مدينة عام 1956، عندما وافقت الأرجنتين على الإجتماع بدائنيها العموميين في باريس، ويبلغ عدد أعضاء النادي 19 عضواً دائماً*، أما الدول المدينة، فعددها 77 دولة من إفريقيا، آسيا، أوروبا وأمريكا الجنوبية.

ومنذ عام 1956، أبرمت الدول الدائنة الأعضاء في النادي ما يزيد عن 343 إتفاقاً، تتعلق بـ 77 دولة مدينة، حيث تلنقي الدول الدائنة من 10 إلى 11 مرة في العام للتفاوض أوالتباحث فيما بينها، بشأن موقف الديون الخارجية للدول المدينة، وتكون هذه الاجتماعات في باريس³.

أما القروض المستحقة للمصادر الخاصة، فيتم التفاوض فيها مع نادي لندن الذي ليس له وجوداً صريحاً، فتحت هذا الإسم تجتمع لجان خاصة تضم المصارف الرئيسية الدائنة من أجل تنظيم الإلتزامات المالية للبلدان المدينة.

وتعتبر المباحثات في شؤون الديون مع المصارف الخاصة، أحدث بكثير من تلك المباحثات التي تجرى في نادي باريس، حيث لم تصبح ذات أهمية جادة إلا في الثمانينات، غير أنها الآن تحمل رهاناً كبيراً وذلك للأسباب التالية:

*الدول الأعضاء هي: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، روسيا الاتحادية، إسبانيا، السويد، سويسرا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

¹ نفس المرجع السابق.

² عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص.94.

³ سمير محمود ناصر، أساليب التهريب الإقتصادية- الكارتلات أو الإتفاقات الإحتكارية، نقلاً عن الموقع الإلكتروني:

- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=72716> (12/02/2007, 21:33).

- أن المبالغ المعنية أكبر بكثير من المبالغ المتباحث في شأنها في نادي باريس، وقد أصبحت إعادة البحث في الديون مع المصارف ضرورة مطلقة، بالنسبة لعدد كبير من مديني العالم النامي بسبب الإرتفاع الشديد لأعباء الفائدة على هذه الديون؛
- أن تعاون المصارف فيما بينها في المباحثات مع المدينين العاجزين، كان أساسياً للوصول إلى توازن مقبول من وجهة نظرهم.

ورغم أن إعادة البحث في الديون ذات طابع خاص تماماً، فهي تعد مستقلة عن عمل المؤسسات المالية الرسمية، ويعود ذلك إلى أن واقع المصارف يطلب في الغالب من مدينيها الحصول على مساعدة هذه المؤسسات، بما ينطوي على إتباع سياسة (إعادة هيكلية إقتصادية) مقبولة من هذه الهيئة¹.

وقبل الموافقة على إعادة الجدولة، يتعين على البلد المدين الخضوع لعدة شروط أساسية أهمها:²

- لا تشمل إعادة الجدولة سوى القروض التي تقدمها الجهات الرسمية للبلدان الدائنة؛
- تستبعد كل الديون قصيرة الأجل التي أعيد جدولتها من قبل؛
- تعاد جدولة ما بين 85 إلى 90% من الدين المستحق، بفترة سماح تقدر بحوالي 5 سنوات.

وتضاف إلى هذه الشروط شرطين أساسيين هما:³

- أن يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على الأقساط المؤجل دفعها، كإجراء عقابي له، حتى لا يقدم مرة أخرى على طلب إعادة الجدولة، وعادة ما يكون سعر فائدة التأخير أكبر من سعر الفائدة الإسمي على القروض المعاد جدولتها؛

- تتعهد وتلتزم الدولة المدينة بتنفيذ سياسات وتوجيهات إقتصادية وإجتماعية، معظمها يتعلق بالتجارة الخارجية والإنفاق العام والسياسة الإنتاجية في البلد المدين.

والجدير بالذكر، أن عملية إعادة الجدولة لم تأت حتى اليوم بنتائج حسنة، تحسن من وضعية البلدان النامية، فهي تعد كمخدر يعمل على تأجيل الأزمة، لإيقاع الدول النامية مرة أخرى في فخ الديون الخارجية وتراكمها، "فالأرجنتين التي إنطلقت عمليات إعادة الجدولة بها منذ سنة 1956 (تاريخ تأسيس نادي باريس) تدهور وضعها الإقتصادي تدهورا شديدا خلال الثمانينات، وإختل إقتصادها نتيجة للتضخم المفرط، حيث طبقت برنامجين من برامج الصدمات، تضمنتا تخفيضات في قيمة العملة وفرض ضوابط على الأجور والأسعار، ولكنهما لم يحققا الإستقرار للإقتصاد، وهو نفس ما جرى في البرازيل، المغرب، مصر، تونس، المكسيك، فنزويلا، إندونيسيا ومعظم البلدان الإشتراكية سابقا"⁴.

¹ نفس المرجع السابق.

² "ماذا تعني إعادة الجدولة"، مجلة التمويل والتنمية، العدد الرابع، سبتمبر، 1983، ص.27. 28.

³ زكي رمزي، التاريخ النقدي للتخلف، مطابع الرسالة، الكويت، 1987، ص.307.

⁴ صالح صالح، أوام وكماليات الانفتاح الليبرالي والعولمة الفسرية، دار الخلودية، الجزائر، 1998، ص.44.

المبحث الثالث: الوسائل المستحدثة في إعادة هيكلة الديون الخارجية.

إنطلاقاً من الواقع الذي أكد أن الإستراتيجيات المتبعة سابقاً، لم تساعد الدول النامية المدينة على مواصلة خدمة ديونها، وأنه قد صاحب إعادة جدولة ديونها الخارجية إرتفاعاً في رصيد هذه الأخيرة، طرحت في الآونة الأخيرة وسائل وأدواتاً كثيرة إستهدفت مساعدة الدول المدينة على الوفاء بالتزاماتها، من خلال آليات لإعادة هيكلة ديونها الخارجية، وقد تضمنت تلك الآليات شروطاً تنطوي على مجموعة من الخيارات لتخفيض الديون، وتستند في معظمها إلى إعتبرات العرض والطلب، كما تهدف إلى تعزيز الموقف الخارجي للدول النامية، وهو ما سنحاول إستعراضه من خلال النقاط التالية.

المطلب الأول: مقايضة الدين الخارجي بالأسهم (debt equity swaps).

في هذا السياق، طرح المصرفي "ريميردي فريس" فكرته الخاصة "حصة الأسهم"، لإيجاد ما سماه "أفضل طريق لإخراج إفريقيا من أزمة الديون"، وقد لاقت فكرته تأييداً وقبولاً واسعاً أثناء الإجتماع السنوي لممثلي كبريات البنوك الأمريكية، وأقروا "أن السبيل الوحيد المقبول لديهم هو مواصلة إستراتيجية الديون بفكرة جديدة، هي تحويل إلتزامات ديون بلدان العالم النامي ومنها إفريقيا إلى حقايب للتوظيفات الإستثمارية"¹.

وتتم هذه الطريقة عن طريق الإتفاق بين بنك دائن للبلد الذي يواجه صعوباتاً في إسترجاع قروضه، مع بنك أجنبي أو محلي يقوم بدور الوسيط أو الوكيل، لإنجاز عملية المقايضة بتوكيل من قبل البنك الدائن أو المستثمر، وبعدها يقوم هذا الأخير بشراء القرض بالعملة الأجنبية مقابل خصومات كبيرة، ثم إحالة ملكية القرض إلى الوكيل الذي يقوم بتحويلها إلى المستثمر المشتري، ويقوم الوكيل ببيع القرض بقيمته الأصلية إلى الدولة المدينة مقوماً بالعملة المحلية، ويحصل نيابة عن المستثمر على قيمة القرض بالعملة المحلية، ثم تستثمر هذه العملية في الشركات المحلية في البلد المعني، وفي نهاية العملية يلغى القرض من سجل الديون².

ومن قبيل التجارب على هذه الطريقة "نظمت شركة نيسان اليابانية للسيارات عام 1986، صفقة لتوسيع عمليات فرعها في المكسيك، حيث إشترت هذه الشركة بمساعدة جهة إستثمارية ما قيمته 60 مليون دولار من الدين الحكومي المكسيكي في السوق المالية، بسعر 40 مليون دولار، وسددت شهادات الدين في بنك المكسيك المركزي، حيث حصلت مقابلها على 54 مليون دولار بالبيزو المكسيكي، وبسعر الصرف الرسمي"³.

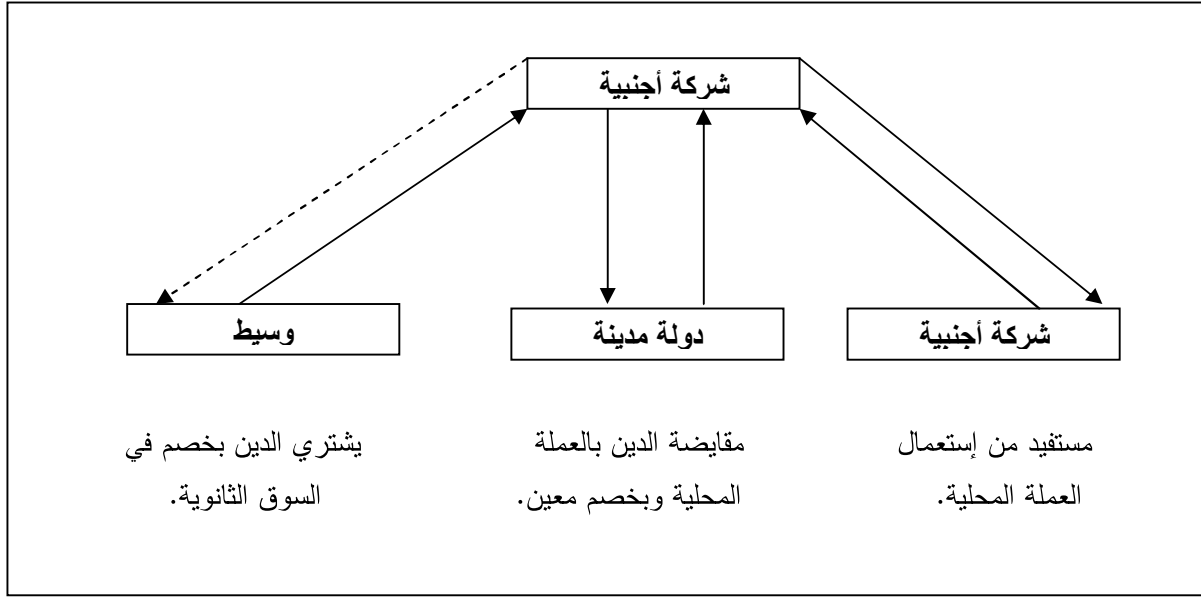
¹ أديب ميرو، مرجع سابق، ص.92.

² طلال محمد بطانية، مرجع سابق، ص.115.

³ عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص.90.

ومن أجل أكثر إيضاح لتفاصيل هذه العملية أنظر للشكل التالي:

الشكل رقم (4): مقايضة الدين الخارجي بالأسهم.



المصدر: مجدي محمود شهاب، الإتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية – بالتطبيق على بعض البلدان العربية – دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص.86.

وبعد ذلك، تنامت عمليات المقايضة في العديد من الدول النامية، وتنامت معها القناعات بجدوى الإستثمارات الأجنبية وآثارها على التنمية، وفي إنعاش الأسواق الثانوية لتداول سندات الدين بين البنوك الدولية.

وتجدر الإشارة، إلى أن لمقايضات الدين بالأسهم أثرا سلبيا على السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها الدول المدينة، هذا الأثر الذي يتوقف على تمويل الجانب المحلي من عملية المبادلة، " فإذا قامت الحكومة بتمويل هذه المقايضة من الجهاز المصرفي، فإن السياسة النقدية سوف تكون توسعية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، حيث بينت دراسات كثيرة أن تمويل مالا يزيد عن 5% من الدين القائم في كل من الأرجنتين، البرازيل، المكسيك والفلبين، من طرف البنوك التجارية، يمكن أن يؤدي إلى زيادة تتراوح بين 33 و59% في عرض النقود المحلية، وفي الجانب المالي، فإن إستبدال الخصوم الأجنبية بالتزامات محلية، قد يؤدي إلى زيادة التزامات الحكومة لخدمة الدين بالعملة المحلية، بقدر ما يكون سعر الفائدة المحلي أعلى من سعر الفائدة على الدين الخارجي"¹.

ومن الطبيعي أن تحجم الدول على تشجيع مقايضة الدين بالأسهم، وهذا من حرصها على عدم التنازل عن أي قدر من السيادة على إقتصادياتها المحلية.

¹ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص.88.

المطلب الثاني: مقايضة الدين الخارجي بالسندات (debt for band swap)¹.

يتم من خلال هذا الأسلوب مبادلة الديون الحالية مقابل سندات بمبلغ منخفض (مبادلات خصم)، أو بأسعار فائدة أقل من سعر السوق وتكون مقررة سلفاً، ومن هنا، يتم تحويل قروض الدول المدينة إلى أوراق مالية، تعاد جدولتها بسهولة أقل، وترتهن بحسابات ضمان إضافية، تمول في كثير من الأحيان بمساعدة الدائنين الرسميين ضماناً لتسديد أصل الدين أو جزء منه.

وقد ظهر هذا الأسلوب مؤخراً في الواقع العملي، وتوجه إليه نفس الإنتقادات السابق توجيهها لأسلوب مقايضة الديون بالأسهم.

المطلب الثالث: مقايضة الديون الخارجية ببعض الأصول الإنتاجية (debts for equity swaps).

من ضمن الحلول المطروحة للتخفيف من عبء المديونية الخارجية للدول النامية، تحويلها إلى إستثمارات، وهو إقتراح كان أول من تقدم به الإقتصادي "آلان ملترز"، الذي يرى أن معظم الدول المدينة، تمتلك من خلال قطاعها العام، كثيراً من المشروعات والطاقات الإنتاجية الهامة، ونظراً لأن معظم ديون هذه البلدان مضمونة من جانب الحكومات، فإنها تستطيع أن تخفف من عبء دينها الخارجي، بالسماح للدائنين في مشاركة الدولة بملكية هذه المشروعات، وإدارتها على أسس تجارية سليمة، تدر عوائد معقولة، وبهذا الشكل، يعتقد أنصار هذا الإقتراح أنه سيعمل على تقليل العجز الداخلي لهذه البلدان وتخفيف عبء ديونها، وتقليل حاجتها للإستدانة الخارجية، وبالتالي تصبح هناك مشاركة بين الدائنين والمدينين في تحمل المخاطر².

وليس شرطاً لتنفيذ هذا الأسلوب أن يتحول الدائن بنفسه إلى مشارك في ملكية هذه المشروعات، ولكن من الممكن إذا ما توافرت البيئة الداخلية لنجاحه، أن يبيع البنك الدائن مثلاً دينه المستحق على بلد ما - بسعر خصم معين- إلى مستثمر ما، ثم يقوم هذا الأخير بتحويل دينه المستحق على هذا البلد إلى العملة المحلية له، وبعدها يشترك في ملكية بعض الأصول القائمة فعلاً أو الأصول الجديدة.

وقد طبقت بعض البنوك هذا الأسلوب، حيث قامت بتحويل ديونها لدى الدول النامية إلى إستثمارات في هذه الدول، وفي هذا المجال، قام البنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بالموافقة على السماح للبنوك التجارية الأمريكية، بالإشتراك بديونها بنسبة 10%، في رأسمال مؤسسات إقتصادية في أكثر من 33 دولة مدينة نامية، وذلك في 13 أوت 1987³.

¹ حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.382 .

² عبد الكريم يحيى برويات، فيصل بوطيبة، إشكالية تحويل الدين الخارجي، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول العملة المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر، 2004.

³ حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.374.

وكتعقيب عن هذه الطريقة، نقول أنها شكلت شكلا جديدا من الإستعمار، عبر بوابة الديون، لأن مشاركة الدائنين في ملكية الثروات والأصول الإنتاجية، سوف يحول هذه الأعباء إلى أرباح ضخمة تنتزع بشكل آلي ومستمر من هذه البلدان، كما سيسيطر رأس المال الأجنبي على إقتصاديات الدول النامية، بما يؤثر على إستقلالها السياسي والإقتصادي.

المطلب الرابع: مقايضة الديون الخارجية ببعض عناصر التنمية.

(debt for development swaps)

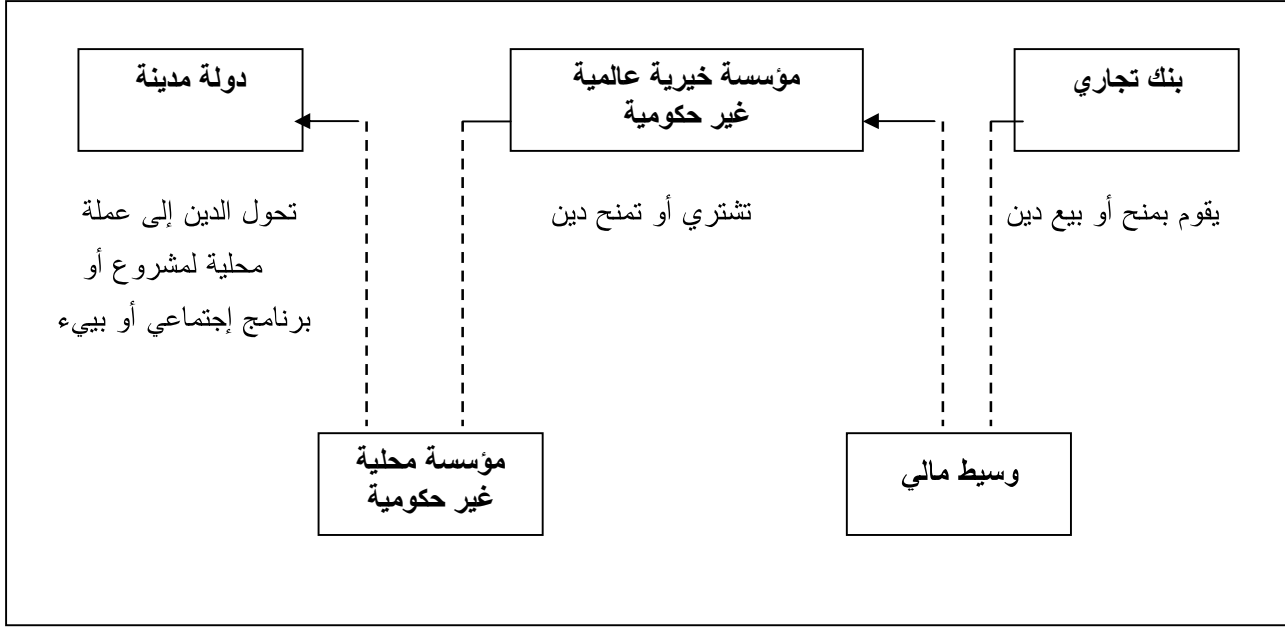
إبتدعت الدول الدائنة مؤخرا بعض المقترحات من أجل تخفيض مديونية الدول النامية، والتخفيف من أعباء خدمة ديونها الخارجية، ومن أهم هذه الوسائل إستبدال الديون الخارجية ببعض عناصر التنمية مثل التعليم، الرعاية الصحية والإصلاحات البيئية، والأصل في ذلك تحويل الديون إلى المؤسسات الخيرية بسعر خصم في السوق الثانوي، الذي يحول لاحقا إلى أدوات معينة بالعملة المحلية، وغالبا ما تقوم البنوك التجارية بالمساهمة في التنمية، من خلال إعطائها قروضا لمؤسسات خيرية، بحيث تؤثر على عناصر الإتفاق في البلد المدين من خلال:¹

- إعادة شراء الديون بواسطة مؤسسة خيرية، ومن ثم المساهمة في تمويل مشروع تنموي معين، بما يساوي الفرق بين سعر الخصم للمؤسسات الخيرية في السوق الثانوي وسعر الخصم عند تحويل الديون بالعملة المحلية؛
- النفقات المتكررة والدورية التي قد يتطلبها المشروع في البلد المدين، والتي تحول من قبل البنوك.

وكمثال عن هذه العملية، قرار بنك أمريكا بمنح مليوني دولار سنويا، لمدة ثلاث سنوات لصندوق الحياة البرية العالمية، وذلك بهدف المحافظة على الغابات في أمريكا اللاتينية، إضافة إلى قيام ست بنوك في ثلاث دول صناعية بالتبرع بمبلغ 20 مليون دولار، من التزامات السودان الخارجية لمنظمة اليونيسيف، وذلك من أجل إنفاقها على بعض المرافق الإجتماعية في السودان، كما تقوم المؤسسات المالية الدولية أحيانا بتخفيض أعباء الديون الخارجية على دولة معينة، بما يتناسب وإصلاحاتها في مجال التعليم أو الصحة، وهو ما حصل مع البنك الدولي في مصر مؤخرا، والشكل التالي يوضح كيف تتم العملية بأكثر دقة.

¹ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص. 89. 90.

الشكل رقم (5): مقايضة الدين الخارجي بعناصر التنمية.



المصدر: مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص.91.

وما يلاحظ على هذا الأسلوب، أنه مناسب تماما لتخفيف أعباء الديون الخارجي للدول النامية، لأنها سوف تشتري دينها بسعر خصم كبير، وتستخدم بالتالي الحصيلة في البرامج العائدة بالنفع عليها، سواء كانت مشروعات تعليمية، صحية أو إجتماعية، بشرط ألا يتم السماح للدائنين بالتدخل في تلك المشروعات.

خاتمة الفصل:

إن الحلول المقترحة بصفة عامة، تحمل في طياتها الفلسفة التي تعتمد على الهيمنة كأداة لإخضاع الدول النامية، كما تميل هذه الفلسفة إلى زيادة القيمة الإجمالية للمديونية الخارجية على المدى الطويل، أين تكون معدلات الفائدة مرتفعة وتتماشى ومكانزمات السوق، كما أن المدفوعات في الغالب الأعم مَمُولَة بقروض جديدة، الأمر الذي جعل المديونية تشكل وسيلة للمضاربة والهيمنة على الشعوب، من خلال حرمانهم من دعم الأسعار، لاسيما تلك المتعلقة بالمنتجات الأساسية وذات الإستهلاك الواسع.

وبهذا، فإن تضاعف المديونية الخارجية للدول النامية يؤدي إلى تدهور شروط التجارة الدولية بالنسبة لجميع صادراتها، وهو ما يفسر لجوء صندوق النقد الدولي إلى التسهيلات سائلة الذكر، وهذا في الواقع يعمل على إبقاء هذه الدول في وضع لا يمكنها بأي حال من الأحوال تجاوز هذه العقبة، وعليه فإن تدفق رؤوس الأموال تشكل حلقة مفرغة لعرضها والطلب عليها، كما تدخل هذه التدفقات كأحدى العناصر الأساسية في تحديد مكانة هذه الدول في تقسيم العمل والتخصص الدوليين، التي من شأنها أن تركز إندماجها في السوق الرأسمالية العالمية.

خاتمة الباب:

حاولنا من خلال فصول هذا الباب الإحاطة بأهم الملامح الأساسية للمديونية الخارجية للدول النامية، حيث تمكنا من التعرف على أن هذه الأزمة ليست وليدة الحاضر، بل هي نتاج حلقات مترابطة من التخلف تمتد إلى زمن مضي، كما أيقنا أنه لا يمكن إعتبار مشكلة المديونية الخارجية مجرد أزمة مالية، لكن يجب معرفة أبعادها الإقتصادية من خلال تأثيرها على التجارة الخارجية، وكونها أهم عنصر خلّف العجز في موازين المدفوعات بسبب المبالغ المدفوعة لتسديد خدمة الديون، وهذا كله عزز التبعية الإقتصادية للسوق الرأسمالية العالمية، وذلك بسبب الشروط المفروضة من قبل الدول الدائنة على الدول المدينة.

ومن هنا، وجب توسيع وتعميم التعاون الإقتصادي بين الدول النامية وتعزيزه، من خلال التعاون التجاري والنقدي والمالي البيني والإستفادة من الميزة النسبية لكل بلد نامي، إضافة إلى ضرورة تكوين موازنة بين التكوين الرأسمالي وعملية التنمية الإقتصادية للدول، والإهتمام بكفاءة الإستثمارات، بغرض ضمان توجيه القروض نحو الإستثمارات الإنتاجية.

وهكذا، يتضح لنا أنه ليس بالإمكان تفسير الأزمة الراهنة للديون الخارجية المستحقة على دول العالم النامي أو البحث عن علاج لها، من خلال المقولات السطحية، التي تطرحها النظريات المألوفة في كتب الإقتصاد، بل يتعين البحث عن ذلك في ضوء الأزمة الإقتصادية العالمية، التي يشكل إنهيها نظام النقد الدولي أحد معالمها الرئيسية.